عدد 131 — 4 ذو الحجة 1443 (4 يوليو 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أبريل 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2022

صفحة

• محضر الجلسة رقم 043 ليوم الثلاثاء 14 ذو القعدة 1443 (14 يونيو 2022) 10850

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020.

• محضر الجلسة رقم 044 ليوم الثلاثاء 14 ذو القعدة 1443 (14 يونيو 2022) 10888

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 045 ليوم الثلاثاء 21 ذو القعدة 1443 (21 يونيو 2022) 10919

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 043

التاريخ: الثلاثاء 14 ذو القعدة 1443 هـ (14 يونيو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين؛

ثم المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات ودقيقتان، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، ولاسيما الفقرة الأخيرة منه، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المادة 352 منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020، وعلى إثر تقديم السيدة الرئيس الأول لهذا المجلس، عرضا حول أعمال المحاكم المالية في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، بتاريخ 11 ماي 2022، وبناء على مداولات مكتب المجلس في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 16 و30 ماي 2022، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وفق الترتيب الذي أقرته ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 31 ماي 2022.

وطبقا لمبادئ التنسيق والتكامل مع مجلس النواب، سيتولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التي لها علاقة بمجالات اهتمامه وتركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وهي كالتالي:

- القطاعات الإنتاجية؛
- قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؛
- الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية.

وللإشارة، سيخصص لهذه الجلسة حيز زمني إجمالي قدره 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين الحكومة والمجلس، وذلك بحصة 90 دقيقة لكل منهما.

وبناء عليه، سنمر مباشرة إلى المناقشة والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية 2019-2020، وهي مناسبة نعبر فيها عن تقديرنا لعمل المجلس، منوهين بالتعاون الوثيق بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، الذي منحه الدستور صلاحيات تعزيز الرقابة البعدية في أفق إقرار الحكامة بمختلف مناحي التدبير العمومي، تعزيزا لدولة الحق والقانون حتى نتمكن جميعا من معالجة النقائص والاختلالات التي تؤثر سلبا على فعالية ومردودية التدبير العمومي، وتمس بعنصر الحكامة الجيدة وتقوض مساعي تعزيز التراكمات الإيجابية على مستوى المؤشرات الرقمية، والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

وإذ نشيد في هذا الصدد بالتوصيات والمضامين التي تناولها التقرير السنوي برسم سنتي 2019 و2020، نؤكد أن هذا التقرير جاء بمقاربة جديدة تعكس بقوة مدى إدراك المجلس الأعلى للحسابات لمتطلبات ورهانات المرحلة، وخصوصا وأنه استهدف المجالات ذات الأولوية فيما يخص تأثيرها على حياة المواطنين وأثرها الإيجابي على الاستثمار وخلق الثروة وفرص الشغل.

وتعزيزا لما سبق، نعتبر أن تركيز المجلس الأعلى للحسابات على الرفع من أثر المحاكم المالية على حياة المواطنين يندرج في إطار الإنصات لنبض المجتمع ومستلزمات التفاعل الإيجابي مع إشاراته، من أجل إعادة الأمل والثقة والاطمئنان له وحفظ كرامة المغاربة، ويساهم في تثبيت قيم ومبادئ الشفافية، بحيث أن تضمين الملاحظات التي تم إبداؤها من طرف قضاته إثر قيامهم بمهامهم الرقابية معززة بالأجوبة الكتابية التي تم التوصل بها، في إطار مساءلة الأطراف المعنية بشأن تدبير الشأن العمومي، والذي يبقى أمراً ضرورياً للمرحلة، جازمين بأن التفاعل الإيجابي مع هذا المعطى المحدد وانخراطه في هذا التوجه هو الذي سيعكس - لا محالة - طموح الارتقاء بوظيفة تقاريره بطريقة هادفة وأكثر شمولية، ويساهم في إشاعة ثقافة حسن التدبير.

إننا نقدر عاليا المنهجية الجديدة التي تدبر بها هذه المؤسسة الدستورية منذ أن حظيت السيدة زينب بثقة جلالة الملك بتعيينها في هذا المنصب، طالبين من الله عز وجل أن يوفقها ويعينها على هته المهمة الثقيلة، مبرزين أن الاختلالات والتلاعبات المرتبطة بتدبير المال العام ليست في مجملها تدخل في إطار نية مبيتة للمدبرين العموميين من أجل هدر المال العام، بل هي مرتبطة في جانب كبير منه في تأخر تنفيذ المشاريع بسبب صعوبات قانونية أو غياب آليات للتنسيق والتقييم، وعدم وفاء الأطراف بالتزاماتهم التعاقدية وضعف الكفاءة وغياب التكوين والنجاعة لديهم، مما يطرح بإلحاح دعم وتطوير قدرات مختلف المدبرين العموميين للرفع من حكامة التدبير العمومي ومن نجاعة أدائه.

السيد الرئيس المحترم،

نتأسف كثيرا لحملات الاستهداف البئيسة والرخيصة التي تسعى إلى شيطنة تقارير المجلس الأعلى للحسابات، مما يمس تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة كل أشكال الفساد وكذا تخليق الحياة العامة من خلال خطاب سياسوي بئيس، دام لسنوات تراقصت عليه أطراف تتحين دائما الفرص لتبخيس عمل المؤسسات.

هذا الوضع أدى إلى استقالة المسؤولين عن أداء وظائفهم وعزوفهم عن تقديم ترشيحاتهم لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا، مما جعلهم يبتعدون عن تحمل المسؤوليات، ما يجعل الإدارة بطيئة ولا تؤدي المطلوب منها، بل وتساهم بشكل أو بآخر في تعطيل المسار التنموي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن مسعى انخراط المجلس الأعلى للحسابات في المخطط الاستراتيجي للمحاكم المالية برسم الفترة الممتدة 2022-2026، والذي سيعطي قيمة مضافة نوعية لعملها، سواء تعلق الأمر بمجالات البرمجة، وإعداد التقارير أو جودة التوصيات وتتبعها أو بإرساء سياسة عقابية ملائمة وتأهيل الموارد البشرية.

وإذ نسجل من جديد بكل إيجابية المجهود المقدر للمجلس الأعلى للحسابات في أوراش إصلاح المالية العمومية عبر اتفاقية عمل مع وزارة الاقتصاد والمالية، فإننا نؤكد أن ذلك ينسجم مع البرنامج الحكومي الجديد ومع التوجه الحكومي الرامي إلى إقرار الحكامة المؤسساتية عبر ضمان الالتقائية والتشديد على إقرار النجاعة في التدبير.

وانسجاما مع الأدوار التي يضطلع بها مجلس المستشارين وتركيبته، وإعمالا لمبدأ التكامل مع مجلس النواب، سنكتفي بمناقشة محاور بعض القطاعات الإنتاجية وقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، مثمنين مبادرات التنسيق المستمر بين المجلسين والتي غابت علينا لمدة سنوات أثرت بشكل مباشر على أداء مؤسساتنا الدستورية.

أولا، محور القطاعات الإنتاجية:

متأكدون أن الحكومة تجعل ضمن أولوياتها تنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في أقرب الآجال لتدارك النقائص المسجلة في هذا الباب، ضمن هذا المنطلق نؤكد على أن فريقنا سيناقشها بكل موضوعية، علما أننا نقر بأننا ساهمنا من مواقع مختلفة في تدبيرها.

1- على مستوى سلسلة الدواجن:

لقد سبق لفريقنا في مناسبات عدة أن نبه إلى الإشكالات الكبيرة التي يعاني منها القطاع الفلاحي على العموم وسلسلة الدواجن على الخصوص في الشق المتعلق بتجنب المضاربات وتعدد الوسطاء، وكذا تسريع وثيرة التحول الرقمي لمجال التسويق بهدف إدماج المنتجين الصغار والمتوسطين في دورة التسويق، من أجل تحسين مدخولهم، مما يستلزم في نظرنا التعجيل بإصلاح فضاءات التسويق في عموم التراب الوطني.

في هذا الإطار، نبرز بأنه لا يمكن إنجاح هذا القطاع إلا بانخراط الجماعات الترابية في هذا الورش تحت إشراف وزارة الداخلية.

وفي إطار تيسير مهام المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لبلوغ النتائج المتوخاة منه، نود في هذا الباب تقديم اقتراحات لتدعيم أدواره وهي:

- وضع رهن إشارة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الموارد المالية والبشرية للاضطلاع بالاختصاصات الموكولة إليه؛

- تشجيع دمج وحدات تربية الدواجن غير القانونية في القطاع المهيكل من خلال تقديم ملفات طلباتهم على المنصة الرقمية للبرنامج الوطني فرصة، مما سيمكنهم الاستفادة من المواكبة والتوجيه والتكوين والولوج لمصادر التمويل؛

- العمل على تدقيق تدخلات مصالح الولاية والمكتب الجماعي لحفظ الصحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على مستوى الاختصاصات المخولة لهم بحكم القانون لحماية المستهلك.

على مستوى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

بالنظر إلى أهمية الملاحظات التي تضمنها التقرير على هذه المؤسسة، فإننا نؤكد على ضرورة تقوية أدوارها من خلال الإسراع في تنزيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات لمواجهة التحديات التي تعرفها وعلى رأسها:

- تحسين كفاءة وآليات الوساطة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال تعزيز نظم الوساطة في سوق الشغل؛

- إغناء برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور من

خلال تقديم وتعديل برامج النهوض بالتشغيل؛

- تحسين آليات التشغيل الذاتي وتطوير البعد الاستشرافي للحاجيات من المهن والكفاءات؛

- إحداث فروع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في العالم القروي.

ثانيا، محور قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي:

بالرغم من المجهود الإرادي والمقدر للحكومة لمعالجة الإشكاليات التي تعوق تطور محور قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي، والذي حملته الحكومة على عاتقها وتضمنه برنامجها الحكومي، إلا أن التقييم الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات لأدائه يبقى موضوعيا ومثيرا للقلق، مما يستدعي من الحكومة الإسراع في معالجة هذه الاختلالات التي نعتبرها في جوهرها تنم عن إشكال حقيقي على مستوى حكامة المنظومة الصحية وفي مجالات تدبير بعض المراكز الاستشفائية والتغطية الصحية الأساسية.

إننا في فريق التجمع الوطني نؤكد على ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية لوضع محور قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية على سكة الإصلاح والتأهيل والدعم والمواكبة ليوفر خدمات صحية واجتماعية، تروق طموح الساكنة عبر الرفع من الإمكانيات الموضوعة رهن إشارة القطاع والارتقاء ببنية الاستقبال وتوفير الموارد البشرية الضرورية.

ومن الاقتراحات التي نقدمها كفريق لمعالجة الإشكاليات التي تثقل كاهل هذا القطاع نقترح ما يلي:

- مراجعة وضع الطبيب وفقا لكفاءاته وتضحياته، لأن طبيعة مهمته وساعات عمله وظروف اشتغاله لا يمكن تسويتها بالوظيفة العمومية، وسنحرص على رفع أجرته وحمايته الاجتماعية وتحسين شروط تعويضه عن الحراسة والمداومة؛

- وضع حد للتعيينات طويلة الأمد للأخصائيين المتعاقدين التي تنتهي أحيانا بترك الخدمة العمومية أو الهجرة إلى الخارج، ومن ثم تكبيد بلادنا خسارة فادحة، وذلك من خلال اعتماد نظام للتناوب يُنظَّم على المستوى الجهوي، وتحفيز الأطر الطبية في المستشفيات الجهوية المتخصصة على الخدمة في مناطق نائية، وفقا لوثيرة محددة مسبقا؛

- تأهيل المراكز الصحية الأولية التي سيساعد تنظيمها لتحتضن طب الأسرة، حيث يبلغ عددها اليوم 2112 مركزا، تتباين معدلات تغطية كل منها حسب المناطق، وتتراوح بين 5000 و20.000 نسمة لكل مركز، لذا يجب تركيز الجهود على تحسين تهيئة وتجهيز وإدارة المراكز الحالية، مع تطوير خدمات الرعاية الصحية المنزلية والطب عن بعد؛

- مضاعفة القدرات الاستيعابية لتجاوز عتبة سريرين لكل 1000 مواطن على مدى السنوات الخمس القادمة؛

- جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، ملزمة باحترام دفتر تحملات محدد الأهداف، ومطالبة بتقديم تقارير إلى التمثيلية الجهوية لوزارة الصحة، كما ينبغي مراجعة تعريفات الخدمات في المستشفى بناء على سعر التكلفة، بعدما ظلت جامدة منذ 15 سنة؛

- إحداث شبكات مستشفيات متخصصة على مستوى الجهات بدلا من المستشفيات الحالية متعددة التخصصات؛

- النهوض بخدمات الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن والارتقاء بجودة هذه الخدمات الملحقة ووضع حد لكثير من الانتهاكات المرتبطة بها؛

- الاستثمار في الاستشارة عن بعد، والخبرة عن بعد والمراقبة عن بعد والمساعدة الطبية عن بعد، من أجل تمكين مهني الصحة من التدخل أو استشارة زملائهم أو مراقبة وضعية المرضى عن بعد؛

- رفع عدد العاملين في القطاع شبه الطبي، خاصة القابلات المؤهلات، لضمان ولوج أفضل للنساء الحوامل إلى رعاية صحية منتظمة؛

- تطوير الطب المجتمعي وخدمات الرعاية الصحية في البيوت وتخفيف الاكتظاظ في أقسام طب النساء والتوليد بفضل إعادة تنظيم القطاع وتوفير الأدوية المدعمة، عوامل حاسمة لتقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد؛

- اعتماد نظام طبيب الأسرة لتجويد الخدمات وتدبير أمثل للموارد البشرية وتخفيف الازدحام في المستشفيات من أجل التركيز على الحالات المستعجلة، وذلك من خلال جعل طبيب الأسرة مسؤولا عن توجيه المرضى، عند الاقتضاء، نحو البنيات القادرة على توفير علاج غير متاح في مركز القرب، مع جعل مهمة حجز مختلف المواعيد موكلة إلى مركز القرب، من أجل تقليص زمن الانتظار ومحاربة مظاهر الزبونية والمحسوبية؛

- تفعيل المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل، مع إجراء فحوصات أمراض النساء عند الأشهر 3 و6 و9 من الحمل، وتخصيص منحة للحوامل مع ضرورة توفير اللقاحات الموصى بها عند الولادة للأطفال؛

- تحسين المعيش اليومي للمغاربة عبر الحد من إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية، والذي يكبح ولوجهم إلى العلاج، وذلك عبر تمكينهم من بطاقة "رعاية" الطبية من أجل خفض إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية وإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالتهم على امتداد سلسلة الرعاية الصحية، عبر التكفل المباشر بجزء هام من مصاريف الرعاية الصحية.

مقتضيات تضمنها برنامجنا ونسعى جاهدين من كل المواقع إلى تنزيله، معتبرين أنها أهم المداخل الأساسية لوضع قطاع الصحة على السكة السليمة.

بالنسبة لمحور الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية:

إننا نعتبر الخلاصات التي تناولها عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، موضوعية بالنظر إلى النقائص والاختلالات القبلية والبعدية لتنفيذ المشاريع العمومية المحلية التي تؤثر سلبا على تنافسيتها ومردوديتها، مما يجعلنا ننبه إلى الإسراع في وضع حد لهذا الوضع المؤلم الذي أثر على وضعية المرفق العمومي.

فمن جهة، الخصاص موجود على مستوى دراسات الجدوى لبعض المشاريع العمومية المحلية المبرمجة، والذي يضرب في الصميم الفعل الاستثماري على المستوى الترابي، الشيء الذي يؤثر سلبا على ارتفاع معدلات البطالة والنهوض بالإمكانيات الاقتصادية للجهات.

ومن جهة أخرى، افتقار هذه المنظومة للأطر المواكبة والكفاءات التي تتبنى هذه الحكامة وتساهم في إيقاف المزيد من الهدر.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ندعو إلى الإسراع بمراجعة فورية للمرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية عبر، إعداد التأطير القانوني القبلي لمرحلة إنجاز المشاريع لجميع صفقات المشروع المزمع انجازه من عقود أعمال الهندسة المعمارية وعقود الدراسات التقنية وعقود المراقبة التقنية وعقود التجارب التقنية وعقود صفقات الأشغال ذات الصلة، مع إلزامية تقديم هذه الوثائق للمحاسب العمومي بمناسبة التأشير عليها مرفقة بالوثائق التالية:

- توفر صاحب المشروع على وعاء عقاري في وضعية قانونية سليمة؛

- دراسات تقنية وبرمجة مالية ودراسة الجدوى مستوفية لجميع الشروط والضمانات القانونية.

- تضمين مقتضيات المرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية لإلزامية تنزيل المراقبة الداخلية لتقييم مخاطر تدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية من طرف صاحب المشروع، على اعتبار انعكاساتها الإيجابية في توفير شروط ومقومات نجاح ونجاعة هذه المشاريع، مع ضرورة إشراف الخزينة العامة للمملكة على تقديم المواكبة والتأطير اللازمين لفائدة المدبرين العموميين والموارد البشرية العاملة في مجالات تدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية من خلال تنظيم دورات تكوينية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا مبادرة الحكومة في إشراك البرلمان لاقتراح تعديلات لتجويد المرسوم المنظم لإبرام الصفقات العمومية، حيث عمل فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى جانب مكونات الأغلبية، على تقديم مقترحات مهمة تعالج عددا من الإشكاليات التي تهم التأطير القانوني والعملياتي لمنظومة الصفقات العمومية، مشيدين بهذه المبادرة التاريخية التي تعد الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات المتعاقبة.

وفي الختام، نؤكد على أهمية هذه الجلسة الدستورية، مقرين بضرورة تنزيل توصيات وملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2019 و2020، باعتبارها رهانات وتحديات مستعجلة لا تقبل الانتظارية، بهدف تحصين مكتسبات بلادنا، والاستجابة للمطالب الملحة والمتزايدة للمغاربة وتحقيق العدالة المجالية بمفهومها الشامل.

ولنا كامل الثقة في قدرة الفريق الحكومي للسيد رئيس الحكومة على تخطي كل هذه الملاحظات ومعالجة كل التحديات المضمنة في أفق تحصين المكتسبات وتعزيزها وإقرار حكامة تدبيرية افتقدناها لسنوات.

وشكرا الكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في إطار التفاعل مع مضامين العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة حول أعمال المحاكم المالية، على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2019 و2020، في الجلسة العامة المشتركة لمجلسي البرلمان بتاريخ 11 ماي 2022.

ونعتبر المناقشة اليوم فرصة لتفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية، وآلية أساسية لتفعيل مبدأ المساءلة البرلمانية والإسهام في تعميق النقاش العمومي حول مختلف إشكاليات التدبير والبرمجة والتنزيل لمختلف السياسات العمومية، وليس فقط التقييم بل موعد اليوم هو فرصة لتقديم الاقتراحات والبدائل الممكنة لضمان حكامة الإنفاق العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

اسمحي لي في البداية باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن نثمن الدور الهام والأصيل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، على مستوى

مهمة الرقابة العليا على المالية العمومية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وعلى نجاعة تدخلات المجالس الجهوية للحسابات المنوط بها دستوريا مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وما للمحاكم المالية من صلاحيات في معاقبة كل إخلال بالقواعد السارية على عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية، ونشيد بالمقاربة التشاركية التي أطلقها المجلس بمناسبة اعتماد استراتيجيته المتعددة السنوات (2022 - 2026) والتي تركز على مقاربة النتائج والأثر على حياة المواطن، بما يعني حسن الاستجابة لانشغالات وانتظارات المؤسسة التشريعية ومختلف الفاعلين والمواطنين.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لمناقشة عرضكم وتقريركم المنجز خلال الفقرة 2019 2020- والذي يشمل ما مجموعه 665 مهمة رقابية، منها 558 مهمة منجزة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، والموزع وفق مقاربة قطاعية وموضوعاتية، فإننا سنتولى في فريق الأصالة والمعاصرة مناقشة المحاور المخصصة لمجلس المستشارين بما يضمن حسن تطبيق مبدأ التناسق والتكامل مع مجلس النواب، والتي تخص:

1- القطاعات الإنتاجية؛

2- قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؛

3- الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية.

ففي مستوى القطاعات الإنتاجية، فقد همت المهام الرقابية للمجلس دراسة وتقييم سلسلة الدواجن ومخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، والمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وهي قطاعات وموضوعات لا شك أن لها أثر على المعيش اليومي للمواطن، وهي مناسبة لدعوة القطاعات الحكومية المعنية بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بما يضمن نجاعة وحسن تدبير هذه البرامج والمشاريع القطاعية.

كما نعتبر التقرير في الجانب المرتبط منه بالقطاعات الإنتاجية فرصة لمناقشة خلاصات مهمة تقييم مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، والذي انطلق منذ 2008 إلى غاية سنة 2020.

وفي نفس السياق نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة المهمة الموضوعاتية لتقييم المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، وهي المهمة التي سلطت الضوء على العديد من الإكراهات المؤسساتية والقانونية والبنيوية التي تحد من فعالية المنظومة الوطنية للبنية التحيتية والجودة والهيئات والمؤسسات التي تدخل في إطارها، حيث سجل التقرير أن المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، لم يجتمع سوى مرتين منذ 15 يوليوز 2013، مما يثير المسؤولية السياسية للحكومات السابقة، التي اعتبرت وخلاصات التقرير خير دليل أن موضوع الجودة ليس مسألة أولوية.

كما قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمة مراقبة تسيير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، المحدثة منذ سنة 2000، والتي توجد تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل، وقد أفرزت هذه المهمة ملاحظات تتقاطع مع مجموعها في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، بل إن الكثير من الملاحظات تعكس فقط أزمة التشغيل في المغرب وهي أزمة ضاعفتها السياسات الحكومية خلال العشر سنوات السابقة، والتي جعلت الوكالة غير متموقعة كمرفق عمومي للتشغيل، حيث لا يتجاوز عدد المسجلين في الوكالة سنويا فقط 14% في المتوسط، مع محدودية البرامج التي تطلقها الوكالة على مستوى مواكبة حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

يغطي التقرير في مجال الصحة والعمل الاجتماعي، مختلف المهمات التي تتعلق بوضعية التغطية الصحية الأساسية وبحكامة ودعم بعض مجالات المنظومة الصحية وتدبير مراكز استشفائية والقطب الاجتماعي، وكذا الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية، وإذ نثمن الخلاصات التي وصلت إليها مختلف المهام الرقابية، ونعتبر أن ما كشفت عنه جائحة "كوفيد-19" يزكي بالملموس العجز الحاصل في تدبير قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بالمغرب، ويثير المسؤولية السياسية كذلك للحكومات المتعاقبة.

حيث أكد التقرير في إطار المهمة الرقابية للمجلس لمختلف مكونات التغطية الصحية الأساسية المحدثة بموجب القانون رقم 65.00، والتي شملت تقييم مستوى تغطية الساكنة، والنفقات والموارد، ودراسة التوازن المالي، وإطار الحكامة للخدمات التي تضمنها المنظومة، وهو تقييم من وجهة نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة جاء في وقت المناسب، خاصة بالتزامن مع إطلاق جلالة الملك محمد السادس نصره الله للورش الاستراتيجي للحماية الاجتماعية.

وانطلاقا من خلاصات التقرير نسجل أن ثلث سكان المغرب (31.2%) لا يزالون خارج نطاق التغطية الصحية الأساسية، مع عدم استقرار في الموارد المخصصة لنظام المساعدة الطبية، مقابل تصاعد مستمر لنفقات التغطية الصحية الأساسية (من 1.72 مليار درهم سنة 2015 إلى 2.4 مليار درهم سنة 2019)، ناهيك عن مشاكل مرتبطة بغياب إطار عام لحكامة نظام التغطية الصحية الأساسية، وانطلاقا من هذه الخلاصات وفي أفق تعميم نظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض، نثمن المجهود الحكومي الجبار في علاقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن الجهود التي تقوم بها المحاكم المالية على المستوى الجهوي، كما نعبر عن الاعتزاز بالكفاءات نساء ورجال المجالس الجهوية للحسابات، وهي مجهودات نتجت عنها خلال الفترة 2019 – 2020 أزيد من 558 مهمة رقابية، تغطي مجال الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية.

وفي سياق تدخل فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في مجال الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع، وعلى مستوى مهمة الرقابة الخاصة بتدبير النفقات المنزلية والنفايات المماثلة لها الذي أطلق سنة 2008 ويغطي الفترة 2008 - 2022، فقد سجل قضاة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات تتمثل في أن غالبية الأهداف المسطرة في البرنامج عرفت تفاوتا كبيرا في الإنجاز، حيث لم تتجاوز نسبة إنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات 43% سنة 2020، كما سجل التقرير ملاحظات على مستوى إجمالي النفقات المنجزة إلى غاية سنة 2020 والذي لم يتجاوز 53% من الغلاف المالي الإجمالي الذي تم رصده، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالحكامة، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نذهب إلى التأكيد على التوصيات المقدمة للمتدخلين في تنفيذ البرامج والتي تتطلب من الحكومة الحالية مراجعة المقاربة والنموذج الاقتصادي في البرامج المقبلة.

وفي نفس السياق، فقد اهتم تقرير المجلس الأعلى للحسابات بتقييم البرنامج الوطني المندمج لتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي والذي انطلق سنة 1995، وهو التقييم الذي شمل 917 جماعة من أصل 1282 جماعة قروية (أي ما يمثل 72%)، والذي وقف عند الجوانب الإيجابية لتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب، سواء على مستوى تغطية عجز الجماعات القروية أو قرب الجمعيات من الساكنة أو خلق فرص شغل جديدة بالوسط القروي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ ننوه بالمجهود المبذول من طرفكم وعبركم كل قاضيات وقضاة وأطر المجلس، المؤتمنين على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، وحسن نجاعة تدخل المحاكم المالية بما يكرس الارتقاء بأدائها والرفع من أثر أعمالها، فإننا بالمقابل نثير انتباهكم إلى العديد من الملاحظات التي تحد من الوصول إلى المبتغى الدستوري لعمل المجلس:

1- جزء كبير من أعمال الرقابة التي يطلقها المجلس لا تستجيب لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، بما يثير عدة أسئلة من قبيل الاستقلالية والموضوعية والحياد؛

2- مقاربة التقارير وأعمال المجلس، تنحصر في الكشف عن الاختلالات المالية والتدبيرية، ولا تغوص في تقييم مستويات تنزيل البرامج والسياسات العمومية وأثرها على المستوى المعيشي للمواطن، وعلى الاستثمار وحلق الثروة وفرص الشغل؛

3- إشكالية تفعيل مخرجات وتوصيات المحاكم المالية، وضعف قدرتها على التأثير على التدبير العمومي وعلى حياة المواطنين، مع غياب تقارير على مستوى تتبع الاستجابة القطاعية للتوصيات.

وشكرا على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وهي مناسبة نستحضر من خلالها الإرهاصات الأولى لانبثاق هذه المؤسسة منذ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات منذ سنة 1960، ومرورا بالمذكرة التاريخية لحزب الاستقلال المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه سنة 1961، وبمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة التي مر منها مسار دسترة هذه المؤسسة، ولا تفوتني هذه المناسبة من دون أن أثمن العمل الجاد الذي يضطلع به المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في الكشف عن المشاكل التي تعرفها منظومة التدبير المالي العمومي.

ونظرا لتعدد المجالات التي أبدى فيها المجلس ملاحظاته سنكتفي في مداخلتنا بالمناقشة في بعض القطاعات التي تم الاتفاق بشأنها بين مكونات مجلسي النواب والمستشارين، وذلك من أجل تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكالية التدبير العمومي.

ولعل أولى هذه القضايا، السيد الرئيس، ما يتعلق بالملاحظات المقدمة بخصوص قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، وعلى الخصوص واقع التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة ما بين 2006 و2019، والتي تكشف عن أرقام صادمة، ذلك أن ثلث السكان لازالوا خارج نطاقها، خصوصا بالنسبة للعاملين غير الأجراء، إضافة إلى الارتفاع المستمر لنفقات التغطية الصحية الأساسية، سواء بالنسبة لنظام المساعدة الطبية أو بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض.

وفي هذا الصدد، فإن الفريق الاستقلالي ينبه إلى ضرورة إيجاد الحلول لإقرار التوازن المالي وضمان دمقرطة نظام التغطية الصحية الأساسية، فإذا كان صندوق الضمان الاجتماعي يتوفر على مؤشرات مقبولة على المدى المتوسط، فإن "الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي" سجل أول نتيجة سلبية سنة 2019، ليتلوها بعد ذلك عجز عام ابتداء من سنة 2017، إذ يلاحظ أن الاشتراكات والمساهمات لم تعد تغطي نفقات الخدمات الطبية ونفقات الاستغلال والاحتياطات التقنية.

إن هذا الوضع يدفعنا في الفريق الاستقلالي إلى دق ناقوس الخطر بخصوص هذا النظام والإسراع بوضع نظام ملائم خاص بحكامة منظومة التغطية الصحية الأساسية في شموليتها وإحداث هيئة ضبط مستقلة تتمتع بالصلاحيات والوسائل اللازمة، كما ذهب إلى ذلك التقرير، ولعل التوجه القوي للحكومة للنهوض بالعرض الصحي خلال هذه السنة، سواء عبر تعزيز البنيات التحتية الاستشفائية، إحداث مستشفيات جامعية بالرباط والعيون وأكادير، 600 مليون درهم لتأهيل 1500 مؤسسة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمستوصفات 30 مركز استشفائي، ليعبروا بحق عن إرادة الحكومة لتجاوز التركة الثقيلة من التدبير والتي عرى التقرير عن جزء منها.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثاني من هذه المداخلة بالحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، ولعل القضية الأولى تتعلق بالمشروع الجهوية المتقدمة، ذلك أن الملاحظات التي يقدمها التقرير بهذا الخصوص تم استباقها في البرنامج الحكومي الحالي، مما يؤكد الإدراك العميق لهذه الحكومة ووزارة الداخلية بأهمية استكمال تنزيل الجهوية المتقدمة بأهدافها التنموية.

ولا أدل على ذلك من تخصيص القانون المالي لسنة 2022 لغلاف مالي بقيمة 10 ملايير درهم لتمويل ميزانية الجهات، وهو ما من شأنه أن يسهم في تأهيل المجالس الجهوية لرفع التحديات التنموية الكبرى، لكن تحقيق هذا في تقديرنا، مرتبط أيضا بضرورة تحقيق التوزيع العادل والفعال للمشاريع العمومية حسب الجهات والأقاليم.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى إثارة الصعوبات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الاستغلال، التي تعرفها عملية تدبير العديد من المشاريع العمومية على مستوى جهات المملكة، وأثر ذلك على عيش المواطن.

وفي هذا الصدد، نذكر بمضمون الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد، لما خاطب جلالته الأمة المغربية: "**المواطن المغربي كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأينما كان في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسن ملموس في حياته العمومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات**". انتهى كلام جلالة الملك، نصره الله وأيده.

إن ملاحظات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بهذا الخصوص نتفق جملة وتفصيلا مع خلاصة التقرير، خصوصا فيما يتعلق بضرورة توفير الأطر والموارد البشرية والمالية الكافية لارتقاء بالهيئات الترابية، ذلك أن نسبة التأطير بالجماعات الترابية تظل في مستويات جد ضعيفة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الترافع حول الحكامة الترابية لا يكتمل بدون طرح قضية مهمة تطرق لها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تتعلق بالمشاكل التي يعرفها تدبير أسواق البيع بالجملة والخضر والفواكه، والتي تنعكس سلبا على مستوى ضعف المداخيل الجبائية للجماعات الحاضنة، وهو أمر يستدعي من الحكومة ومن البرلمان مراجعة المنظومة القانونية وتشديد عمليات المراقبة على الوكلاء داخل هذه الأسواق، وأيضا العمل على منع أسواق الجملة غير النظامية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات بخصوص بعض المؤسسات والبرامج المنضوية تحت إطار القطاعات الإنتاجية، ولعل أهمها على الإطلاق ما يرتبط بمخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج".

وإذا كنا في الفريق الاستقلالي نتفق على مجموعة من الملاحظات المقدمة بخصوص المخطط، غير أن ما يبعث على الارتياح هي الديناميكية القوية التي يعرفها قطاع الصناعة والتجارة، ذلك أن الحصيلة المنجزة تؤكد أن البرامج المتبعة مندمجة في إطار رؤية استراتيجية واضحة وبأولويات دقيقة، والمثال هو توجه الوزارة إلى استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية، من خلال بنك للمشاريع الصناعية والاستثمارات الكبرى، أسفرت على خلق الآلاف من مناصب الشغل، مما من شأنه أن يساهم في دعم مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، نهنئ أنفسنا بالمضمون العلمي والموضوعي لهذا المنتوج الرقابي، وأعتقد أنه علينا جميعا، حكومة وبرلمانا، أن نواصل المسار التطوري الذي تعرفه التجربة المغربية في مجال الرقابة العليا والعمل على مراجعة تعديل القانون المنظم لعمل القاضي المالي والمحاكم المالية، وفق منظور شمولي يروم توسيع اختصاصاته بما يسهم في إصلاح منظومة التدبير العمومي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، وهي لحظة دستورية سنوية تمكننا كبرلمان من ممارسة وظيفتنا الرقابية بناء على هذه التقارير، وللوقوف على واقع عدد من القطاعات والمؤسسات، ومساءلة الحكومة ومختلف المؤسسات المعنية حول مدى تفاعلها مع الإشكاليات والاختلالات المسجلة واقتراح الحلول والبدائل.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في البداية في مستهل مداخلتنا أن أتقدم بالشكر، باسم الفريق الحركي، للسيدة المحترمة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ولقضاة ولأطر هذه المؤسسة الدستورية على عملهم الدؤوب، بكل مسؤولية وتفان وفي نكران للذات، لحماية المال العام وإنجاز هذه التقارير الهامة التي - لا محالة - تشكل مرجعا أساسيا للحكومة في تقويم سياساتها العمومية ومنهجيتها التدبيرية، وللبرلمان في ممارسة مهامه الرقابية، وللأكاديميين والباحثين في تدريس آليات وميكانيزمات التدقيق والافتحاص من أجل حكامة جيدة، وهي مناسبة لدعوة الحكومة مجددا إلى توفير الإمكانيات المالية والبشرية الكافية والكفيلة بممارسة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية لمهامها على أكمل وجه ولتنزيل مخططه الاستراتيجي الهام.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المجال لا يتسع للخوض في جميع القطاعات والمحاور التي تضمنها هذا التقرير، سنكتفي بمناقشة القطاعات ذات البعد التنموي والحمولة الاستراتيجية، بمنظور يقوم على مساءلة أثر مضامين التقرير والتقارير المماثلة في السياسات العمومية التي تنهجها الحكومة والمؤسسات القطاعية، والجماعات الترابية وقياس منسوب الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مضامين هذا التقرير، ومن باب الإيمان بروح مغرب المؤسسات والاستمرارية المتجددة، فالحكومة الحالية مدعوة إلى العمل بتدبير التراكم الإيجابي الذي حققته بلادنا وإبداع الحلول للنقائص والإشكاليات والاختلالات التي تبرزها مثل هذه التقارير، بعيدا عن وهم القطيعة المزعومة، ومواصلة العمل بمقاربة انتقائية تأخذ من الماضي ما تريد وتترك ما يفيد، والخروج من بلاغة التبرير إلى الجرأة في التقرير.

ولأن الجميع له بصمات راسخة في هذا الإرث بإيجابياته وسلبياته وللوطن ذاكرة قوية.

السيد الرئيس المحترم،

صلة بما سبق، ومن منطلق التقييم والتقويم، ومن باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا دائما في الحركة الشعبية، فإننا نؤكد على أن مدخل الإصلاح الفعلي هو تطوير سياسة تدبير المالية العمومية، والخروج من المنظور المحاسباتي الضيق برؤية تبدع الحلول في مجال تنويع الموارد، وإنتاج الثروة بدل التسابق نحو المواقع لتوزيعها، فمشكلتنا اليوم كما الأمس ليست في قلة الموارد، ولكن في سوء تدبيرها، وفي اعتماد أسلوب التدبير بالوسائل وليس بالنتائج.

إنه مشكل الحكامة والعجز في جعل حقوق الوطن والمجتمع فوق حسابات الزمن الحكومي العابر، وفوق تعاقب المصالح الحزبية الصغيرة والضيقة.

وفي هذا السياق وفي مجال السياسة الاجتماعية فالتقرير شخص الوضعية المالية الصعبة للعديد من الصناديق والمؤسسات ذات الصلة بالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، منها المفلسة ومنها المقبلة على الإفلاس، وهي وضعية تسائل الحكومة ووعودها الانتخابية عن الحلول العملية لإصلاح هذه البنية المؤسساتية قبل الإفراط في تسويق منجزات غير ملموسة حول الورش الملكي الاستراتيجي لتعميم الحماية الاجتماعية.

فما هو تصور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد ومعالجة اختلالاتها؟

وما هي حلول الحكومة لمعالجة وضعية مؤسسات التأمين وأنظمة التغطية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية قبل الإعلان عن حذفها بمبرر تعميم التغطية الصحية؟ وهو قرار يخفي إرادة حكومية للانتقال من الخدمة المجانية إلى خيار الخدمات الاجتماعية المؤدى عنها، وإلا فلتكشف الحكومة عن مقدار مساهمة واشتراك الفئات الاجتماعية المستهدفة بالتغطية الصحية بما فيها الفئات المعوزة.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص سلاسل الإنتاج، ودون العودة إلى التشخيص الوارد في التقرير، نعتبر أن اختلالات هذا القطاع في علاقته بالسياسة الفلاحية والتجارية عموما يطرح سؤالا كبيرا حول مآل الأمن الغذائي ببلادنا

ومدى نجاعة المخططات القطاعية التي أجمعنا جميعا على نجاحها، وإذا بنا نجد أنفسنا كمغاربة أمام سؤال الاكتفاء الذاتي حتى في المنتوجات المحلية، في ظل أزمة الوباء والغلاء وشح السماء، وبمبرر أزمة عالمية دون تقديم البدائل الموازية.

السيد الرئيس المحترم

بخصوص الحكامة الترابية وبعد الولاية التأسيسية للجهوية المتقدمة، وإذ ننوه بالمجهودات المبذولة، فإننا نسائل الحكومة عن مآل الأوراش المفتوحة في المرحلة السابقة:

- فماذا عن تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري؟

- وما هي الإجراءات الملموسة للقطاعات الحكومية لتمكين الجهات والجماعات الترابية عموما من ممارسة اختصاصاتها الذاتية وبالأحرى الاختصاصات المشتركة والمنقولة؟

- وما هي التدابير المتخذة لتقوية وتأهيل الإدارة المالية في الجماعات الترابية لتفادي سقوط الفاعل السياسي الترابي في المخالفات عن قصد أو بدون قصد؟

- وأين يتجلى عمل باقي القطاعات الحكومية لتفعيل الخيار الجهوي، أسوة بقطاع الداخلية الذي يظل الوحيد المواكب لهذا الورش الاستراتيجي؟

ختاما، ولأن الحيز الزمني لا يكفي، نكتفي بهذه الملاحظات العامة، مؤكدين مرة أخرى أن الحكومة ملزمة بتقديم مشروع قانون مالي تعديلي بدل اللجوء إلى استعمال هوامش القانون عبر مراسيم، بعد استنفاذ اعتمادات هوامش الميزانية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد استكمال كلمتي السيد الرئيس، لابد أن أحتج مرة أخرى على هذه المنصة التي لا تليق بالسادة البرلمانيين.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

احتجاجك مقبول وأعدك بتغييرها، ونحن في صدد التغيير.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 7 دقائق ونصف.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تابعنا باهتمام بالغ، كفريق اتحادي بمجلس المستشارين، عرض السيدة رئيسة المجلس الأعلى للحسابات أمام أنظار السيدات المستشارات والسادة المستشارين، كما عهدنا أنفسنا بذلك في كل مناسبة دستورية، بعدما تم رفع هذا التقرير تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، إلى حضرة صاحب الجلالة من طرف رئيسة المجلس ثم إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، مما يكشف بالملموس النهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، مكرسة في نفس الوقت تحقيق مبدأ الحق في الحصول على المعلومة.

السيدات والسادة،

إن تعاطينا مع هذا العمل الجبار والغوص في مضامينه ومنهجيته، يستدعي منا أن نثير المعالم البارزة للسياق العام الدولي والوطني، الذي صيغ فيه هذا التقرير، نظرا للعلاقة الجدلية بين السياقين وما تفرزه من إكراهات وتحديات ومخاطر مهددة وفق ثنائية التأثير والتأثر.

نعيش اليوم، السيدات والسادة، في وضع دولي غير مسبوق، لامسنا المحاولات الجارية هنا وهناك من أجل النهوض والتعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا ومخلفاتها الكارثية على الدول والشعوب، جائحة أظهرت الضعف والهشاشة الاقتصادية والترهل الاجتماعي حتى في الدول التي كانت تصنف بالأمس القريب دولا عظمى.

لقد مر المجتمع الدولي بأسره بمحنة اقتصادية واجتماعية وإنسانية صعبة، وبعد مجهودات وطنية ودولية مضنيه بدأت تباشير الخروج من الأزمة تلوح في الأفق وتتبدى بارقة أمل في الانتصار على الجائحة وعودة الحياة لمجراها الطبيعي، وفي خضم هذا الوضع، استطاعت بلادنا، بالقيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مسايرة هذه التحولات والتحديات الدولية بما تستلزمه من يقظة وصمود دفاعا عن المصالح العليا للدولة المغربية.

وفي هذا الإطار، شكلت رؤية جلالة الملك لمحاربة تداعيات "كوفيد-19" مخرجا وحلا ناجعا، سواء من حيث استراتيجية التدابير الاحترازية، أو من حيث توفير وتوظيف كل الأوراق المتاحة لتوفير اللقاحات بكمية وافرة وبمجانية، وفي نفس الوقت بسياسة اليد الممدودة نحو العديد من الدول الإفريقية من أجل مساعدتها على تجاوز هذه الأزمة، في إطار تعزيز التضامن والاندماج الإفريقي، وقد حظيت هذه التجربة المغربية في هذا المضمار بالإشادة والتنويه قاريا ودوليا.

كما تميزت الفترة التي شملها التقرير بالوقع السلبي للأزمات الثنائية التي عرقلت علاقاتنا مع عدد من الدول وخاصة الجارة الشمالية اسبانيا، ألمانيا وفرنسا، وهي أزمات عرفت طريقها للتسوية من خلال احترام إرادة المملكة في بناء علاقات قوامها الاحترام المتبادل واحترام

المصالح العليا للدولة المغربية.

السيدات والسادة،

كنا دائما في الفريق الاشتراكي نعتمد منهج القراءة والتفحص من العام إلى الخاص، من الدولي إلى الوطني، بمنطق علمي وفكري مترسخ في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حتى نكون على بينة تامة من الأمور ونتجنب السقوط في فخ "جلد الذات"، وقد أبانت أزمة كوفيد صحة منهجنا الاستقرائي هذا.

ومن هذا المنطلق سيكون نقاشنا وتقييمنا للتقرير الموضوع بين أيدينا، ونشير بداية أن معالجة قضايانا الداخلية مدخل لقوة الدولة المغربية على المستوى الدولي ودليل ناصع على تراص جبهتنا الداخلية، وأن الوقت قد حان لنجعل من محطات مناقشة تقارير المجلس الأعلى للحسابات أوراشا وطنية لتقويم الإعوجاجات وفق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وليس من المجدي في شيء اعتبار تقارير المجلس مناسباتية، ننتظرها عندما يحل موعدها الدستوري.

لقد سلط تقرير المجلس الأعلى للحسابات في باب تناوله للقطاعات الإنتاجية الضوء على مكامن الخلل التي تعتري كل من قطاع الدواجن وبرنامج "رواج" وأيضا في تناوله للوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، وشدد التقرير على وحدة الخلل المركزي بالنسبة لهذه القطاعات، والمتمثل في غياب تصور حكومي وغياب تصور قطاعي لتدبيركل موضوع على حدة وغياب تصور سياسي تنموي يجمع بين المديين القريب والبعيد، وهذا خلل جوهري يفترض طرح هذه القطاعات للنقاش العمومي السياسي المسؤول من أجل تجاوز هذا النقص.

كما وقف التقرير عند تناوله لقطاع الدواجن على ظاهرة جلية وبينة للمواطن المغربي الذي يظل، هو والفلاح ومربي الماشية، رهينة ولقمة سائغة لإرادة الوسطاء أو السماسرة الذين يتلاعبون بجيوب المواطنين وقدرتهم الشرائية أمام أعين السلطات العمومية التي يفترض أنها لا تنام من أجل مصلحة الوطن والمواطن المغلوب على أمره.

وهذا الأمر الذي لا ينطبق فقط على قطاع الدواجن، بل على كل أنواع اللحوم والخضر، نثيره مجددا أمام مجلسنا الموقر لنثير انتباه الحكومة بل ولنحذرها من المخاطر الجمة لسياسة إغماض العين عن هكذا ظواهر خاصة وأننا على أبواب عيد الأضحى المبارك.

إن انتشار ظاهرة الوسطاء لا تشكل عبئا فقط على حيوية القطاعات الاقتصادية المتضررة، بل أخطر من ذلك تهدد تماسك النسيج الاجتماعي وسلامته من خلال ما تنطوي عليه من تأثير سلبي مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، وما أحداث السوق الأسبوعي بإقليم القنيطرة للخضروسوق الأكباش بالدار البيضاء السنة الماضية إلا دليل وعينة بسيطة مما قد يقع في المستقبل، لا قدرالله، إذا استمرت الجهات المعنية في ضعف التحلي بالجدية والصرامة اللازمة في التعاطي مع هذه الظواهر المتفاقمة.

السيدات والسادة،

إننا نقدر اليوم المجهودات المبذولة لتطوير قطاع الصحة برؤية وإستراتيجية متبصرة لصاحب الجلالة، نصره الله، الذي يولي أهمية مركزية لهذا القطاع الحيوي، على اعتبار أن الحق في الصحة والأمن الصحي احد المداخل الأساسية للدولة الاجتماعية، والذي كان حبيس منطق مركزي تكاد مظاهر تقدمه البسيطة متمركزة ببعض المدن الكبرى فقط، في حين كانت باقي الجهات والمناطق تعاني صعوبة الولوج للخدمات العلاجية في أبسط صورها.

نقول هذا الكلام ونحن واثقون أن القطاع الصحي، كغيره من القطاعات، أصبح قادرا نسبيا على توليد الحلول الملائمة في حدودها الدنيا للمشاكل القائمة شريطة نهج أقصى مستويات الحكامة في تدبير الموارد البشرية والمادية المتاحة على ندرتها والذهاب بالإصلاحات الهيكلية إلى أقصى مدى يستجيب لمتطلبات الاستراتيجية الصحية والحماية الاجتماعية التي أرادها جلالة الملك لعموم المغاربة.

السيدات والسادة،

لا نريد أن نطيل الكلام حول القطاعات التي تطرق لها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فالجميع، أحزابا نقابات ومؤسسات دستورية، يجري نفس التشخيص ويتفق على نفس التقييم، بل على المعالم الكبرى للحلول الممكنة للإشكالات المطروحة، لكننا نريد أن نثير الانتباه إلى موضوع آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بالحلول الممكنة للإشكالات المطروحة..

شكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لاحترام الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في حدود 7 دقائق و30 ثانية كذلك.

<u>المستشارة السيدة سليمة زيداني:</u>

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019-2020، في المحور المخصص لقطاعات الصحة والعمل الاجتماعي.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعبر باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عن بالغ تقديرنا للعمل الوطني الرصين، الذي ما فتئ المجلس الأعلى للحسابات، يقوم به في إطار ممارسته لاختصاصاته الدستورية، سيما ما يتعلق بالتعاون المثمر والمساعدة التي يقدمها لمجلسي البرلمان طبقا لمقتضيات الدستور والقوانين ذات الصلة.

السيد الرئيس،

ماذا بوسعنا أن نضيف إلى الملاحظات الوجيهة والتحليل العميق الذي تضمنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات في المحور الخاص بقطاعات الصحة والعمل الاجتماعي؟ وهي على كل حال جزء من التشخيص الذي لطالما ردده ممثلو الأمة أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة.

وبعيدا عن أي محاولة ضيقة لاستغلال مضامين هذا التقرير لجني أي مكاسب كيفما كانت طبيعتها، فإنه يهمنا وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام إبداء الملاحظات التالية:

أولا: على خلاف ما يردده البعض بأن مشكل القطاع هو مشكل قلة الاعتمادات، إلا أن هذا التقرير أكد على أن الخلل الهيكلي الأبرز الذي تعاني منه منظومة الصحة هو "ضعف الحكامة"، ومعلوم لدى الجميع أن ضعف الحكامة اليوم يشكل باب الشرور والمفاسد، لذلك حق لنا مجددا أن نردد وبوضوح: "الحكامة، ثم الحكامة، ثم الحكامة".

نعتبر إذن أنه آن الأوان لنفض الغبار عن هيئات الحكامة التي ذكرها التقرير، سواء المجلس الوطني الاستشاري للصحة أو اللجنة الوطنية لعرض العلاجات.

إن الملاحظة التي سجلها المجلس يجب على الوزارة تنفيذها دون إبطاء وهي "وضع نظام حكامة يتلاءم مع المنظومة الصحية الوطنية ويكون قابلا للتطبيق"؛

ثانيا: ضرورة تجاوز الأعطاب التي سجلها التقرير بخصوص النظام المعلوماتي لوزارة الصحة، لقد آن الأوان لإحداث طفرة رقمية كبرى تقطع مع الواقع الذي سجله المجلس؛

ثالثا: سجل المجلس مجددا مشكل نقص الموارد البشرية العاملة في المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية التابعة.. العاملة في تلك المراكز التي تشكل أولوية لضمان الجودة وكذا لتخفيف العبء على الشغيلة.

رابعا: إن الإشكاليات المرتبطة بالموارد البشرية أعمق من ذلك، فهي مرتبطة بشكل أساس بضرورة الإسراع في إقرار النظام الأساسي الخاص بالوظيفة الصحية، على أساس مقاربة تشاركية حقيقية مع النقابات، وليس انطلاقا من جلسات استماع شكلية، هذا علاوة على وجوب إخراج مصنف الكفاءات والمهن إلى حيز الوجود وإعادة النظر في القانون المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للنهوض بأوضاع شغيلة القطاع الصحي العمومي.

السيد الوزير،

هذه المؤسسة بحاجة إلى مرحلة جديدة تقطع مع الممارسات التي سادت فيها لسنوات وتنهض على الحكامة والشفافية وتكافؤ الفرص وحماية المال العام.

أما بخصوص ملاحظات المجلس المسجلة ذات الصلة بالقطب الاجتماعي، فهي بحاجة إلى جواب عاجل، لأنه لا يتصور استمرار مثل تلك الاختلالات في القطب الاجتماعي في ظل هدف ترسيخ دعائم "الدولة الاجتماعية"، والذي رفعته هذه الحكومة، والذي شرعت فعلا في العمل من أجل بلوغه.

لقد كان صادما لنا أن نقرأ في التقرير أن إعداد استراتيجية القطب الاجتماعي اتسم بنواقص عدة سواء ما يتعلق بالتشخيص أو الدراسات المسبقة، كيف إذن لإستراتيجية اعترتها مثل هذه العيوب الخطيرة في الإعداد أن تنجح في تحقيق أهدافها؟ بيد أن الأخطر هو ما توصل إليه قضاة المجلس الأعلى للحسابات والمتعلق بكون إعداد مخطط العمل لم يتم إلا بشكل محدود.

السيد الرئيس،

نحن لا نعيد تكرار ما ورد في هذا التقرير من باب التكرار المجاني، بل لكي نقول أن على الوزراء الذي يدبرون اليوم أن يتذكرو أن تقييم ما يقومون به قادم لا محال، لذلك عليهم أن يستفيدوا من هذه الملاحظات الوجيهة وأن يتفادوا السقوط فيها، بل عليهم العمل وبسرعة على معالجتها وإبداع الحلول اللازمة.

وفيما يتعلق بتدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية، فقد أوجز التقرير العطب البنيوي الذي يعتريها في جملة واحدة "يفتقر إلى رؤية استراتيجية أفقية وشاملة، بما يضمن تجانس وتكامل تدخلات القطاعات الوزارية في هذا المجال".

لذلك، نهيب بالحكومة اتخاذ ما يلزم من التدابير للإعمال السريع للملاحظات الوجيهة المقدمة في هذا المجال، ونؤكد على أن أحد المداخل الجوهرية من أجل حكامة الدعم العمومي الممنوح للجمعيات من طرف الدولة هو النشر.. نعم يتعين على القطاعات الحكومية إعداد منصة سهلة الولوج ومفتوحة للعموم، تمكن كل مواطن من معرفة أوجه صرف المال العام المقدم في صيغة إعانات للجمعيات.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المُقَدم أمام البرلمان في الجلسة العامة المشتركة بتاريخ 11 ماي 2022.

وبهذه المناسبة، أودُّ أن أُعبر عن تقديرنا للعمل الكبير الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة المالية العامة وتعزيز قيم الحكامة الجيدة.

سَنَتَطَرَّقُ، في حدود الحَيِّز الزمني المخصص لنا، لمناقشة موضوعين أساسيين:

الموضوع الأول يتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس؛

الموضوع الثاني المتعلق بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

لقد أثار تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات تتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتَسيير المعهد المغربي للتقييس، وذلك وفق النقط الآتية:

على المستوى المؤسساتي والاستراتيجي: لوحظ عدم وجود سياسة وطنية مُتكاملة من حيث الجودة تسمح بتفعيل "نظام البنية التحتية للجودة" ووضع خارطة طريق تُشركُ مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص؛

فيما يتعلق بمكونات نظام البنية التحتية للجودة، أَكَّد المجلس الأعلى على أنه بالرغم من التطور التكنولوجي المُستمر في هذا المجال، فإن الإطار القانوني لم يواكب هذا التطور، بحيث لم يتم تَحديث النصوص القانونية منذ سنة 2012؛

فيما يتعلق بعملية "التقييس"، أبرز المجلس على أن هذه العملية لا تتمتع بالأهمية المطلوبة، ولا يتم تزويدها بالموارد البشرية والإطار التنظيمي الكفيل بالترويج لها والتعريف بها.

على ضوء هذه الملاحظات، أوصى المجلس الأعلى للحسابات بأن تَضع وزارة الصناعة والتجارة سياسة عامة لتطوير البنية التحتية للجودة التي تجمع بين جميع المتدخلين في القطاع.

كما أن الإطار المؤسساتي المتعلق بنظام الاعتماد المغربي يَسْتَوْجِبُ المراجعة، من خلال إنشاء هيئة اعتماد مُستقلة معترف به دوليًا.

السيد الرئيس،

إننا ندعو إلى التفاعل إيجاباً مع ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، ونَوَدُّ أن نتقدم ببعض المقترحات التي من شأنها تجويد مردودية "المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس"، وذلك من خلال بعض التساؤلات:

أولا، هل مَكَّنَتْ هذه المعايير من السماح للشركات بالوصول إلى أسواق جديدة أو حتى تطوير الأسواق التي تتواجد فيها؟ بحيث إن الشروط والمعايير المعتمدة يجب أن تكون مرتبطة خصوصا بالقدرة التنافسية وأداء المقاولات؛

بالنسبة للساحة الاقتصادية الوطنية، هل كان اللجوء إلى استخدام المعايير له تأثير على الممارسات غير المهيكلة (les pratiques informelles)؟

كما أنه ومن أجل أن تَتَمَكَّن المقاولات من استيعاب الشروط الجديدة بشكل أفضل يجب وضع أجندة "Agenda" محددة للتواصل والتحسيس على مدار السنة، وكذا تَمكين الهيئة من الإمكانات المادية والبشرية من أجل القيام بدورها على أكمل وجه.

بالنسبة للمحور الثاني ديال المداخلة ديالنا اليوم، تيخص الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فلقد أثار التقرير مجموعة من الملاحظات والتوصيات، ومن أهمها:

المحور يتعلق بالوضعية الاستراتيجية، بحيث أبرز تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن دور الوكالة في تطوير سوق الشغل لا يزال محدودًا، إذ أن دورها اقتصر فقط على الخريجين حاملي الشواهد.

النقطة الثانية تتعلق بدعم إنشاء المقاولات، فإن عدم وضوح الرؤية بخصوص القوانين والأحكام التي تُؤطر مهام الوكالة في هذا المجال، جعلها غير قادرة على تحديد موقعها بوضوح في المنظومة المقاولاتية والصناعية من خلال تأطير إحداث المقاولات ودعم التشغيل الذاتي.

وعلى ضوء ما سبق، أوصى المجلس بأن تعمل الوزارة الوصية على القطاع على تعزيز تدخل الوكالة في مجال التوظيف.

إننا ندعو إلى تَثمين ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، ونَوَدُّ أن نؤكد على الحاجة المُلِحَةِ إلى تجديد نظام الإدماج المهني للوكالة وتعزيز آليات الوساطة للتوظيف، بما يتماشى مع توصيات النموذج التنموي الجديد، ولاسيما من خلال خمس نقط أساسية:

- النقطة الأولى، تعزيز الارتباط مع المشغلين من أجل تأطير أفضل للاحتياجات، ودَمج الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هيئات حكامة الوكالة؛

- تكثيف برامج تعزيز التوظيف؛

- تعزيز التشغيل الذاتي من خلال تحسين دعم ريادة الأعمال؛

- تنفيذ نظام صارم لتقييم البرامج؛

- وأخيرا، تعزيز وسائل الوكالة لتكثيف خدماتها وتحسين جودتها.

وفي الختام، أود أن نؤكد على انخراطنا الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المساهمة في تنزيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بهدف تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة وتحقيق التنمية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن نتدخل اليوم باسم الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة التقرير الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والذي تزامن إعداده وإصداره مع الوضعية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بفعل الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا والجفاف وموجة الغلاء التي ما فتئت تتمدد لتعم أغلب السلع والخدمات، وكذلك بروز تحديات كبرى تتطلب تقوية الدور الاستراتيجي للدولة.

ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، بناء على التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تم اعتمادها بعد تعيين السيدة الرئيس الأول، حيث أصبح التقرير يركز بصفة حصرية على الخلاصات المتعلقة بأهم الإشكالات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي وأثرها على المستوى المعيشي للمواطنين والمواطنات وعلى جلب الاستثمارات وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أثار التقرير مجموعة من النقائص التدبيرية والاختلالات التي تعرفها بعض القطاعات والبرامج العمومية وهي كلها تؤكد على غياب الحكامة والفعالية.

وبخصوص تلك البرامج التي تعنى بالعنصر البشري كرافعة للتنمية كالبرامج والإصلاحات الهيكلية بالقطاعات التعليم والصحة والتشغيل، واعتبارا لضيق الوقت نعرض عليكم أبرز الملاحظات:

لقد كشف التقرير أن نزيف منظومتنا التعليمية لازال مستمرا على الرغم من البرامج والمخططات وما كلفته من اعتمادات مالية عمومية هائلة وخاصة بالنسبة للعالم القروي، حيث لازالت بلادنا بعيدة عن تعميم التمدرس وعن إحقاق المساواة بين الجنسين والحق في التعليم، وغير قادرة كذلك على الحد من الهدر المدرسي خصوصا بين الفتيات كما سجل التقرير ضعف البنيات التحتية التعليمية إذ ما يزيد عن 5000 مؤسسة تعليمية لا تتوفر على مراحيض وغير مرتبطة بالماء والكهرباء.

وهنا نعيد التأكيد على إنجاح أي إصلاح، لابد أن يضمن الولوج العادي لجميع المواطنين المدرسة العمومية ذات جودة، واسترجاع الثقة للأسر في التعليم العمومي يمر بالضرورة عبر جعل نساء ورجال التعليم في صلب الاهتمامات بالإنصات لهم، والاستجابة لمطالبهم واعتبار ملف إصلاح المنظومة التربوية ورش مجتمعي بهم الجميع.

كما وقف التقرير على محدودية الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل، مؤكدا على أنها لا تزال غير متموقعة كمرفق عمومي للتشغيل وغير قادرة على تدبير برامج تحسين قضية التشغيل من خلال التكوين وكذا محدودية هذا الملموس في مواكبة خلق المقاولات ودعم التشغيل الذاتي أساسا.

وقد قدم هذا التقرير توصيات مهمة في هذا الشأن وهي مناسبة لنؤكد على ضرورة قيام إصلاح الحكومة إصلاح (l'ANAPEC[1]) التي أصبحت وكالة تشغيل مؤقت وترسيخ الهشاشة بتمويل المال العام.

كما وقف التقرير على عدة اختلالات تهم قطاع الصحة رغم المجهودات المبذولة أهمها النقص الكبير في الموارد البشرية وسوء تدبير عديد من المراكز الاستشفائية وعدم ملاءمة البنيات التحتية ومعدات الاستقبال المرضى ورعايتهم وتقديم خدمات علاجية جيدة، وأيضا اختلالات على مستوى نظام المعلوماتي.

ونبه التقرير كذلك إلى الوضعية الصعبة والمقلقة التي تعاني منها منظومة التقاعد والصعوبات المتفاقمة التي تواجه ديمومتها وتوازناتها المالية، حيث أنهى بالإسراع بإدخال إصلاحات جوهرية وعميقة.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا أن نذكر بموقف الاتحاد المغربي للشغل الذي استبق حدث أزمة وانتقد بشدة المقاربة المحاسباتية التجزيئية لملف التقاعد باعتماد القرار الثلاثي الملعون، زيادة إجبارية في سن التقاعد والرفع من الاقتطاعات وتقليص قيمة المعاش ودعا إلى معالجتها بعيدا عن الإجراءات الترقيعية الأحادية.

وفي الختام، فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل نأمل أن تستثمر الحكومة توصيات واستنتاجات تقرير المجلس الأعلى للحسابات ومعالجة الاختلالات وتقويمها مع إشراك المؤسسة البرلمانية في تنفيذ

[1] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

وتتبع هذه التوصيات وبما يساهم في تجويد تدبير الشأن العام ومحاربة مختلف تجليات الفساد والريع، وخلق مناخ جاذب للاستثمار وذلك خدمة للوطن والمواطنين.

كما نطمح أن ينكب المجلس الأعلى للحسابات مستقبلا باعتباره المؤسسة الرقابية الأولى في البلاد على دراسة الامتيازات والتحفيزات والإعفاءات الضريبية والاستثمارات العمومية وقياس مدى أثرها على التشغيل ببلادنا، وعلى مستوى العيش اليومي للمواطنين والمواطنات.

شكرا على حسن إنصاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدتين والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور ومقتضيات الباب الثالث من الجزء الثامن للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، منوها في البداية بالقيمة المضافة لعرض السيدة الرئيس الأول من حيث عمق المضامين، التي جاءت في العرض أو من حيث التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

حيث يتبين أن المجلس الأعلى للحسابات أضحى مؤسسة وطنية للحكامة وحسن التدبير وضمان الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال مهمات الرقابة العليا على المالية العمومية، وهي أدوار دستورية أسندها الدستور للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، وذلك ما يجعل هذا اللقاء اليوم لحظة دستورية نعتز بها كمنتخبين، ونسجل من خلالها المجهودات الكبيرة التي يقوم بها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية لممارسة مهمة الرقابة والتوجيه والمواكبة لمختلف أوجه التدبير العمومي وتنزيل السياسات العمومية ومراقبة وحماية صرف المال العام، بهدف ضمان الأهداف المسطرة له بما يتماشى والكفاءة والفعالية الضروريتين الكفيلتين بتحقيق الأثر والوقع الإيجابي على عموم المواطنين على الاستثمار والشغل.

نسجل أيضا بعد اطلاعنا على خلاصات التقرير أن مهام الرقابة والتتبع شملت قطاعات حكومية مختلفة، القطاعات المالية والإدارية، قطاعات التجهيز والإسكان، قطاعات التربية والتكوين والرياضة، قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي ثم الحكامة الترابية وتدبير المرافق والمشاريع والتجهيزات العمومية المحلية، كما أنها شملت التراب الوطني للمملكة وتسجل أيضا الغايات البيداغوجية للقرارات والأحكام الصادرة سواء على مستوى المجلس الأعلى أو المجالس الجهوية والتي تتوخى تحسين الأداء وتجويد التدبير وتأهيل الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

وبالمناسبة، نلتمس من السيدة الرئيس الأول ومن كل الساهرين على عمل هذه المؤسسة ولأجل ضمان الحكامة الجيدة، التفكير في صيغ دستورية وتشريعية لتطوير اختصاصات المجلس الأعلى، بإضافة اختصاص المشورة في الأمور المستعصية وما يطرحه التدبير المالي من إشكاليات إدارية وقانونية واقعية حتى يتطور اختصاص المجلس الأعلى من الرقابة فقط إلى تقديم المشورة وتوجيه الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين لتفادي الأخطاء والمخالفات غير القصدية، والتي تكون نابعة من فهم خاطئ لبعض المقتضيات أو الطبيعة المعقدة للمشاكل المطروحة في الممارسة.

كما أنه يجب التفكير في برامج تكوينية يسهر عليها المجلس الأعلى لفائدة الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكل من له صلة بصرف المال العام.

نشكركم، السيدة الرئيس الأول، ومن خلالكم كافة القضاة ورؤساء الغرف بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية.

وشكرا للجميع والسلام عليكم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التقرير المجلس الأعلى للحسابات، وبالنظر للأهمية البالغة لهذه التقارير التي تقدم بالإضافة إلى تشخيص مكامن الخلل في

القطاعات، أيضا تدقيق الحسابات للمالية العمومية.

إن المقتضيات الدستورية تستوجب الترجمة الفعلية لهذه التقارير عوض وضعها في الرفوف، وهذا ما يستدعي المناقشة والدراسة المعمقة لهذه التقارير وتنزيل وتفعيل توصياتها ومعالجة الاختلالات المسجلة، وذلك تطبيقا للمبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة" من أجل بناء دول الحق والقانون.

إن استرجاع الثقة في المؤسسات الدستورية يستلزم منها أداء وظيفتها المتمثلة في الرقابة والمساءلة والمحاسبة وتحمل المسؤولية على جميع المستويات المؤسساتي التشريعي والحكماتي وكذا تكريس مبدأ الشفافية، وحيث نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الحماية الاجتماعية من العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإننا ساهمنا إلى جانب باقي الشركاء الاجتماعيين في بناء أنظمة للحماية الاجتماعية، تمثل مكتسبات اجتماعية مهمة، ولكنها لا ترقى إلى مستوى طموحنا إلى الحماية الاجتماعية الشمولية لكافة المواطنات والمواطنين في كل مراحل حياتهم.

وتعترض التغطية الصحية الأساسية المكون الرئيسي لمنظومة الحماية الاجتماعية المحدثة بموجب القانون رقم 65.00 عدة صعوبات تحول دون توفير خدمات بالمستوى اللائق لفائدة المشمولين بهذه التغطية، علاوة على الفشل المدوي لنظام المساعدة الطبية الذي حال دون استفادة الفئات الفقيرة والهشة من التغطية الصحية، التي تعتبر حقا من حقوق المواطنة بموجب الفصل 61 من الدستوري.

وقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الذي نحن بصدد مناقشته اليوم على حصيلة التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2019، فتبين أن نسبة تغطية الساكنة تظل ضعيفة، بحيث أن ما يناهز ثلث الساكنة لا يزالون خارج نطاق هذه التغطية، علاوة على اختلالات عميقة اعترت منظومة الحكامة واختلالات في التوازنات المالية لمكونات التغطية الصحية الأساسية، خاصة نظام المساعدة الطبية الذي ثبت عجز في تمويله.

السيدات والسادة،

لقد نصت ديباجة القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية (الفقرة الخامسة منه) على أنه سيتم العمل تدريجيا على توسيع هذا التأمين ليشمل جميع المواطنين بمختلف شرائحهم، ومن جهة ثانية فإن قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية حدد أفق نهاية سنة 2022 لتوسيع التغطية الصحية الإجبارية، وبالنظر للاختلالات التي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى وتفاعل القطاعات الوزارية المعنية في ظل الهندسة الحكومية الحالية التي لم تراع التقائية السياسات العمومية في المجال الصحي، بحيث تتوزع الصلاحيات على 3 قطاعات وزارية: الصحة، المالية والداخلية، مما سيحد من فاعليتها.

ومن جهة ثانية فإن حكامة مؤسسات تدبير أنظمة التغطية الصحية تتميز بضعف تمثيل منخرطيها عن طريق المنظمات النقابية في أجهزتها التداولية.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن تعميم التغطية الصحية ينبغي أن يحتل مكانة متميزة ضمن أوليات الدولة، باعتبار أن الصحة حق من حقوق الإنسان وأن الإصلاح الحقيقي للمنظومة الصحية يمر عبر سن سياسة لمحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري بالقطاع واعتماد المقاربة التشاركية في مراجعة الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، فقد سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تقدمت بمقترحات، أهمها:

- توحيد وتجميع أنظمة التعاضد بالقطاع العام؛

- تطوير منظومة الصحة العمومية بالتركيز على إصلاح المؤسسات الاستشفائية العمومية كقاعدة إستراتيجية للنهوض بالتغطية الصحية؛

- تقليص تكلفة الخدمات الصحية والاستشفائية التي يتحملها المواطن عن طريق الحد من الفارق بين اللوائح الوطنية للأسعار القادرة للاسترجاع والأسعار الحقيقية بالقطاعات الطبية الخاصة والحرة؛

- تمكين الجميع من بطاقة موحدة لأداء الخدمات الصحية والاستشفائية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

وأعتذر، انتهى الوقت.

والكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة ممثلي الأمة،

الإخوة المتتبعين والمتتبعات لهذا النقاش البرلماني الرفيع،

كما جاء في كلمة السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، تشكل هذه الجلسات محطة لتفعيل مبدأ المساءلة وتعميق النقاش العمومي حول إشكالات التدبير العمومي وتنزيل السياسات والبرامج

العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تعتريها، واقتراح السبل والبدائل الكفيلة بضمان أثرها الإيجابي على المواطن وعلى الاستثمار وعلى الشغل.

وهي مسؤولية نتحملها ونستحضر جسامتها ونحن مقيدون بحيز زمني جد ضيق للمساهمة بالكلمة المسؤولة في جعل هذه المناقشة في مستوى ما يصبو إليه الدستور وما ينتظره منا الشعب المغربي وما حثنا عليه صاحب الجلالة، حفظه الله، في توجيهاته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية.

لقد أحاط عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بخلاصات التقرير السنوي للمجلس الأعلى للمجالس الجهوية برسم سنتي 2019 و2020 ومختلف الملاحظات والتوصيات المتضمنة فيه، والمتعلقة بمجالات اختصاص المجلس، وتمت هيكلة عرض السيدة الرئيس الأول على أساس أربع فئات من التحديات.

وبالنظر إلى ضيق الوقت وخصوصية المجلس، واعتبارا لكون أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية يستمدون نيابتهم من الأمة ومنتخبون من طرف أعضاء الجماعات الترابية، فقد استقر اختيار المجموعة على التركيز على الفئة الرابعة من التحديات، والتي تتعلق بالتدبير الأنجع للمشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة.

فقد انصب تركيز المجلس على مجموعة من مهام التدقيق المتعلقة بتدبير المشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة، وعلى مهام متعلقة بتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، وعلى تقييم آليات التعاون بين الجماعات الترابية، وتقييم مسارات إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات، وعلى مهام متعلقة بتقييم مجالس العمالات والأقاليم، وتضمن كذلك تقارير متعلقة بأسواق البيع الجملة للخضر والفواكه، وتقرير متعلق بتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، والتقرير المتعلق بتدبير ومراقبة المقالع بجهة الدار البيضاء-سطات، بالإضافة إلى تقرير متعلق بمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى.

ففيما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها: لقد كشف المجلس عن وجود مجموعة من الثغرات في القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والتي تحول دون إحداث مراكز جهوية للتخلص من هذه النفايات، وهو ما يطرح على السلطة التشريعية مسؤولية التسريع بمعالجة هذه العوائق، سواء بمسطرة المقترحات أو بالتجاوب مع أي مشروع يقدمه رئيس الحكومة.

وفيما يتعلق بإعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات الترابية: فقد واجهت الجماعات خلال الولاية الأولى في ظل القوانين التنظيمية الحالية إشكاليات كبيرة في مسألة اعتماد التخطيط الإستراتيجي بالنظر إلى الفراغات الكثيرة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمسطرة وآليات إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للجماعات الترابية، كبرامج العمل مثلا.

وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية والبشرية الذاتية لهاته الجماعات، وهو ما يقتضي فتح نقاش حقيقي وتحضيري لمناظرة وطنية جديدة حول الجماعات الترابية لتقييم مسألة التقطيع الترابي، وسبل إعمال مبدأ التدبير الحر، ومبدأ التفريع، بالإضافة إلى مراجعة توزيع الاختصاصات وتوزيع الموارد بين المستويات الترابية والمركزية.

وفيما يتعلق بتدبير الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي: فقد شكلت الجمعيات رافعة حقيقية لبرامج تعميم الماء الشروب بالعالم القروي، وتحملت مسؤوليات نيابة عن الدولة وعن الجماعات التي عجزت عن القيام بمسؤوليتها، ولابد من الوقوف بإجلال وتحية مجهودات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالتنمية القروية، فقد قام المجتمع المدني بأدوار رائدة في ضمان الحق في الماء بالعالم القروي، وكان سباقا لإنشاء مشاريع التطهير السائل في بعض القرى، كما كان سباقا في مشاريع النقل المدرسي وفي مشاريع جمع النفايات وغيرها.

وفي المقابل، لم تساير الدولة دينامية هذه الجمعيات ولم تواكبها في معالجة الإشكالات القانونية والتنظيمية التي يطرحها قيام الجمعيات بمسؤوليات عجزت الدولة عن الوفاء بها، وخاصة ما يتعلق بحماية ممتلكات الجمعيات وتحصينها وتخفيف العبء الضريبي عنها..

المداخلة كاملة أدلي بها لكم السيد الرئيس.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وستكون مضمنة في إطار..

إذن بعد انتهاء مداخلات الفرق، أعطي آخر متدخل الكلمة هو أحد المستشارين السي خالد السطي أولبنى علوي، تفضل السيد..

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة الدستورية، لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال محاكم المملكة برسم سنتي 2019-2020.

وهي مناسبة ونحن بصدد أول جلسة دستورية لمناقشة أعمال المحاكم المالية، خلال هذه الولاية التشريعية، ننوه من خلالها بأعمال السيدات والسادة قضاة المجلس رغم الإكراهات البشرية واللوجيستيكية، كما نشيد بدورهم البارز في تقييم وتقويم البرامج العمومية المرتبطة أساسا بالمواطن وكذا بدوره الرقابي والزجري بهدف المساهمة في الحد من الممارسات الفاسدة وحماية المال العام، فقط خص الحكومة تعاون المجلس الأعلى للحسابات وتوفر له الإمكانيات المادية واللوجيستيكية باش يشتغل، لأن المهمات كثيرة جدا.

السيد الرئيس المحترم،

أغتنم كذلك هذه الفرصة، لأدعو السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لدق أبواب المركزيات النقابية، ونحن منها، لمراقبة الدعم السنوي الذي يقدم للمركزيات النقابية، سواء دعم التسيير أو الدعم ديال التكوين، لا يمكن أن تبقى المركزيات النقابية بعيدة عن المراقبة المالية، لأنه أيضا لابد بطبيعة الحال، هذا واخا باقي قانون النقابات ما خرجش، ولكن نتمناو على أن المجلس الأعلى كذلك يدق علينا.

بحكم ضيق الوقت، مجموعة ديال القطاعات، غادي نبدا بالتغطية الصحية الأساسية، بطبيعة الحال جائحة كورونا كشفت أهمية الأمن الصحي للمغاربة، كشفت كذلك على أن ضرورة على أن هاذ القضية ديال الأمن الصحي كيمكن تعزز الاستقلالية الأساسية والسيادة ديال البلاد، بطبيعة الحال المصنع ديال "سينوفارم" من بين الأمثلة، لذلك باش نمشي بشكل مباشر في المقترحات باسم الاتحاد الوطني للشغل، السيد الوزير:

- التعجيل بإخراج مدونة التعاضد والتغطية الصحية للوالدين، مع كامل الأسف سحبت من هذا المجلس، لأسباب كنا نتمنى أن يتم تجاوزها؛

- إعادة النظر في التعريفة المرجعية للثالث المؤدى عن الاستشفاء للمؤمنين وإعادة النظر في طبيعة الحال فالقضية ديال المبالغ اللي كتكون هزيلة، خص ضروري التعويض يكون تعويض معقول؛

- خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات، تروم إلى تعزيز العمل وتشجيعه عن بعد.

كاين كذلك بعض الأمور اللي عندها علاقة بالداخلية:

- تدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات، في هاذ الإطار بطبيعة الحال، خص السيد الوزير يكون:

- إعمال نظام محاسباتي خاص بالجمعيات؛

- تعزيز آليات المراقبة والتقييم؛

- الحرص على أن يكون مسلسل التخطيط الاستراتيجي تشاركيا وأن تمكن استراتيجية القطب الاجتماعي من تحديد أهداف تستجيب بفعالية لحاجيات وأولويات يتم تحديدها بشكل واضح، وتكون مقرونة بمؤشرات لقياس مدى إنجازها؛

- الحرص على أن تتم ترجمة استراتيجية القطب الاجتماعي إلى مخططات عمل مقرونة بإجراءات وتدابير واضحة وإلى أجندة إنجاز محددة وكذا إلى تنظيم ملائم وموارد ووسائل مناسبة لتفعيلها؛

- وضع آليات تتبع وتقييم وسيطة لتنزيل الاستراتيجية وتحسين تسيير برنامج الدعم بتنسيق مع باقي الفاعلين، خصوصا بالنسبة للجوانب المرتبطة بالاستهداف وتقضية الفئات المستهدفة وتدبير البرنامج وإنجاز الخدمات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

استندت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في تنزيل إستراتيجيتها 2022-2026 إلى سياق وطني إيجابي يتميز بتبني المملكة لنموذج تنموي جديد وتفعيل البرنامج الحكومي 2021-2026، والذي جعل من أولى أولوياته تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية كما أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومن خلال مجموعة من الأوراش أهمها تعميم الحماية الاجتماعية وتوفير المساعدة الاجتماعية الملائمة للفئات في وضعية هشة وتعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد الوطني، كفاعل أساسي في التنمية الاجتماعية، كما اعتمدت على توصيات المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للحسابات ودراسات تم إنجازها قبل 2022.

وفي إطار تنزيل هته الاستراتيجية، أجرت الوزارة لقاءات تشاورية جهوية، بهدف تقوية وترسيخ المقاربة التشاركية مع كل الفاعلين، وإضفاء الطابع الترابي على الاستراتيجية وكذا تعزيز مسلسل التنمية الدامجة والمستدامة وتحقيق المساواة والعدالة المجالية بين الجهات في المجال الاجتماعي مع تثمين العنصر البشري.

وتتوخى هته الاستراتيجية الجديدة "جسر" بلورة رؤية جديدة لتدخلات القطب الاجتماعي تقوم أساسا على تحرير الطاقات والاستثمار في العنصر البشري كرافعة أساسية لتجديد اجتماعي مبتكر ودامج ومستدام، وتؤسس لهندسة اجتماعية جديدة تهدف إلى توفير جيل جديد من الخدمات الملائمة لاحتياجات المواطنين والمواطنات، وذلك في إطار الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج ومبادرات مختلف الفاعلين على الصعيدين الوطني والجهوي والمحلي، مع التركيز على الأسرة المتضامنة كرافعة للتنمية الاجتماعية المنصفة والدامجة والمستدامة والاعتماد على الرقمنة كآلية لتحسين الشفافية والاستهداف والنجاعة في تدخلات المجال الاجتماعي.

وتتجلى المبادئ المؤسسة لهته الاستراتيجية في:

- الإلتقائية؛

- المقاربة الحقوقية؛

- الاستدامة؛

- والجودة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تهدف تنزيل المحاور الأربع التالية:

- أولا، تأهيل القطب الاجتماعي بكل مكوناته؛

- المساهمة في تفعيل المساواة والتمكين والريادة للمرأة؛

- تحسين وضعية وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- وإرساء سياسة عمومية أسرية تدعم الأسرة المتضامنة المحتضنة والممكنة لكل أفرادها بدون تمييز.

المحور الأول: تأهيل القطب الاجتماعي

ففيما يخص المحور الأول المتعلق بتأهيل القطب الاجتماعي، سيتم تنزيله عبر مجموعة من الأوراش، أهمها:

- تأهيل مراكز التعاون الوطني التي يفوق عددها 4200 مركز، تسيرهم جمعيات شريكة، وذلك عبر إعادة تأهيل وتطوير وتجويد العرض الحالي وتثمين وتقوية التأطير وإطلاق جيل جديد من المراكز كالشباك الاجتماعي الموحد وتطوير وتعزيز منظومة خدمات المساعدة الاجتماعية وبرامج التأهيل والإدماج الاجتماعي مع تنزيل أهداف التنمية المستدامة؛

- الاعتماد على الرقمنة كآلية فعالة لاستهداف الأسر والفئات الاجتماعية في وضعية صعبة وتجميع ودراسة المعطيات وتدبير ونجاعة منظومة البرامج والخدمات الاجتماعية؛

- تحسين جودة خدمات الاستقبال والاستماع والتوجيه وتطوير وملاءمة برامج التأهيل والتكوين والمواكبة للمستفيدين من خدمات القطب الاجتماعي وخلق مسارات مبدعة للإدماج الاجتماعي؛

- تقوية وتعزيز الموارد البشرية، خاصة بتشجيع وتسريع إخراج الإطار العام للعاملين الاجتماعيين؛

- إعادة تموقع وكالة التنمية الاجتماعية باعتبارها آلية أساسية للهندسة الاجتماعية ولتأطير ومواكبة الحاضنات الاجتماعيات في تكامل مع التعاون الوطني، الذرع الميداني للتنمية الاجتماعية للقرب؛

- تعزيز التمثيلية الجهوية للوزارة لدعم الالتقائية وتقريب الإدارة من المواطنين؛

- تعزيز انفتاح المعهد الوطني للعمل الاجتماعي على الجهات والجامعات وتنويع العرض التكويني وتأهيل الجمعيات الشريكة وتكوين مواردها البشرية، بالإضافة إلى هيكلة أدوار العامل الاجتماعي عبر توفير ترسانة تشريعية وتنظيمية متكاملة، وذلك بإخراج الوضعية التنظيمية المتبقية الخاصة بتنزيل القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهن العاملات والعاملين الاجتماعيين؛

- تعزيز الشراكة مع الجهات بالتعاقد مع الجهات بوضع منصة جهوية للالتقائية تستجيب للانتظارات المعبر عنها من خلال اللقاءات التشاورية الجهوية؛

- الشراكة والنهوض بالتشبيك من خلال دعم مبادرات المجتمع المدني وتطوير الشراكة بين الجماعة والوزارات.

المحور الثاني: المساواة والتمكين والريادة للمرأة

أما بخصوص المحور الثاني والمتمثل في المساواة والتمكين بإطلاق برنامج "جسر" لتكوين 36 ألف امرأة، وكذلك مواصلة تنزيل السياسات العمومية في مجال النوع والمناصفة، خاصة عبر الآلية الجديدة المتمثلة في "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" التي تم إطلاقها عبر المرسوم 2.22.194 الذي صادق عليه المجلس الحكومي يوم الخميس 9 يونيو.

المحور الثالث: إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

أما فيما يخص المحور الثالث الخاص بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، فتعمل الوزارة على:

- تنزيل النظام الجديد لتقييم الإعاقة، وكذا بطاقة الإعاقة كآلية للالتقائية وتضمين حزمة من الخدمات الاجتماعية والطبية؛

- تعزيز تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- وكذلك دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

- وكذلك خلق في إطار شراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مراكز متعددة الخدمات الطبية وشبه الطبية في كل العمالات.

المحور الرابع: السياسة العمومية الأسرية

أما فيما يخص المحور الرابع الخاص بالسياسة العمومية الأسرية، فتعمل الوزارة على ضمان الحقوق من خلال:

- بلورة قوانين ومراسيم تنظيمية وتكميلية للنهوض بالحقوق الفئوية: للنساء، الأطفال، الأشخاص المسنين، الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص في وضعية هشة، في إطار مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني وكذا ضمان وحدة الأسرة واستقرارها والحفاظ عليها؛

- تقديم حزمة خدمات تكميلية في إطار الحماية الاجتماعية؛

- إحداث مفهوم الأسرة المستقبلة والأسرة المتضامنة وكذلك إجازة

الوالدين لمساعدة الأمومة والتكفل بعوض داخل الأسرة للأطفال والأشخاص المسنين وتوسيع الخدمات الأسرية لتشمل جميع الفئات الهشة بدون تمييز؛

- إحداث وتعميم دار الأسرة للمواكبة الأسرية؛

- التمكين الاقتصادي للجميع لمحاربة الهدر المدرسي: جواز القاصر، توفير خدمات الوساطة الأسرية، التربية الوالدية، الإرشاد الأسري، إحداث مسارات لمواكبة والإدماج عبر الحاضنة الاجتماعية لجميع مكونات الأسرة؛

- وأخيرا، مأسسة التمثيلية الأسرية مجتمعية، بالإضافة إلى تأهيل ومواكبة الجمعيات العاملة في إطار حماية ومواكبة الأسرة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أؤكد لكم أن الوزارة رهن إشارة مجلسكم الموقر للمزيد من الإضافات والتوضيحات، خاصة في الشق المتعلق بالمرأة وأيضا الأشخاص المسنين والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

وفيما يخص المرأة، فإن بلادنا على موعد هام هذا الأسبوع في الحقيقة والأسبوع المقبل ستكون تقديم أمام لجنة مكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء "سيداو" (CEDAW[2]) بجنيف، والذي سنقدم خلالها تقرير التطورات المهمة التي عرفتها بلادنا فيما يخص النهوض بوضعية المرأة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الكلمة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

<u>السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:</u>

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والأطر المهنية المهتمين المتابعين لأطوار هذه الجلسة الهامة،

أيها الحضور الكرام،

بإمعان كبير، تابعنا المداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين في إطار مناقشة ما تضمنه التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020 من الملاحظات والتوصيات الرصينة، والتي همت فيما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، المنظومة الصحية وعرض علاجات في القطاع العام.

فالشكر موصول للسيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات والسادة القضاة، الذين عملوا بتفاني على إخراج هذا التقرير.

واستحضارا منا للرهانات الكبرى التي تشتغل عليها الوزارة مع باقي الفاعلين والشركاء لإنضاج كافة شروط تنزيل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية وتوسيع مجال التغطية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات المولوية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والمترجمة من خلال مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، والمدرجة كذلك كمحاور أساسية في برنامج العمل الحكومي، فقد اعتبرنا في الوزارة على أن صدور تقرير المجلس في هذه الفترة يعد فرصة سانحة لتدعيم الأسس والمرتكزات التي سيتم اعتمادها في تنزيل الإصلاح الشمولي المرتقب للمنظومة الصحية.

لذلك، وبمجرد نشر مضامين التقرير في الجريدة الرسمية لتاريخ 14 مارس 2022، قامت الوزارة أسبوعا عقب ذلك بتوجيه دورية إلى كل مسؤوليها بالمراكز الصحية واللا ممركزة، تدعوهم إلى الانكباب الفوري، كل فيما يخصه، تحت إشراف المفتشية العامة للوزارة على فتح نقاش معمق في شأن المحاور المتعلقة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية في تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتنزيل مخطط عمل بآجال محددة وبتنسيق محكم، والانخراط لكافة مستويات القرار، محليا، جهويا وكذلك وطنيا، قصد تعبئة ما يلزم من الموارد والوسائل والإمكانات المتاحة، لمعالجة النقائص وأوجه القصور التي أثارها، لتصحيح وتقويم المسار.

وقد أثمر كل ذلك بوضع خارطة طريق عملية، تم تكليف بعض مصالح الإدراة المركزية للوزارة لمواكبة ودعم أجرأة ما تضمنته من تدابير إصلاحية على الوجه الأكمل، همت في جانب كبير منها الحكامة وتدبير وسائل الدعم وبعض مجالات المنظومة الصحية وكذا التغطية الصحية الأساسية، والتي سنستعرض بعضا منها كما يلي:

أولا، إعادة النظر في هيئات وآليات حكامة القطاع بشكل شامل وعميق، وذلك في إطار ورش إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية الذي يتم الاشتغال عليه، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، مع مرافقة كل ذلك بتقييم حصيلة الإنجازات ووضع آليات لتتبع الإنجاز؛

ثانيا، الإعداد للرقمنة الشاملة للقطاع، عبر إحداث نظام معلوماتي صحي مندمج وشامل، يرتكز على الملف الطبي المعلوماتي المشترك وعلى ربط المؤسسات الصحية بتكنولوجيا المعلومات وإعداد أنظمة

[2] The **C**onvention on the **E**limination of All Forms of **D**iscrimination **A**gainst **W**omen

معلوماتية مندمجة لتدبير الأدوية والمنتجات الصحية والموارد البشرية والاستقبال والقبول بكافة المستشفيات العمومية؛

ثالثا، تكريس نهج الإشراف المنتدب (la gestion déléguée) على مشاريع إحداث المؤسسات الصحية الجديدة لفائدة الوكالات المتخصصة في المجال: كالوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، اعتمادا على المعايير والشروط والأهداف المعتمدة في البرمجة الطبية والبرمجة التقنية والوظيفية المضمنة في الوثائق والقواعد المرجعية التي تهم عددا كبيرا من المصالح والوحدات الطبية؛

رابعا، الاشتغال على مخطط الإصلاح الهيكلي والتنظيمي لمنظومة تحاقن الدم لمواكبة التحديات المستقبلية، من خلال إخراج مشروع "الوكالة الوطنية للدم" مع تدعيمها بالموارد والوسائل الكافية للعمل؛

خامسا، مراجعة السياسات الدوائية بهدف توفير نسخة محينة تمتد إلى غاية سنة 2026، تكون ملائمة أكثر للأوراش المفتوحة قصد تيسير ولوج المواطن إلى الدواء والمواد الطبية الأخرى كالمستلزمات الطبية، لكنها ستمكن كذلك من الاستجابة لانتظارات الفاعلين في القطاع خلال 5 سنوات المقبلة؛

سادسا، تحسين تدبير المراكز الاستشفائية عبر دعمها بالموارد البشرية المتخصصة وتعزيز قدراتها التدبيرية في انتظار استكمال تنزيل وتعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي، والعمل على مناولة أنشطة الاستقبال والفوترة، مع تعزيز تتبع ومراقبة حسن تنفيذها؛

سابعا، تجويد أنشطة استقبال وتقديم العلاجات بالمستشفيات العمومية، عبر تأهيل فضاءات الاستقبال وتدبير عملية الإرشاد والتوجيه والانتظار ومعالجة الشكايات وخدمة أخذ المواعيد عبر الهاتف أو التطبيق الإلكتروني للمستشفيات العمومية؛

ثامنا، تحسين ظروف الاستقبال بالمستعجلات الطبية التي تعرف ضغطا كبيرا، عبر تطوير مسالك المستعجلات المتخصصة في إطار البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل هذه المصالح وفقا لمعايير الدليل المرجعي للمستعجلات الطبية، والعمل على تنظيم مسارات المرضى وتسيير هذه المصالح، عبر إصدار نص تنظيمي خاص بتنظيم مصالح الاستقبال بالمستعجلات وتطوير ممارسة الطب عن بعد في مجال المستعجلات بين المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب وكذا وحدات المستعجلات الطبية للقرب، كما ستعمل المصالح المختصة على إعداد مشروع يحدد المهام وشروط الوصول وطريقة تشغيل مصالح الاستقبال بالمستعجلات؛

تاسعا، بذل مجهودات كبيرة لتجويد أداء المصالح الطبية التقنية وفق المعايير المعتمدة والمركبات الجراحية، المختبرات، مصلحة الفحص بالأشعة، والصيدليات عبر زيادة عدد غرف العمليات الجراحية، وتحسين الوحدات المكلفة بالتعقيم وتأهيل المركبات الجراحية وتكثيف المراقبة الدورية لها؛

عاشرا، تحسين تدبير الموارد البشرية عبر تفعيل مجموعة من الإجراءات، منها الزيادة في المناصب المالية المخصصة للمستشفيات واعتماد التدبير الجهوي لها والرفع من الطاقة الاستيعابية لمعاهد التكوين وتظل الأوراش الكبرى، لاسيما مشروع قانون الوظيفة الصحية المرتقب، إضافة إلى الترخيص للأطباء الأجانب بمزاولة مهنة الطب ببلادنا وتحفيز أطباء مغاربة العالم على العودة ودعم القطاع الصحي ببلدهم الأم، وكذا تقوية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والجماعات الترابية، من أبرز مقومات تعزيز وتثمين الموارد البشرية بالقطاع؛

النقطة 11، إعطاء العناية اللازمة والقصوى لمحور التغطية الصحية الأساسية، حيث انخرطت الوزارة في التوجهات الكبرى الخاصة بتعميم الحماية الاجتماعية، التي كما نعلم من بين مرتكزاتها توسيع التغطية الصحية لتشمل جميع المواطنين المغاربة بكل فئاتهم، بمن فيهم المدرجون حاليا في نظام المساعدة الطبية في أفق نهاية 2022، مما سيمكنهم من الاستفادة من التأمين عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

ولأجل حكامة التغطية الصحية الأساسية، تم العمل على مراجعة القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، من أجل سد بعض الثغرات التي تعتريه وتركيز نشاط الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على مهامها الرئيسية.

وقد تم عرض المشروع من قبل الوزارة على الأمانة العامة للحكومة خلال شهر أكتوبر 2019، ومن أجل استكمال إجراءات تنزيل القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم العمل بمعية جميع المتدخلين على إصدار النصوص التنظيمية لتطبيق القانون المذكور والعمل بالتدرج على إدراج كل صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف من الأشخاص الخاضعين لتشمل فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا إدراج فئات أخرى من خلال المصادقة على المراسيم المتعلقة بالأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة والتجار والصناع التقليديين، الذين يمسكون المحاسبة والمقاولين الذاتيين والأطباء والصيادلة والموثقين والبياطرة والمهندسين والمساحين الطبوغرافيين وغيرهم، بالإضافة إلى المراسيم المتعلقة بفئات أخرى منهم: فلاحة وحرفيين وسائقي سيارات الأجرة وفنانين، بالإضافة كذلك لذوي الحقوق المرتبطين بهم.

كما سيتواصل العمل على إدماج الفئات المتبقية كمهنيي الصحة والسائقين المهنيين والمفوضين القضائيين والتجار والمرشدين السياحيين وكذا الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[3]) كل ذلك خلال ما تبقى من سنة 2022.

[3] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale

هذا، ولمواكبة كل هذه التدابير في إطار الأوراش الكبرى المفتوحة، يتواصل الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية، بالارتكاز على أربعة مبادئ توجيهية:

1- تثمين الموارد البشرية؛

2- تأهيل العرض الصحي؛

3- إحداث مجموعات صحية ترابية؛

4- اعتماد ملف طبي لكل مريض مشترك بين كافة المتدخلين.

شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتطرقت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في عرضها إلى سلسلة الدواجن وأسواق الجملة للخضر والفواكه.

فبالنسبة لسلسلة الدواجن: يعد القطاع ديال تربية الدواجن من بين أهم القطاعات الإنتاجية بالمغرب، ويلعب دورا أساسيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حظيت سلسلة الدواجن بأولوية ضمن مخطط "المغرب الأخضر"، كسلسلة ذات قيمة مضافة عالية تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام الفلاحي.

وتم إبرام أول عقد برنامج للقطاع سنة 2008 بين الحكومة والفيدرالية البيمهنية للدواجن، لأربع سنوات 2008-2013، وقد تم تحقيق الأهداف المسطرة قبل نهاية الفترة المحددة لهذا العقد البرنامج الأول، خاصة على مستوى الإنتاج، وتم تجديد هذا العقد البرنامج لتطوير سلسلة الدواجن للفترة 2011-2020، والذي أعطى الأولوية للصناعة التحويلية بها، وذلك عبر دعم الاستثمار من أجل تثمين منتجات الدواجن وتطوير نماذج التجميع، وإحداث وحدات التربية البديلة وتحسين قنوات التسويق وإنعاش تصدير منتجات الدواجن.

وارتكز برنامج العمل لهذا العقد أساسا على تأهيل القطاع وإنعاش الاستثمار وتشجيع الاستهلاك الوطني والتصدير، وهكذا إلى حدود سنة 2020 ارتفع مستوى الإنتاج الوطني إلى 685 ألف طن من اللحوم البيضاء و6.55 مليار وحدة من بيض الاستهلاك، مما ساهم في ضمان تغطية حاجيات الاستهلاك بنسبة 100% من منتوجات الدواجن، وقد مكن هذا الإنتاج من الرفع من مستوى الاستهلاك السنوي للفرد ليصل إلى 21 كيلو غرام من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2018-2020، يعني المعدل ديال هاذ الفترة.

وبخصوص المعيقات التي تواجه قطاع الدواجن، يتعلق الأمر:

- أولا، بكثرة الوسطاء في القطاع؛

- الوحدات الإنتاجية التي لا تتوفر على ترخيص من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية؛

- سوق الدواجن الحية غير مهيكل: 92% من لحوم الدواجن الحية يتم تسويقها عبر المذابح التقليدية؛

- ضعف استغلال مجازر الدواجن العصرية واستمرار تواجد وحدات الذبح التقليدي، أي الرياشات، وضعف تأهيلها.

فنظرا لهاذ الاختلالات، والتي تشكل عائقا أساسيا في تطوير القطاع ديال الدواجن، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية والمهنيين بعدة إجراءات تتمثل فيما يلي:

أولا، تعزيز القطاع المنظم طبقا لمقتضيات القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البينمهنية، والذي تم بموجبه الاعتراف بالفيدرالية البينمهنية لقطاع الدواجن، اللي بغيت نقول بأن هاذ الفيدرالية كانت هي قائمة قبل مخطط "المغرب الأخضر"، ولكن ملي جاء القانون تم الاعتراف بها ولت كمحاور وحيد لقطاع الدواجن؛

ثانيا، تأهيل وحدات تربية الدواجن طبقا لمقتضيات القانون 49.99 المتعلق بالوقاية الصحية لتربية الطيور الداجنة وبمراقبة إنتاج وتسويق منتوجاتها، بحيث مكنت هذه العملية من ترخيص ما يقرب من 9000 وحدة تربية الدواجن و56 محضن و27 مجزرة معتمدة و19 مركز توظيب بيض الاستهلاك و40 وحدة لتصنيع الأعلاف المركبة و3 وحدات لتحويل البيض و50 وحدة لتقطيع اللحوم.

أما فيما يخص المجازر، فلا يزال استغلال وتشغيل طاقة المجازر الصناعية حاليا ضعيفة وتعاني من منافسة حوالي 15 ألف رياشة، فالمجازر التي يبلغ عددها 27 هي معتمدة ومراقبة من طرف (l'ONSSA[4]) لكنها لم تتمكن من اختراق السوق وتعالج جزءا ضعيفا من إنتاج القطاع، فالواقع أن الرياشات تعالج أكثر من 90% من لحوم الدجاج و10% من لحوم الديك الرومي على المستوى الوطني، وقد تم بذل الكثير من الجهود لتحسين التسويق والذبح، لكن هذا يبقى رهينا

[4] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

بالانخراط والتدخل الفعلي لكل الفاعلين المعنيين.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على الدورية المشتركة بتاريخ 3 ماي 2019 من طرف وزارة الفلاحة والداخلية لفرض مساطر المراقبة والتتبع، هذه الدورية تهم بالخصوص شروط النقل وتسويق الدواجن الحية والشروط التي يجب أن تستوفيها وحدات الذبح للقرب الموجهة للاحتياجات الحصرية للأسر، وتحدد كذلك شروط ولوج الدواجن إلى أسواق البيع بالجملة ونمط عمل هذه الأسواق لضمان تتبع منتجات الدواجن.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يتميز بدينامية عالية في مجال التصدير وولوج الأسواق الخارجية، خاصة السوق الإفريقي، حيث بلغ حجم الصادرات سنة 2018 بالنسبة لبيض التفقيس لأجل دجاج اللحم، 21.044.000 وحدة من كتاكيت يوم واحد.

ولترسيخ مكتسبات مخطط "المغرب الأخضر" وتثمين القطاع وفي إطار تنزيل الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر"، تعمل الآن الوزارة بشراكة مع المهنيين على وضع اللمسات الأخيرة على عقد البرنامج 2022-2030 بالنسبة لسلسلة الدواجن، الذي سيسعى إلى الرفع من مستوى الإنتاج الإجمالي إلى 912.000 طن من اللحوم البيضاء و7.6 مليار بيضة في أفق سنة 2030، مع تحسين استهلاك منتجات الدواجن تدريجيا إلى 24 كيلوغرام من لحوم الدواجن للفرد الواحد سنويا والمرور من 195 إلى 200 بيضة للفرد سنويا.

فيما يخص أسواق الجملة للخضر والفواكه، فتتوفر بلادنا حاليا على 38 سوق للجملة للخضر والفواكه لتسويق حوالي 3.5 مليون طن سنويا من الخضر والفواكه، أي ما يعادل 30% من الإنتاج الوطني، فقط 30% من الإنتاج الوطني اللي كيمر بالأسواق ديال الجملة، مما يمكن من إنجاز رقم معاملات سنوي يبلغ حوالي 7 مليار ديال الدرهم.

وفعلا، كما ذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فإن أسواق الجملة الحالية تعاني من عدة مشاكل واختلالات، منها:

- ضعف البنية التحتية لأسواق الجملة وانعدام الخدمات بها، باستثناء عدد قليل من الأسواق؛

- الظروف الصحية والنظافة غير الملائمة؛

- نمط تسيير غير ملائم، مما يؤثر سلبا على جاذبية وأداء أسواق الجملة؛

- تغطية غير متكافئة للتراب الوطني؛

- تعدد الوسطاء مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ونظرا لهذه الاختلالات والتي تعيق نجاعة عمل هذه الأسواق ببلادنا، قامت وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ووزارة التجارة بوضع خطة إصلاح طموحة لإنشاء وتحديث أسواق الجملة للفواكه والخضر، وتعتمد هذه الخطة على مخطط توجيهي لأسواق الجملة والخضر والفواكه، يضم 34 سوقا والذي يهدف إلى تغطية متوازنة للتراب الوطني لخدمة أفضل للساكنة، وترتكز أهم محاور هذا الإصلاح على:

أولا، في الجانب الأول ديال البنيات التحتية اللي خصها تكون عصرية وطاقة استيعابية ملائمة، وفيها، أولا، البنيات التحتية اللي خصها تستجيب للمعايير الدولية وملاءمة للطاقة الاستيعابية لأسواق الجملة، أسواق متعددة المنتوجات، يعني منتوجات فلاحية وغذائية ومنتوجات نباتية وحيوانية ومتعددة الأنشطة، عرض متكامل للخدمات، خصوصا فيما يخص محطة التبريد ومحطات لغسل وتخزين الصناديق وورش لفرز وتعبئة المواد الفلاحية، جمع ومعالجة النفايات، خدمات صحية وخدمات موجهة للأشخاص؛

أما الجانب الثاني فيهم نمط التسيير اللي خصو يكون فعال لهاذ أسواق الجملة للخضر والفواكه، ويمكن من تطوير هذه المرافق، ويعتمد التدبير المفوض أو الشراكة مع القطاع الخاص.

وتتمثل أهم الآثار المرتقبة لهذا الإصلاح:

- أولا، في تحسين سلسلة القيم للمنتوجات الفلاحية المسوقة عبر أسواق الجملة والتي تؤثر إيجابيا على جودة المنتوجات، مما يؤدي إلى تحسين دخل الفلاحين؛

- الرفع من حجم الخضر والفواكه التي تمر عبر أسواق الجملة من 3.5 مليون طن حاليا إلى ما يفوق 6 مليون طن؛

- إنجاز استثمار إجمالي يفوق 9 مليار ديال الدرهم؛

- خلق فرص مهمة للشغل، حوالي 100.000 منصب شغل.

لإنجاز وتفعيل هاذ الإصلاح، فإن الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر"، التي أطلقها جلالة الملك نصره الله في فبراير 2020، تهدف أساسا فيما يخص الركيزة ديالها الثانية إلى تحسين ظروف تسويق وتحديث قنوات توزيع المنتجات الفلاحية، وذلك من خلال إنشاء 12 سوقا بالجملة من الجيل الجديد في أفق 2030، وذلك في إطار المخططات الجهوية لتنزيل الإستراتيجية الفلاحية.

وقد شرعنا في إنجاز مشروع مع طبعا الشركاء المؤسساتيين، مشروع نموذجي من الجيل الجديد في الرباط، وذلك بشراكة كذلك مع السلطات المحلية، وهو حاليا في طور البناء ونتمناو من الله باش غادي تكتمل الأشغال في مارس 2023 المقبل.

ومن جهة أخرى، نعمل حاليا على إنشاء الشطر الأول المكون من 4 أسواق الجملة ذات بعد جهوي من الجيل الجديد ببركان ومكناس ومراكش وأكادير، ويتوقع إنجاز هذه الأسواق نهاية سنة 2024، والشطر الثاني اللي تهم الأسواق المتبقية يعني 7 أسواق، غادي يجي من بعد.

وكذلك بغيت نشير إلا أنه استجابة لمطالب المهنيين، فقد أعدت الوزارة المكلفة بالفلاحة مشروع قانون جديد لتمكين المجمعين اللي منخرطين في التجميع الفلاحي للتسويق المباشر للخضر والفواكه، دون إجبارية المرور بأسواق الجملة، وهذا القانون ديال 37.21 اللي كان صادق عليه المجلس ديالكم الموقر في يوليوز الماضي، وسيمكن هذا الإطار من تجاوز تدخل الوسطاء ومن توسيع شبكة توزيع هذه المواد، من خلال عقد شراكات مع الأسواق الكبرى والمتوسطة وكذا المحطات الاستهلاكية الأخرى المنظمة.

وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في مداخلتين، المداخلة الأولى نيابة عن السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛ والمداخلة الثانية حول قضايا الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، نيابة عن السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غنلقي الكلمة عوض السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات لأنه أصيب بفيروس كورونا البارح.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019-2020، وهي مناسبة لأتقدم للسيدة الرئيس الأول بالشكر والتأكيد على أهمية الأدوار التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية ببلادنا.

إن التقرير موضوع مناقشتنا في هذه الجلسة، وعلى غرار كل التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، يكتسي أهمية كبرى في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمسؤولية، وهي المبادئ التي لا يمكن أن تستقيم دولة المؤسسات بدونها، وهذا ما رسخه دستور 2011 بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومما لا شك فيه أن عرض ومناقشة هذا التقرير السنوي أمام المؤسسة التشريعية الموقرة يعزز المراقبة المؤسساتية للحكامة، ويتيح لعموم المواطنات والمواطنين الإطلاع على مضامين هذه التقارير المهمة، وهو ما يقوي المسار الديمقراطي ببلادنا، ويعطي بعدا أعمق لعمليات الافتحاص والمراقبة، التي نعتبره آلية مهمة للوقوف على مدى احترامنا للضوابط والمقتضيات القانونية والمساطر المعمول بها والمبادئ الدستورية في عملية التدبير التي نتحمل مسؤوليتها في الجوانب التالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأتناول في مداخلتي المحور المتعلق بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتي أورد التقرير السنوي بشأنها الجوانب التالية:

أولا، التموقع الاستراتيجي ونظام الحكامة للوكالة؛

ثانيا، إنعاش التشغيل المأجور؛

ثالثا، تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل الذاتي.

التموقع الاستراتيجي ونظام الحكامة للوكالة:

حيث يوصي المجلس الأعلى للحسابات الوزارة بتعزيز تموقع "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" كمرفق عمومي للتشغيل مع وضع برامج إنعاش التشغيل تلائم كل فئة من الباحثين عن الشغل، وإعادة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه في تدبير التكوينات التأهيلية، وبالإضافة إلى ذلك يوصي المجلس الأعلى للحسابات الوكالة بما يلي:

- الحرص على تنزيل مخططاتها للتنمية ضمن عقود البرامج المتعاقد بشأنها مع مصالحها جهويا ومحليا، مع إدماج مؤشرات نوعية تأخذ بالاعتبار الفئة المستهدفة والخصوصيات الترابية والقطاعية؛

- الحرص على توافق نظام معلومات الوكالة مع مخططاتها التنموية وتغطية جميع أنشطتها بتطبيقات فعالة ومندمجة وآمنة؛

- الحرص على احترام الالتزامات المقررة بالنسبة للتكوين التعاقدي للشغل، كالتكوين من أجل التوظيف، يضمن إدماج الباحثين عن الشغل المكونين في هذا الإطار؛

- تحسين فعالية برامج التكوين التأهيلي والحرص على أن تكون هذه التكوينات مرتبطة بفرص حقيقية للتشغيل، بتشاور مع الشركاء المعنيين، والحرص على وضع وتفعيل عرض للخدمات في مجال مواكبة ودعم حاملي المشاريع يوضح المسار والأدوات ويستجيب لخصوصيات كل فئة منه، مع دعم قدرات مستشاري التشغيل بهذا الخصوص.

وفي هذا الصدد، تعمل الوكالة في مشروع مخططها الاستراتيجي على التمييز بين البرامج، باعتبارها إجراءات تحفيزية، وعروض الخدمات التي من شأنها أن تجعل من الوكالة مرفقا عموميا لتشغيل دامج وشامل، كما تنهج الوكالة سياسة شراكة مندمجة موجهة نحو الالتقائية في السياسات العمومية للتشغيل والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعزيز عرضها الخدماتي لبعض الفئات ودعم البعد المجالي وتقريب الخدمات للمرتفقين.

إنعاش التشغيل المأجور:

وفيما يخص برامج إنعاش التشغيل، فإن عمليات التقييم التي تنخرط فيها الوكالة وعيا منها بضرورة التحسين المستمر، تمكن من استخلاص مخرجات تسهل وضع برامج أكثر فعالية تتلاءم مع كل فئة من الباحثين عن الشغل، كما أن تجربة الوكالة المجالية لأزيد من 20 سنة تجعل منها قوة اقتراحية في وضع برامج جديدة تستجيب لحاجيات المرتفقين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة تحرص على تنزيل وتتبع التوصيات الموجهة لها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، حيث شرعت الوكالة في تجويد نظام التعاقد مع مصالحها الجهوية والإقليمية مع وضع آليات لتنزيل مخططاتها للتنمية، عبر إرساء مبدأ الخصوصية المجالية، حيث أن تحديد الأهداف يرتكز على تشخيص مجالي مع إدماج مؤشرات نوعية، تأخذ بعين الاعتبار الفئة المستهدفة والخصوصية الترابية والقطاعية، مع التخلي عن مبدأ التطور الخطي السنوي.

تسهر الوكالة على استكمال ورش التحول الرقمي عبر مشروع إعادة تصميم النظام المعلوماتي الحالي برعاية "وكالة تحدي الألفية"، والذي سوف يمكن قبل متم سنة 2022 من إنشاء ركائز نظام معلوماتي جديد، يتماشى مع استراتيجية الوكالة وتطورات قطاع الوساطة في التشغيل.

لتقييم تأثير التكوين التعاقدي على اندماج المستفيدين، تقوم الوكالة باعتماد استبيان مرحلي للإدماج، وهو مستند يتم ملؤه مباشرة من قبل المشغل ومصادق عليه من قبل مدير الوكالة الإقليمية، كما أن آلية الأداء المعتمدة، وفقا لدليل مساطر التأهيل تحدد نسبة 20% من مبلغ اتفاقية التكوين عن إدماج المستفيدين.

تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل الذاتي:

فيما يخص التكوين التأهيلي، تقوم لجنة تقنية منبثقة عن اللجنة الجهوية لتحسين قابلية التشغيل بدراسة العروض والمشاريع، وذلك عملا بالفقرة 8 من دليل المساطر للتأهيل، لذا فالتكوينات المنجزة في إطار التكوين التأهيلي المقترح تكون موضوع تصديق مسبق من طرف اللجنة المذكورة، والتي لها مهام محددة على مستوى الدورية المشتركة ما بين وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الداخلية.

وتجدر الإشارة أن دليل مساطر التأهيل يشير إلى أن مؤسسة التكوين ملزمة بضمان خدمات المواكبة في الإدماج، وهي خدمة مؤدى عنها مبلغ 2000 درهم عن كل مستفيد مدمج، وتبقى تكاليف هذه الخدمة خارج عن تكاليف التكوين ولا تؤدى إلا بعد تعليل الإدماج، وتقوم الوكالة بتطوير أدوات وآليات متنوعة للمواكبة من أجل تكييفها بشكل أفضل مع فئة حامل مشروع، ويمكن للمستشار المتخصص في إنشاء المقاولات من خلال التكوين المستمر والتدريب على المستوى الإقليمي ومجموعة من الأدوات تلبية انتظارات حاملي المشاريع، وتعمل الوكالة على رقمنة خدمات المواكبة من أجل إدراجها عن بعد، اعتبارا لمحدودية الموارد البشرية والمالية.

ويتوخى مشروع المخطط الإستراتيجي لتنمية الوكالة إرساء نظام حكامة يعتمد على الممارسات الجيدة في مجالات عدة، كتطوير المعلومات الكثيفة وإدارة المعارف للمساهمة في استقراء سوق الشغل، وكذلك في مجال تدبير الأداءات والمخاطر عبر تحديث منظومة الرقابة اللي هي داخلية.

كما أن هناك المخطط الإستراتيجي اللي يعتبر العنصر البشري من أهم محاور تنمية الوكالة، لما يلعبه من أدوار جوهرية في تقديم خدمات الوساطة للمرتفقين، ولهذا ستعمل الوكالة على تطوير سياسة خاصة لإدارة الموارد البشرية، تستجيب للحاجيات والتطورات التي يعرفها القطاع، وتساهم في الرقي بعلاقة المشغل بالوكالة لكونها فاعلا رائدا في مجال التشريع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أود أن أجدد الشكر لمجلسكم الموقر ولكل السيدات والسادة المستشارين على اهتمامهم المتواصل بكل المواضيع ذات الصلة بمجالات الاختصاص ديال وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وأجدد التأكيد على استعداد الوزارة للتعاطي الإيجابي مع مختلف الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات وعن مناقشات السيدات والسادة المستشارين.

فوفقنا الله لما فيه خير منظومتنا التكوينية وشبابنا، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تستمري السيدة الوزيرة؟ ياك؟

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

بصفتي وزيرة الانتقال الطاقي.

السيد رئيس الجلسة:

نعم، الآن استمري.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتفاعلا مع مضامين العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى أمام أعضاء البرلمان حول أعمال المجلس خلال السنتين 2019-2020، يسعدني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مجموعة من المعطيات بشأن مضامين العرض، بالإضافة إلى جملة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة، تفعيلا لتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وقبل ذلك، لا يمكن إلا أن نشيد بالأدوار الدستورية المهمة التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات وبالكفاءات التي تعمل به من أجل حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، خصوصا أنها تتماشى مع النموذج التنموي الجديد، كما لا يفوتنا خلال هاذ الجلسة أن نهنئ السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على الثقة المولوية الشريفة كأول سيدة تتولى منصب الرئيس الأول لهذه المؤسسة الوطنية، التي تحرص على ممارسة الرقابة العليا على المالية العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة تطورا ديمغرافيا كبيرا، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية وتفاقم الصعوبات في جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها وتثمينها، وتصل كمية النفايات المنزلية المخلفة في المجال الحضري فقط إلى حوالي 6 مليون طن في السنة اللي كيعادل تقريبا 800 غرام لكل فرد يوميا، وتتميز النفايات المنزلية المخلفة بالمغرب، لاسيما بالمجال الحضري بارتفاع نسبة الرطوبة ونسبة المواد العضوية التي تمثل ما يفوق 60%، وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار المطارح العشوائية التي أثرت بشكل سلبي على جودة المياه الجوفية والسطحية وتفشي الأمراض، وهذا كيأثر سلبيا على النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتدهور الوضع البيئي بشكل عام.

للتغلب على الإشكاليات المرتبطة بتدبير ومعالجة النفايات واستدراك التأخر الحاصل، تم سنة 2006 إقرار القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، كما قام قطاع التنمية المستدامة سنة 2007 بشراكة مع وزارة الداخلية بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، فهدف هذا البرنامج الذي قدرت كلفته آنذاك الإجمالية بـ40 مليار ديال الدرهم في أفق 2022 إلى:

- الرفع من النسبة ديال جمع النفايات إلى مستوى 90%؛

- إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية لصالح كل المراكز الحضرية؛

- إعادة تأهيل كل المطارح غير المراقبة وتطوير عملية الفرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20%.

بخصوص حكامة هذا البرنامج، كتقوم اللجنة الوطنية التي تترأسها وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بالمصادقة على البرنامج السنوي للمشاريع المستوفية لشروط الدعم، والذي يتم إعداده من طرف وحدة ديال تسيير البرنامج التي تشرف عليها وزارة الداخلية.

يتم تنفيذ المشاريع المستفيدة من الدعم من طرف هذا البرنامج في إطار اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية المعنية، مواكبتها بالمساعدة التقنية اللازمة، وذلك عبر وضع رهن إشارتها مكاتب للدراسات متخصصة لإنجاز دراسات الجدوى لمشاريع تدبير النفايات وإعداد ملفات الطلب ديال العروض، وقد خصص لهذا الغرض واحد الدعم مالي يقدر بـ47 مليون ديال الدرهم.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج تم إلى حدود نهاية سنة 2021 تحقيق عدة إنجازات، بلغ حجم الاستثمار الإجمالي حوالي 21 مليار ديال الدرهم، ساهمت فيه وزارة الانتقال الطاقي بـ3 مليار ديال الدرهم، وتهم هاذ الإنجازات ما يلي:

- أولا، الرفع من معدل جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 96% عوض 44% اللي كانت سنة 2008؛

- الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مطارح المراقبة ومراكز الطمر والتثمين ديال النفايات إلى 63% من النفايات المنتجة مقابل 10% قبل سنة 2008؛

- إنجاز 26 مطرحا مراقبا بالكثير من المدن منها: فاس، وجدة، والجديدة... إلخ؛

- المساهمة في إنجاز 13 مركز لفرز وتثمين النفايات، تم إنجاز 6% منها وهي المراكز الموجودة في كل من مراكش والحسيمة، وبوجدور وإفران والداخلة وتطوان، واللي تهدف إلى رفع نسبة الفرز وتثمين النفايات المنزلية وتطوير المنظومة الصناعية في هذا المجال؛

- إعادة تأهيل 66 مطرحا عشوائيا، حيث تم إغلاق 39 مطرحا منها وتهيئة 27 مطرحا آخر؛

- إعداد 51 مخططا عمالاتيا وإقليميا لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، وهناك 13 مخططا في مراحل متقدمة للإعداد، والتي خصص لها القطاع ديال التنمية المستدامة واحد الغلاف مالي ديال 95 مليون ديال الدرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج، لم يتم تحقيق كل الأهداف المحددة لبعض مكوناته، فأنجزت الوزارة سنة 2020 واحد الدراسة تقييمية لتنفيذ البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، بهدف الوقوف على الجودة والنجاعة ديال أهم الإنجازات، فحددت فيها المعيقات والإكراهات التي عرفها تنفيذ هذا البرنامج وأيضا اقترحت حلولا لتجويد تنزيله.

تتمثل أهم الخلاصات ديال هاذ الدراسة:

- أولا، كاين واحد النقص حاصل في القدرات المالية والتقنية

للجماعات الترابية، خاصة اللي تتعلق بإعداد وتدبير الصفقات وتتبع المراقبة ومراقبة الشركات ديال التدبير المفوض لها باحترافية خلال مراحل الأشغال ومراحل الاستغلال؛

- الاقتصار على عمليات الطمر، مما يطرح مشكل ديال توفير العقار الضروري لهذه المنشآت وإنتاج عصارة النفايات بكميات كبيرة وغياب معالجته في جل الأحيان؛

- ضعف تثمين النفايات وتشجيع الفرز من المصدر مع ضعف إدماج القطاع غير المهيكل... إلخ.

وأخذا بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم، وبهدف رفع هذه المعيقات والإكراهات، تمت بلورة مجموعة من التوصيات، منها:

- **أولا، على المستوى القانوني:** ضرورة تعديل القانون 28.00، بغية تعزيز وتثمين مكتسبات بلادنا في هذا المجال، وذلك بإدخال مجموعة من التعديلات اللي نص عليها قانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛

- **ثانيا، على مستوى الحكامة:** يجب تعزيز إطار مؤسساتي لتدبير أنجع للنفايات المنزلية والمماثلة لها على الصعيدين الوطني والمحلي، وتقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- **ثالثا، على المستوى المالي:** من الضروري القيام بمراجعة كاملة للنموذج المالي المعمول به حاليا.

وبخصوص تقييم تنفيذ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، فقد أصدر مجموعة من التوصيات والاقتراحات اللي تتقاطع بشكل كبير من نتائج هذه الدراسة التقييمية اللي عملتها الوزارة.

من بين التوصيات عندكم:

- الانتقال من مراقبة مبنية أساسا على الجمع والطمر إلى مراقبة جديدة تحث على تقليص النفايات والفرز من المصدر أو عند الإيداع، والتدوير وتثمين في الحدود القصوى المتاحة وحصر الطمر في النفايات النهائية؛

- إجراء تغيير عميق على النموذج الاقتصادي المعمول به حاليا لحفز الموارد المتأتية من تقليص النفايات ومن التثمين الطاقي وغير الطاقي بعد إقامة شروط الفرز الانتقائي وفق نموذج مزدوج (la collecte sélective en biflux)؛

- تطبيق نظام المسؤولية الموسعة لمنتجي النفايات وتطبيق الإتاوات على المنتجين الكبار وتطبيق الجزاءات على المخالفين لنظام الجمع والتخلص من النفايات؛

- العمل على تحرير قطاع التثمين الطاقي؛

- إزالة العوائق القانونية في هذا الشأن؛

- دراسة جدوى وإمكانية إرساء نموذج التدبير يناط بمقتضاه بالمدبر العمومي إنجاز الاستثمارات المتعلقة بمشاريع تدبير النفايات، على أن يسند الاستغلال للقطاع الخاص، عبر عقود للتدبير المفوض.

فالوزارة تفاعلت طبعا بشكل إيجابي مع هذه التوصيات، وأفادت المجلس الأعلى للحسابات بمجموعة من التوضيحات والاقتراحات، من شأنها المساهمة في تحسين وتجويد وضعية قطاع تدبير النفايات.

ففي إطار تفعيل مخرجات هذه الدراسة ديال التقييم ديال الوزارة وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتحسين تنفيذ هذا البرنامج، تم:

- إبرام واحد الاتفاقية تتعلق بتثمين النفايات المنزلية بين وزارة الداخلية والانتقال الطاقي والصناعة والتجارة والاقتصاد والمالية والجمعية المهنية لشركات الإسمنت التي تهدف إلى التثمين الطاقي للنفايات المنزلية بنسبة 45%؛

- تنفيذ مضامين هذه الاتفاقية سيتم وضع واحد المخطط عمل من أجل بلورة وإنجاز مجموعة من المشاريع ديال التثمين الطاقي للنفايات المنزلية بعدة مراكز طمر وتثمين النفايات، كنشتغلو على تعديل القانون..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

كنشكركم.

غادي نسالي غير واحد 30 ثانية.

فتجدر الإشارة.. غادي نعطي الخلاصة كما تعلمون فإن الحكومة تنكب حالية على المرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وخصوصا المؤشرات بما فيها الإتاوات والجزاءات اللي ممكنة من خلال تحديد واحد الأهداف ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس.

فتجدر الإشارة إلى تقييم كل هذه الاستراتيجيات وهذه البرامج كياخذ بعين الاعتبار التحديات الراهنة والمستجدات المتضمنة في كل الالتزامات اللي عندنا، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع استحضار ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذه المساهمة القيمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

مباشرة أعطي الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير،

ستقومون بمداخلتين، المداخلة الأولى عن القطاع الذي تشرفون على تسييره، وفي إطار التضامن الحكومي ستقومون بمداخلة نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة.

نفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

سعيد بأن أغتنم هذه الجلسة الدستورية لتثمين مجهودات المجلس الأعلى للحسابات في إعداد تقريره السنوي الأخير برسم سنتي 2019-2020، والذي يغطي مجموعة من القطاعات والمجالات المختلفة، حيث تضمن ملاحظات وتوصيات من الأهمية بمكان، تتعلق بالاستراتيجيات والحكامة والإطار القانوني والإطار التنظيمي والقدرات التدبيرية والمالية والمساطر والنظم المعلوماتية وغيرها، وأخص بالذكر المحور المتعلق بتقييم تدبير الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الحكومية، كما نثمن مضمون هذا التقرير لما تضمنه من توصيات قيمة، سيكون لها، لا شك، أثر إيجابي على السياسات المرتبطة بالحياة الجمعوية بصفة عامة.

وبالنظر إلى أهمية الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير بخصوص المساهمات المالية التي استفادت منها الجمعيات في إطار الميزانيات المرصودة لمختلف القطاعات الحكومية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019، وبما أن القطاع الذي أشرف عليه معني بهذه الملاحظات والتوصيات، يسعدني أن أناقشها معكم وفق مقاربة تسعى إلى التفاعل مع الإشكالات المثارة تبعا للنقاط التالية:

بخصوص الاستراتيجية الحكومية المؤطرة للدعم المقدم للجمعيات: أود أن أؤكد على أن الحكومة، إذ تشيد بالدور الجوهري الذي تضطلع به جمعيات المجتمع المدني، فإنها تلتزم بدعمها للنهوض بالمهام الدستورية المنوطة بها وتوفير البيئة المناسبة للقيام بأدوارها التنموية وفق الرؤية السديدة والرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الإطار، يشرفني أنهي إلى كريم علمكم أن الوزارة أعدت استراتيجية جديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني للفترة الممتدة من 2022 إلى غاية 2026، تروم جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا لازما في التنمية، من خلال محورين أساسين، وتضم في مجملها 11 برنامجا و21 مشروعا، ينصب المحور الأول على الإسهام في دعم مجتمع مدني مستقل ومهيكل ومنظم وقوي، ويسعى المحور الثاني إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر.

وبالموازاة مع هذين المحورين، تم 4 محاور عرضانية وداعمة وهي:

- **المحور الأول:** يهم إعداد وتنسيق السياسة العمومية في مجال النهوض بالمجتمع المدني، وهذا واحد من أكبر الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات؛

- **المحور الثاني:** يخص تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية المؤطرة للمجتمع المدني؛

- **المحور الثالث:** يهم النهوض بالمشاركة المواطنة؛

- **المحور الرابع:** يتعلق بضمان إنتاج وتعزيز وتثمين المعطيات المتعلقة بالمجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد هذه الاستراتيجية تم في إطار مقاربة تشاركية، وبناء على منهجية ارتكزت على تشخيص الوضع الراهن، من خلال دراسة مختلف الوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية، ومن بينها طبعا تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وكذا الاستئناس بالتجارب الدولية، حيث تم دراسة مقارنة لـ22 دولة من العالم من أجل استخلاص الممارسات الفضلى ذات الصلة، وقد أفضت عملية التشخيص هذه إلى تحديد جملة من المعيقات التي لا يتسع المجال للتطرق إليها.

وفيما يتعلق بتنسيق مجال الدعم العمومي للجمعيات: أشير إلى أن الوزارة بصدد تنزيل المحور الاستراتيجي المرتبط بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر ومن خلال ترشيد التمويل والدعم العمومي المقدم للجمعيات، حيث يتم إعداد مشروع مرسوم ينظم الشراكة بين الدولة والجمعيات الذي يروم تجاوز بعض الإشكالات والنواقص التي يعرفها تدبير منظومة التمويل العمومي للجمعيات، والتي لازالت تستند على منشور السيد الوزير الأول رقم 07/2003 الذي لم يعرف أي تحديث منذ صدوره، ولأجل ذلك حرصت الوزارة على الأخذ بعين الاعتبار بملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى

للحسابات ذات الصلة بالموضوع، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- **أولا**، تحديد معايير منح الدعم العمومي للجمعيات وتوحيدها؛

- **ثانيا**، تحديد طرق وإبرام اتفاقيات الشراكة بين الجهات المانحة والجمعيات؛

- **ثالثا**، وضع مساطر موحدة لانتقاء مشاريع الجمعيات والإعلان عنها.

وبالموازاة مع ذلك، ولتكريس مبادئ الحكامة والشفافية في تقديم الدعم العمومي، فإن الوزارة بصدد تأهيل وتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات لجعلها بوابة وطنية موحدة ملزمة لنشر إعلانات الممولين العموميين والجمعيات المستفيدة من الدعم، وكذا آليات تمكن القطاعات الحكومية من تتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات.

أما فيما يتصل بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية: فإن الوزارة في إطار استراتيجيتها الجديدة، ستعمل على تنسيق السياسات الحكومية في هذا المجال، حيث شرعت في إعداد مرسوم لإحداث هيئة للتنسيق والتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية، إذ تم عقد أول اجتماع في الموضوع يوم 18 ماي 2022، وذلك من أجل وضع آلية بين وزارية لتنسيق السياسة العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني لدى السيد رئيس الحكومة.

بخصوص تحيين الإطار القانوني المنظم للجمعيات: بغية تحيين هذا الإطار القانوني بما يتماشى مع أحكام دستور 2011 والتطورات التي تعرفها الحياة الجمعوية في مختلف المجالات، فإن الوزارة بناء على توصيات المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسات دستورية أخرى سعت إلى استكمال وتأهيل البيئة القانونية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، تمت إحالة النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون التطوع التعاقدي والمرسوم المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات على الأمانة العامة للحكومة وبرمجة نصوص قانونية وتنظيمية أخرى ضمن استراتيجيتها الجديدة، مستحضرة المقاربة التشاركية والتنسيق مع القطاعات الحكومية، من أجل تسريع إخراج هذه النصوص إلى حيز الوجود، ويتعلق الأمر بـ:

- ملاءمة الظهير الشريف المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات؛

- إضافة إلى إعداد مشروع قانون خاص بالتشاور العمومي؛

- إعداد مشروع قانون خاص بالتشغيل الجمعوي؛

- إعداد مشروع قانون خاص بالسجل الوطني للجمعيات.

وفي الختام، وجب التأكيد على أن تكريس الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، التي أقرها دستور 2011، يشكل قناعة راسخة لدى الحكومة، باعتباره شريكا أساسيا في التنمية وعنصرا فعالا في بلورة السياسات العمومية إعدادا وتنفيذا وتتبعا وتقييما.

وإذ نثمن الجهود والأدوار الهامة التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني، من خلال إسهاماتها العديدة في مختلف المجالات، فإننا على ثقة أن انخراطها وإسهامها بشكل فعال يتطلب تضافر جهود كافة المتدخلين من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ومواجهة التحديات المطروحة، بما يسهم في تفعيل النموذج التنموي الجديد لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وإذا سمحتم لي السيد الرئيس المحترم، سوف وفي إطار دائما التضامن الحكومي، سوف أقدم مداخلة السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عنه، نظرا لتواجده خارج أرض الوطن.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

عناصر إجابة الوزارة تهم ثلاث نقط:

- مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛

- أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛

- المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة طبعا،

حضرات السيدات والسادة،

تولي مصالح وزارة الصناعة والتجارة وكذلك المؤسسات التابعة لها أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيئات الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات، لما لها من أهمية في تقييم مدى نجاعة أنشطة الوزارات والمؤسسات التابعة لها، من جهة، ودورها في تحسين وتجويد هذه الأنشطة من خلال الاقتراحات والتوصيات، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي لسنة 2019-2020.

أولا، مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج":

بالنسبة لمخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"، تبعا لجلسات التشاور واللقاءات المنتظمة مع جميع المتدخلين في القطاع التجاري، وبناء على التوصيات الصادرة عن هذه المشاورات الموسعة، قامت الوزارة سنة 2006 بإعداد دراسة حول التجارة الداخلية، مكنت من تحديد رؤية شاملة لتنمية القطاع، أسفرت عن إطلاق استراتيجية وطنية مرفوقة ببرنامج عملي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أطلق عليها اسم "رواج" رؤية 2020 وتم الإعلان عنها في 26 يونيو 2007.

لابد من التذكير بأن هذا المخطط حدد الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020، ومن أجل تفعيله تم إعداد برنامج عمل على المدى المتوسط 2008-2012، أعلن عنه خلال اليوم الوطني للتجارة الداخلية المنظم في 24 يونيو 2008.

وفي سنة 2011 قامت الوزارة بدراسة تتعلق بإنجاز خدمات التخطيط والإشراف والتتبع ومواكبة التفعيل، سعت بالأساس إلى تقييم المنجزات والعراقيل التي واجهت تفعيل البرامج والمشاريع وتقوية أدوار التفعيل وتنزيل مخطط "رواج"، وقد ساهمت هذه الدراسة في إعداد المرحلة الموالية عبر تحديد الأولوية في تنفيذ البرنامج والمشاريع للفترة 2013-2020.

وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج عمل 2013-2020، عرض على المجلس الحكومي في فبراير 2013، حيث تم تحديد الأهداف والإجراءات والمنهجية الملائمة.

لقد رصد لهذا المشروع تمويلا قدره 900 مليون درهم في إطار صندوق "رواج"، لتطوير التجارة على مدى خمس سنوات، وقد أثرت هذه الوضعية على استمرار الوضع، إلا أن صرف الاعتمادات السنوية شهدت تأجيلات، مما أثر على استمرارية بعض المشاريع رغم المجهودات من أجل تحقيق الأهداف، كما انعكس القرار الحكومي لسنة 2013 المتعلق بالتقشف المالي بالنسبة لميزانية الاستثمار على تفعيل برنامج عمل 2013-2020.

وبالنسبة لانخراط الشركاء في تصميم المخطط، فقد باشرت الوزارة مشوارا طويلا من المشاورات مع مختلف المتدخلين في القطاع قبل انطلاق الدراسة، وذلك من خلال تنظيم يوم التجارة الداخلية السنوي منذ سنة 2000، وقد تمت مواصلة نفس نسق التشاور خلال إعداد مخطط "رواج"، حيث تم تشكيل لجنة إشراف تتكون من هذه الوزارة ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة ووكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة والجمعية المغربية للتوزيع العصري والفيدرالية المغربية لاستغلال الأسماء التجارية والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين.

وقد أسند لهذه اللجنة مهمة التتبع والمصادقة على توجهات الدراسة الإستراتيجية.

لقد حدد مخطط "رواج" توجهات الإستراتيجية لتنمية القطاع في أفق 2020، وفق مؤشرات ماكرو اقتصادية، تم وضعها على أساس نموذج اقتصادي، احترم فيه التسلسل المنطقي بين الأهداف والمؤشرات.

أما بالنسبة للشق المتعلق بقيادة المخطط وتمويله، يجب التوضيح أن لجنة تتبع صندوق "رواج" المكون من هذه الوزارة ووزارة المالية ووكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة، سهرت على قيادة أوراش هذا المخطط، كما أسندت إليها مهمة تسيير البرنامج السنوي للصندوق من خلال تتبع مراحل إنجاز المشاريع الممولة من طرف الصندوق ومراحل التمويل والإكراهات، وذلك بناء على مقتضيات الاتفاقية المحدثة للصندوق.

ومع ذلك، فإن الوزارة مقتنعة بأن صعوبة وتشعب مشاكل القطاع التجاري وتعدد واختلاف الفاعلين والمتدخلين، كلها عوامل تستدعي وضع هيئة وطنية موسعة لقيادة الأوراش الكبرى والمهيكلة للقطاع.

وفيما يخص تمويل مكونات مخطط "رواج"، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوراش المهيكلة والمضمنة في المخطط استلزم تنفيذها دراسة مسبقة، ولهذا فإن صندوق "رواج" اعتمد في البداية على تمويل أربعة برامج:

- عصرنة تجارة القرب؛
- مواكبة المقاولات الرائدة؛
- تطوير مناطق الأنشطة التجارية؛
- والمخططات الجهوية لتطوير التجارة.

وبعد إنجاز الدراسات، عمدت الاتفاقية الانتقالية 2013-2014 إلى توزيع مجال تدخل الصندوق، عبر تمويل برامج أخرى كأسواق الخضر للجملة والفواكه والأقطاب التجارية الحضرية، وتنظيم الباعة المتجولين، وتجهيز تجارة القرب بالتكنولوجيات الحديثة، وحملات التواصل.

بخصوص محور تنفيذ مخطط "رواج"، فإن جل الأوراش المهيكلة والمشاريع النموذجية التي تم وضعها في إطار مخطط "رواج" اعتمدت على دراسة جدوى، بشراكة مع القطاعات المعنية، منها على سبيل المثال:

- مخطط أسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة، الذي شكل مرجعا مهما في تصميم مجموعة من أسواق الجملة النموذجية؛

- ورش التجارة المتجولة الذي مكن من إطلاق سنة 2015 بشراكة

من وزارة الداخلية؛

- "البرنامج الوطني لتنظيم الباعة المتجولين" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبقيادة السادة الولاة والعمال.

إلا أن بعض المشاريع عرفت عدة معيقات حالت دون تنزيلها، كالتعثر الذي عرفه إنجاز مشروع منطقة الأنشطة التجارية بالدار البيضاء، والناجم عن تأجيلات الجموع العامة بمجلس مدينة الجار البيضاء لتصفية العقار المخصص للمشروع.

وبخصوص الملاحظات المتعلقة بتحديد الأنشطة التي يجب تمويلها في إطار تحديث تجارة القرب: لابد من الإشارة إلى أن تجارة القرب تتميز بتعدد وتنوع الأنشطة المزاولة، ولهذا فإن برنامج عصرنة تجارة القرب استهدف دعم ومواكبة كل الأفكار ومشاريع العصرنة المصممة من طرف الفاعلين في القطاع، والتي من شأنها تقديم قيمة مضافة لطرق وأساليب تسييرهم وتحسين تنافسيتهم.

بخصوص الملاحظة حول ضرورة تحقيق التوافق بين المخطط واتفاقيات تدبير صندوق "رواج": تجدر الإشارة إلى أن تفعيل عدد من المشاريع المبرمجة في المخطط كان يقتضي ترتيبات ودراسات يتطلب إنجازها بعض الوقت، ولهذا أعطى صندوق "رواج" في البداية الأسبقية لتمويل البرامج الجاهزة قبل توسيع مجال تدخله عبر تمويل البرامج الأخرى.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بالاستهداف حسب نوع النشاط والمنطقة: فقد تم الاعتماد عند تطوير نماذج العصرنة على البعد القطاعي، فعلى سبيل المثال تم إعداد دلائل المعدات حسب نوعية كل نشاط على حدة، غير أن هيمنة متاجر البقالة أو التغذية العامة في القطاع انعكست على نوعية المستفيدين، حيث تركزت غالبية مشاريع العصرنة في هذا النوع من النشاط.

وبخصوص تركيز الجهود على مشاريع تجهيز المحلات: وفي هذا الصدد لابد من التوضيح أن اتفاقيات صندوق "رواج" لم تحصر نماذج العصرنة، بل اشتملت على تدابير تحفيزية لفائدة جميع الفاعلين الراغبين في اقتراح نماذج جديدة للعصرنة، وذلك من خلال تمويل الخبرة والتكوين والمساهمة في تمويل المعدات الضرورية.

وحول ضرورة تحديد البنود التعاقدية بشكل أدق: يتعين التذكير بأن اتفاقيات مواكبة المقاولات الرائدة حدد مجالات الخبرة التي تحتاجها المقاولة مع تدبير تكلفتها ووصف موجز لكل خبرة.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بضرورة وضع مؤشرات لاختيار العلامات التجارية: فإن الاتفاقية الخاصة بمواكبة المقاولات الرائدة حددت أهدافا ونتائج المشروع عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، الشيء الذي مكن من تقييم آثار هذه البرامج على المستفيدين.

وبخصوص خطة التواصل: فإن الوزارة أبرمت اتفاقيات مع فيدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات والنقابات الوطنية للتجار والمهنيين.

فبالنسبة لمحور إنجازات مخطط "رواج": لقد وضع مخطط رواج أهدافا مميزة، حيث برمج عصرنة 30.000 نقطة بيع كل سنة عبر غلاف مالي يناهز أو يقدر بـ 750 مليون درهم سنويا، إلا أن مجموع الميزانية التي تم رصدها بلغت 900 مليون درهم فقط.

بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضرورة تفعيل المخطط المديري للتكوين: تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج حث المتدخلين في مجال التكوين والتعليم على تكييف عروضهم مع احتياجات سوق العمل في مجال التجارة والتوزيع، حيث أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل دمج المخطط المديري للتكوين، عبر إعداد والمصادقة على وحدات التكوين.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بتفعيل مناطق الأنشطة التجارية: ولتفعيل هاذ البرنامج، تم إنجاز مشروعين نموذجيين في وجدة والدار البيضاء كمرحلة تجريبية، حيث دعا المجلس الأعلى للحسابات إلى استغلال المخططات الجهوية لتنمية التجارة عبر التخطيط التجاري، إلا أن تفعيل سياسة التعمير التجاري يستلزم انخراط جميع الأطراف المعنية، ولاسيما الفاعلين المحليين.

وأمام هذه الوضعية، عملت الوزارة على تغيير المقاربة من خلال محاولة إنجاز المخططات الجهوية لتطوير التجارة بشراكة مع الوكالات الحضرية من أجل ضمان إدماج أفضل لنتائج وتوصيات المخططات الجهوية لتطوير التجارة في مخططات تهيئة المدن، لكن نقص الموارد البشرية لصندوق "رواج" لم يمكن من تنزيل هذه المقاربة الجديدة.

ثانيا، أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه:

فيما يخص أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه، فتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان نجاح المشاريع الخاصة بتنظيم أسواق الجملة وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، أسندت قيادة هذا الورش المشترك إلى وزارة الداخلية، وقد مكنت الاجتماعات والمشاورات بين الوزارات الثلاث من توحيد الرؤية بخصوص الخطوط العريضة المتعلقة بأساليب إحداث وتدبير أسواق الجملة من الجيل الجديد، وقد أدى هذا الاتفاق إلى التوقيع على اتفاقية إطار في يناير 2021 من قبل الوزارات الثلاث بالإضافة إلى المالية من أجل:

- خلق منصات من الجيل الجديد لتسويق الفواكه والخضر والمنتجات الفلاحية والغذائية بالجملة، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"؛

- التحضير لإحداث أول مشروع نموذجي من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، يجمع بين عمالات الرباط - سلا والصخيرات

– تمارة، وستشارك الوزارات الثلاثة كأعضاء في مجلس إدارة شركة التنمية المحلية بهدف توحيد ومواءمة توجهاتهم بخصوص إدارة هذا المشروع؛

- تشكيل لجنة مختلطة مكونة من الوزارات الثلاثة، قصد إعداد مشروع قانون يتعلق بأسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة، بهدف تحسين الإطار التنظيمي والقانوني الذي ينظم أسواق البيع بالجملة.

وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بضعف دور الوكلاء وتراجع أداء الجماعات والفاعلين داخل السوق وكذا التعثر البنيوي، يجدر التذكير بأن المخطط التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه تناول مختلف الاختلالات التي تواجه تدبير أسواق الجملة، كما قدم مجموعة من الاقتراحات لتحسين أدائها.

وقد عمدت وزارة الداخلية في إطار التوجيه إلى إبلاغ الجماعات بمحتوى المخطط، نظر لكون تدبير أسواق الجملة يدخل ضمن اختصاصات الجماعات.

ثالثا، المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس:

أما فيما يخص المحور المتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات المدرجة في تقرير المجلس، بحيث عملت في هذا الصدد على إعداد السياسة الوطنية للجودة بتعاون مع أكثر من 60 شريكا من القطاعات الخاصة والعامة والجمعوية، وسيتم توسيع المشاورات حول مشروع السياسة الوطنية للجودة لاعتمادها.

ومن أجل تفعيل دور الفاعلين الأساسيين في الميدان، تعمل الوزارة بانتظام على تجديد تعيين أعضاء للمجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وأعضاء اللجنة المغربية للاعتماد.

أما بالنسبة لوجوب إحداث هيئات مستقلة مكلفة بالاعتماد وتوضيح الوضع المؤسساتي للنظام المغربي للاعتماد، فيتم اتخاذ قرارات اعتماد هيئات تقييم للمطابقة وفقا لرأي لجان الاعتماد المنبثقة عن اللجنة المغربية للاعتماد، وعلى أساس تقارير التقييم التي يعدها فريق التقييم المكون من مقيمي الجودة والخبراء الفنيين، مما يضمن استقلالية ونزاهة عملية الاعتماد.

كما أعدت الوزارة مشروع قانون لإنشاء معهد مستقل للاعتماد، مرفقا بدراسة جدوى تدعم مدى استمرارية وقابلية مشروع المعهد المغربي للاعتماد على تحقيق استقلاله المالي، الشيء الذي سيمكن المعهد من الحصول على الاعتراف الدولي.

ولوجوب استيفاء متطلبات الاعتماد من طرف المصلحة المغربية للاعتماد، فتجدر الإشارة إلى أن قسم الاعتماد يتوفر على نظام إدارة الجودة ودليل الجودة والإجراءات المتعلقة بجوانب المواصفات الدولية (ISO/IEC 17011; 2006)، ويتم إجراء تحديد منتظم لإدارة الجودة بهدف التحسين المستمر لهذا النظام.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواكبة ودعم قسم الاعتماد، تم تعديل جميع الإجراءات لتتوافق مع المواصفات الدولية الجديدة، والتي تخص متطلبات أنشطة الاعتماد، ومن المقرر عقد اجتماع لجنة الحياد وإجراء تحقيق داخلي وعقد اجتماع لمراجعة تدبير نظام الجودة قبل متم السنة الحالية بعد إتمام هذه المواكبة.

وبالنسبة لممارسة أنشطة الإشهاد على المطابقة، يبقى اعتمادها اختياريا في غياب نصوص قانونية تلزم الاعتماد المسبق من قبل القطاعات الوزارية المختصة.

ولتثمين اعتمادها على المستوى الدولي، يعتبر مثال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية فريدا من نوعه ولدى هذا المكتب مختبرات معتمدة من طرف (SEMAC[5]) للتحليل الكميائي والزراعي، وكذلك في مجال عمليات التفتيش المتعلقة بمراقبة المنتجات ومخلفات الأدوية البيطرية، وتعمل مصلحة الاعتماد المغربي على أن تتسم أنشطتها بالفعالية والمصداقية وقد شهد عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة تطورا هاما، حيث ارتفع من 40 هيئة معتمدة سنة 2010 إلى أكثر من 152 هيئة حتى شهر ماي 2022.

وبالمقارنة مع أجهزة الاعتماد المستقلة الأخرى على سبيل المثال، لم يتجاوز سنة 2021 عدد الهيئات المعتمدة 115 في تونس، 93 في الجزائر و113 في الأردن.

أما فيما يتعلق بتعزيز عملية مراقبة السوق (مراقبة المطابقة)، فقد تم وضع نظام للمراقبة المحلية وفق الأولويات التي تم تحديدها سنة 2017، خاصة فيما يتعلق بمراقبة أجهزة الغاز (سخانات المياه وصفائح الطبخ).

كما تم اعتماد برنامجا وطنيا للمراقبة، يتمحور حول مقاربة قطاعية، تهدف إلى تعزيز المراقبة المحلية من أجل معاينة سلامة المنتجات وكذلك الممارسات التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرف البرنامج الوطني للمراقبة عمليات محددة ذات طابع وطني، همت شواحن وبطاريات الهاتف النقال سنة 2019 والكمامات الواقية للاستخدام غير الطبي سنة 2020.

وقد أدت هذه المقاربة الجديدة إلى جانب تعزيز عدد المراقبين العاملين في مجال مراقبة سلامة المنتجات والممارسات التجارية، وخاصة بعد إسناد عمليات المراقبة عند الاستيراد لهيئات دولية مختصة، إلى ارتفاع كبير في عدد عمليات المراقبة التي أجريت سنة 2019 و2020 للمؤسسات، بما في ذلك المصنعون وتجار الجملة والمتاجر الكبرى والمتوسطة وتجار التقسيط، إذ تم تسجيل على التوالي

[5] Service marocain d'accréditation

14 ألف و19,4 ألف عملية مراقبة.

ولتسريع إحداث لجنة التنسيق، فقد تم عقد اجتماع أول في يوليوز 2019 تم التركيز فيه على النقط التالية:

- حصيلة عملية التنسيق خلال سنة 2018؛

- آفاق التنسيق لسنة 2020/2019؛

- وطريقة عمل اللجنة.

وقد كانت المخرجات الأساسية لهذا الاجتماع كالتالي:

- تنظيم مؤتمر وطني من أجل تمكين أعضاء لجنة التنسيق من إدارات وقطاعات حكومية وكذا متدخلين من عرض آليات الرقابة لديها عبر نقطتين:

- أولا، تحديد المواد غير المشمولة بالمراقبة على الصعيد الوطني كسوائل السجائر الإلكترونية إلى غير ذلك؛

- تحديد الترابط خلال تطبيق المقتضيات القانونية العامة والخاصة والمطبقة على المنتوجات والخدمات كالصابون ومواد التنظيف ومواد التشحيم.

- بالإضافة إلى تزويد اللجنة بنظام داخلي.

ويتم تنفيذ البرنامج الوطني للمراقبة بتنسيق مع أعضاء اللجنة، خاصة وزارة الداخلية وإدارة الجمارك.

أما بالنسبة لإحداث بعض لجان التقييس المبرمجة بالمعهد المغربي للتقييس، حقق المعهد أغلب التوقعات المسطرة في مخطط تنميته للفترة الممتدة ما بين 2015-2018 فيما يخص اعتماد المواصفات المغربية بمعدل 1000 مواصفة قياسية سنويا، ولازال مستمرا على نفس الوثيرة، وتتم دراسة هذه المواصفات في إطار لجان تقنية مفتوحة في وجه كل من الفرقاء من القطاعين العام والخاص ومن جمعيات للمستهلكين.

فيما يتعلق بالتواصل، فإن المعهد المغربي للتقييس ينظم منتديات وندوات والمشاركة في تنشيط ملتقيات مهنية ومعارض وإصدار بيانات صحفية تتعلق بالمستجدات في مجال اختصاصه.

ومن جهة أخرى، ونظرا لاستفادة المعهد من مشروع للتعاون مع الاتحاد الأوربي، فقد تم إدراج تطوير استراتيجية التواصل ضمن هذا المشروع الذي هو حاليا في طور التنفيذ.

أما فيما يخص الحاجيات المتعلقة بالمواصفات، فبالإضافة إلى الاستشارات التي يقوم بها المعهد المغربي للتقييس لدى الفاعلين الاقتصاديين عند إعداد البرنامج السنوي للتقييس، يتم استغلال مصادر معلومات أخرى لتحديد الاحتياجات الحقيقية والمحتملة من المواصفات.

أعتقد بأن الوقت، السيد الرئيس، لن يكفيني، لذلك سوف أقترح عليكم، ما لم تروا مانعا، تسليمكم المداخلة لتضمينها للمحضر، لكي أكون وفيا لنصها كما تسلمتها من زميلي السيد وزير الصناعة والتجارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله عليكم.

شكرا.

إذن شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة، سواء فيما يتعلق بالمداخلة المتعلقة بالقطاع الذي تشرفون عليه، أو فيما يتعلق بمداخلتكم، نيابة عن زميلكم السيد وزير الصناعة والتجارة.

إذن شكرا للجميع، السادة الرؤساء.

شكرا للسيدات المستشارات والمستشارين.

شكرا لجميع الوزراء الذين حضروا معنا على مساهمتهم القيمة في هذه الجلسة التي خصصت لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول لمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.

إذن رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

I- تتمة مداخلة المستشار السيد يوسف أيذي:

لكننا نريد أن نثير الانتباه إلى موضوع آخر لا يقل أهمية ويتعلق بالذكاء الاقتصادي والحكامة الترابية التي وإن قطعنا فيها شوطا هاما من حيث التدابير التشريعية والقانونية ، فإننا في الواقع العملي لانزال نعاني مجزا مولا هو الذي يوفر الشروط المناسبة لمراكمة الإخفاقات في كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما جاء بشكل مفصل على متن التقرير الذي نناقشه اليوم.

إن طموحنا في هذا الإطار هو أن نصل في أقرب وقت إلى تعاقد جديد بين الدولة والجماعات الترابية ودعم قدرات هذه الأخيرة من ناحية توسيع الاختصاصات الذاتية والرفع من مواردها المالية والبشرية حتى تكون فاعلا ديموقراطيا وتنمويا حقيقيا تؤدي أدوارها، في انسجام وتناغم تام مع الإدارة المركزية، في النهوض بمهام إنجاز التنمية المنشودة.

فالعمل والحرص على التنمية المحلية بمختلف أجزاء التراب الوطني هو ما سيجعل التنمية الشاملة إفرازا طبيعيا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جمة وطبيعتها ومؤهلاتها الاقتصادية، ويدمج كذلك مبادرات مختلف المتدخلين من المجتمع المدني المحلي، في التقاء سلس للديموقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية وفقا للمقاصد

الدستورية العليا في هذا الشأن.

ونجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي نتقاسم نفس التوجه العملي الميداني للمجلس الأعلى للحسابات و نعتبر توصياته مداخل حقيقية و عملياتية ستعيد للجهة و للجماعات المحلية عافيتها و ستساهم إلى جانب ما هو وطني في الرقي بوطننا العزيز تحقيقا للدولة الاجتماعية حيث المواطن والمسؤول والمستثمر، والمدينة والجهة، والجهوي والوطني على سكة واحدة نحو التنمية و التقدم والازدهار.

إن بناء التنمية وبناء الوطن كلحمة جماعية ومشروع مشترك يتطلب من الجميع تحمل مسؤولياته، كل من موقعه.

والله ولي التوفيق.

II- تتمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

سلسلة الدواجن:

السيد الرئيس المحرم،

لقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية مسألة الأمن الغذائي إلى واجهة الأولويات، كما سلطت الضوء من جديد على الأسئلة المتعلقة بالسياسة الزراعة والحيوانية ببلادنا، فالأمن الغذائي أصبح اليوم ركيزة أساسية للأمن القومي.

وفي هذا السياق، لابد من التأكيد على أهمية الحفاظ على البذور المحلية والثروة الحيوانية المحلية وتثمينها وتوفير الشروط الطبيعية والصحية لنموها وتكاثرها. إن الأرقام المتعلقة بمراقبة قطاع الدواجن ببلادنا من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) جد محدودة، حيث لم تتجاوز في المتوسط 15 بالمائة في الفترة ما بين 2011 و 2018.

إن هذه الأرقام الصادمة والمقلقة تكشف أن نسبة مهمة من لحوم الدواجن الموجهة للاستهلاك، في هذه اللحظة، لا تخضع للمراقبة الصحية اللازمة، وهو ما يهدد صحة وسلامة شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين الذين يعتمدون في نظامهم الغذائي على الدواجن.

إن ضعف المراقبة من طرف المكتب الوطني من شأنه تشجيع منعدمي الضمير على تزويد السوق بمنتوج لا يحترم معايير وشروط الصحة والسلامة. ولذلك ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى:

- تعزيز وتكثيف مراقبة وحدات تربية وتسمين الدواجن؛

- عصرنة وتأهيل وحدات الذبح التقليدية بشكل يضمن صحة وسلامة المستهلكين؛

- تعزيز انخراط مصالح وزارة الفلاحة في سلسلة الدواجن؛

- محاربة ظاهرة الوسطاء التي تتسبب في ارتفاع أثمنة الدواجن.

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

إن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باعتبارها مؤسسة عمومية يرتكز دورها على مساعدة الباحثين عن الشغل، مطالبة بتكريس جهودها وتعزيز وتقوية دورها في مجال الوساطة والإسهام في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني خصوصا بعد مخلفات كورونا وذلك من أجل التخفيف من آثارها السلبية على سوق الشغل، ولهذا الغرض فالوكالة مطالبة بتفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، خصوصا ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للوكالة ومواكبة حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات وإنعاش التشغيل المأجور والتقيد بالالتزامات المقررة بالنسبة للتكوين التعاقدي للتشغيل، بالإضافة إلى دعم مستشاري التشغيل وتمكينهم من كل الوسائل والإمكانيات لتسهيل عملهم. وفي هذا السياق، لابد من التذكير بتوصية المجلس التي لم تنفذ منذ 2005 والمتمثلة في عضوية الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالمجلس الإداري للوكالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة باسم وزير الصناعة والتجارة:

عناصر إجابة وزارة الصناعة والتجارة على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره المنجز برسم سنتي 2019 و2020 والتي تهم:

1) مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛

2) أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛

3) المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

تولي مصالح وزارة الصناعة والتجارة وكذلك المؤسسات التابعة لها أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيآت الرقابة والحكامة ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات لما لها من أهمية في تقييم مدى نجاعة أنشطة الوزارة والمؤسسات التابعة لها من جهة، ودورها في تحسين وتجويد هذه الأنشطة من خلال الاقتراحات والتوصيات من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريرها السنوي برسم سنة 2019–2020، وذلك فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

- مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج"؛

- أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه؛

- المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

1- مخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج":

تبعا لجلسات التشاور ولقاءات منتظمة مع جميع المتدخلين في القطاع التجاري وبناء على التوصيات الصادرة عن هذه المشاورات الموسعة، قامت الوزارة سنة 2006 بإعداد دراسة حول التجارة الداخلية، مكنت من تحديد رؤية شاملة لتنمية القطاع، أسفرت عن إطلاق استراتيجية وطنية مرفوقة ببرامج عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، أطلق عليها اسم "رواج رؤية 2020" وتم الإعلان عنها في 26 يونيو 2007.

لابد من التذكير بأن المخطط حدد الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020.

ومن أجل تفعيله، تم إعداد برنامج عمل على المدى المتوسط (2008-2012)، أعلن عنه خلال اليوم الوطني للتجارة الداخلية المنظم في 24 يونيو 2008.

وفي سنة 2011، قامت الوزارة بدراسة تتعلق بإنجاز خدمات التخطيط والإشراف والتتبع ومواكبة التفعيل، سعت بالأساس إلى تقييم المنجزات والعراقيل التي واجهت تفعيل البرامج والمشاريع وتقوية أدوات تفعيل وتنزيل مخطط "رواج". وقد ساهمت هذه الدراسة في إعداد المرحلة الموالية عبر تحديد الأولوية في تنفيذ البرامج والمشاريع للفترة 2013-2020.

وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج عمل 2013-2020، عرض على المجلس الحكومي في فبراير 2013، حيث تم تحديد الأهداف والإجراءات والمنهجية الملائمة لتفعيله وكذا العناصر الضرورية لإنجاحه، بما في ذلك الميزانية والحكامة.

لقد رصد لهذا المشروع تمويلا قدره 900 مليون درهم في إطار صندوق رواج لتطوير التجارة على مدى خمس سنوات مع توزيع سنوي محدد، إلا أن صرف الاعتمادات السنوية شهدت تأجيلات وفي بعض الأحيان تقليص المبالغ المخصصة.

وقد أثرت هذه الوضعية على استمرارية بعض المشاريع رغم المجهودات المبذولة من أجل تحقيق الأهداف. كما انعكس القرار الحكومي لسنة 2013 المتعلق بالتقشف المالي بالنسبة لميزانية الاستثمار على تفعيل برنامج عمل 2013-2020.

وبالنسبة لانخراط الشركاء في تصميم المخطط، فقد باشرت الوزارة مشوارا طويلا من المشاورات مع مختلف المتدخلين في القطاع، قبل انطلاق الدراسة، وذلك من خلال تنظيم يوم التجارة الداخلية السنوي منذ سنة 2000.

وقد تمت مواصلة نفس نسق التشاور خلال إعداد مخطط رواج، حيث تم تشكيل لجنة إشراف، تتكون من هذه الوزارة ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة ووكالة "مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة" و"الجمعية المغربية للتوزيع الحصري" و"الفيدرالية المغربية لاستغلال الأسماء التجارية" و"النقابة الوطنية للتجار والمهنيين"؛ وقد أسند لهذه اللجنة مهمة التتبع والمصادقة على توجهات الدراسة الاستراتيجية.

لقد حدد مخطط رواج التوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية في أفق 2020، وفق مؤشرات ماكرو اقتصادية تم وضعها على أساس نموذج اقتصادي احترم فيه التسلسل المنطقي بين الأهداف العامة والمؤشرات والتدابير المقترحة لكل صنف في القطاع التجاري.

أما بالنسبة للشق المتعلق بقيادة المخطط وتمويله، يجب التوضيح أن لجنة تتبع صندوق رواج، المكونة من هذه الوزارة ووزارة المالية و"وكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة"، سهرت على قيادة أوراش المخطط كما والمتدخلين، كلها عوامل تستدعي وضع هيئة وطنية موسعة لقيادة الأوراش الكبرى والمهيكلة للقطاع.

وفيما يخص تمويل مكونات مخطط رواج، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوراش المهيكلة المضمنة في المخطط، استلزم تنفيذها دراسة مسبقة. ولهذا فإن صندوق رواج اعتمد في البداية على تمويل أربعة برامج (عصرنة تجارة القرب، مواكبة المقاولات الرائدة، تطوير مناطق الأنشطة التجارية والمخططات الجهوية لتطوير التجارة).

وبعد إنجاز الدراسات، عمدت الاتفاقية الانتقالية 2013-2014 إلى توسيع مجال تدخل الصندوق عبر تمويل برامج أخرى كأسواق الجملة للخضر والفواكه، والاقطاب التجارية الحضرية، وتنظيم الباعة المتجولين، وتجهيز تجارة القرب بالتكنولوجيات الحديثة، وحملات التواصل ... إلخ.

بخصوص محور تنفيذ مخطط رواج، فإن جل الأوراش المهيكلة والمشاريع النموذجية التي تم وضعها في إطار مخطط رواج، اعتمدت على دراسات جدوى بشراكة مع القطاعات المعنية. منها على سبيل المثال:

- مخطط أسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة الذي شكل مرجعا مهما في تصميم مجموعة من أسواق الجملة النموذجية؛

- ورش التجارة المتجولة الذي مكن من إطلاق سنة 2015، بشراكة مع وزارة الداخلية، البرنامج الوطني التنظيم الباعة المتجولين في إطار

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبقيادة السادة الولاة والعمال.

إلا أن بعض المشاريع عرفت عدة معيقات حالت دون تنزيلها، كالتعثر الذي عرفه إنجاز مشروع منطقة الأنشطة التجارية بالدار البيضاء والناجم عن تأجيلات الجموع العامة لمجلس مدينة الدار البيضاء لتصفية العقار المخصص للمشروع.

وبخصوص الملاحظة المتعلقة **بتحديد الأنشطة التي يجب تمويلها في إطار تحديث تجارة القرب**، لابد من الإشارة إلى أن تجارة القرب تتميز بتعدد وتنوع الأنشطة المزاولة ولهذا فإن برنامج عصرنة تجارة القرب استهدف دعم ومواكبة كل الأفكار ومشاريع العصرنة المصممة من طرف الفاعلين في القطاع والتي من شأنها تقديم قيمة مضافة لطرق وأساليب تسييرهم وتحسين تنافسيتهم.

بخصوص الملاحظة حول ضرورة تحقيق التوافق بين المخطط واتفاقيات تدبير صندوق رواج، تجدر الإشارة إلى أن تفعيل عدد من المشاريع المبرمجة في المخطط كان يقتضي ترتيبات ودراسات يتطلب إنجازها بعض الوقت.

ولهذا أعطى صندوق رواج، في البداية، الأسبقية لتمويل البرامج الجاهزة قبل توسيع مجال تدخله عبر تمويل البرامج الأخرى.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بالاستهداف حسب نوع النشاط والمنطقة، فقد تم الاعتماد عند تطوير نماذج العصرنة على البعد القطاعي، فعلى سبيل المثال تم إعداد دلائل المعدات حسب نوعية كل نشاط على حدة.

غير أن هيمنة متاجر البقالة أو التغذية العامة في القطاع، انعكست على نوعية المستفيدين حيث تركزت غالبية مشاريع العصرنة في هذا النوع من النشاط.

وبخصوص تركيز الجهود على مشاريع تجهيز المحلات، وفي هذا الصدد لابد من التوضيح أن اتفاقيات صندوق "رواج" لم تحصر نماذج العصرنة بل اشتملت على تدابير تحفيزية لفائدة جميع الفاعلين الراغبين في اقتراح نماذج جديدة للعصرنة وذلك من خلال تمويل الخبرة والتكوين والمساهمة في تمويل المعدات الضرورية.

وحول ضرورة تحديد البنود التعاقدية بشكل أدق، يتعين التذكير بأن اتفاقيات مواكبة المقاولات الرائدة حدد مجالات الخبرة التي تحتاجها المقاولة مع تقدير تكلفتها ووصف موجز لكل خبرة.

أما فيما يخص الملاحظة المتعلقة بضرورة وضع مؤشرات لاختيار العلامات التجارية، فإن الاتفاقيات الخاصة بمواكبة المقاولات الرائدة حددت أهداف ونتائج المشروع عبر مجموعة من المؤشرات الكمية و/ أو النوعية، الشيء الذي مكن من تقييم أثر هذا البرنامج على المستفيدين.

وبخصوص خطة التواصل، فإن الوزارة أبرمت اتفاقيات مع فيدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، من أجل تنظيم حملات توعية وتوجيهية خاصة بتجارة القرب؛ كما قامت الوزارة بتطوير ميثاق مرئي خاص بمخطط "رواج"، توزيع أدوات تواصلية في نقط البيع العصرية كالملصقات والكتيبات والقبعات وغيرها من وسائل التواصل.

فبالنسبة لمحور إنجازات مخطط "رواج"، لقد وضع مخطط رواج أهدافا مميزة حيث برمج عصرنة 30.000 نقطة بيع كل سنة عبر غلاف مالي يقدر بـ 750 مليون درهم سنويا، إلا أن مجموع الميزانية التي تم رصدها بلغت 900 مليون درهم فقط، الشيء الذي استوجب إعادة النظر في أهداف المخطط تماشيا مع الموارد المالية المرصودة، كما أن الأزمة الاقتصادية آنذاك أدت إلى تقليص عدد المستفيدين من برنامج "دعم المقاولات الرائدة"، حيث اضطر معظم الفاعلين إلى مراجعة خطتهم التنموية وتوقعاتهم فيما يخص الاستثمار والتشغيل وخلق نقاط البيع.

بالنسبة للملاحظة المتعلقة بضرورة تفعيل المخطط المديري للتكوين، تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج حث المتدخلين في مجال التكوين والتعليم على تكييف عروضهم مع احتياجات سوق العمل في مجال التجارة والتوزيع، حيث أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل دمج المخطط المديري للتكوين، عبر إعداد والمصادقة على وحدات التكوين.

فيما يخص الملاحظة المتعلقة بتفعيل مناطق الأنشطة التجارية، ولتفعيل هذا البرنامج تم إنجاز مشروعين نموذجيين في وجدة والدار البيضاء، كمرحلة تجريبية، حيث دعا المجلس الأعلى للحسابات إلى استغلال المخططات الجهوية لتنمية التجارة عبر التخطيط التجاري، إلا أن تفعيل سياسة التعمير التجاري يستلزم انخراط جميع الأطراف المعنية ولاسيما الفاعلين المحليين.

وأمام هذه الوضعية، عملت الوزارة على تغيير المقاربة من خلال محاولة إنجاز المخططات الجهوية لتطوير التجارة بشراكة مع الوكالات الحضرية من أجل ضمان إدماج أفضل لنتائج وتوصيات المخططات الجهوية لتطوير التجارة في مخططات تهيئة المدن، لكن نقص الموارد المالية لصندوق رواج لم يمكن من تنزيل هذه المقاربة الجديدة.

2. فيما يخص أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه:

فتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان نجاح المشاريع الخاصة بتنظيم أسواق الجملة وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، أسندت قيادة هذا الورش المشترك إلى وزارة الداخلية.

وقد مكنت الاجتماعات والمشاورات بين الوزارات الثلاث من توحيد الرؤية بخصوص الخطوط العريضة المتعلقة بأساليب إحداث وتدبير أسواق الجملة من "الجيل الجديد". وقد أدى هذا الاتفاق إلى:

- التوقيع على اتفاقية إطار في يناير 2021 من قبل الوزارات المكلفة بالفلاحة والداخلية والمالية والتجارة، من أجل خلق منصات من الجيل الجديد" لتسويق الفواكه والخضر والمنتجات الفلاحية والغذائية بالجملة، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة " الجيل الأخضر 2020-2030"؛

- التحضير لإحداث أول مشروع نموذجي من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، يجمع بين عمالات الرباط - سلا والصخيرات-تمارة، وستشارك الوزارات الثلاث كأعضاء في مجلس إدارة شركة التنمية المحلية بهدف توحيد ومواءمة توجهاتهم بخصوص إدارة هذا المشروع؛

- تشكيل لجنة مختلطة مكونة من الوزارات الثلاث قصد إعداد مشروع قانون يتعلق بأسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة، بهدف تحسين الإطار التنظيمي والقانوني الذي ينظم أسواق البيع بالجملة. وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بضعف دور الوكلاء وتراجع أداء الجماعات والفاعلين داخل السوق وكذا التعثر البنيوي، يجدر التذكير بأن المخطط التوجيهي الأسواق الجملة للخضروالفواكه تناول مختلف الاختلالات التي تواجه تدبير أسواق الجملة كما قدم مجموعة من الاقتراحات لتحسين أداءها.

وقد عمدت وزارة الداخلية في إطار التوجيه إلى إبلاغ الجماعات بمحتوى المخطط نظرا لكون تدبير أسواق الجملة يدخل ضمن اختصاصات الجماعات.

3. المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس:

المنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس.

أما فيما يخص المحور المتعلق بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات المدرجة في تقرير المجلس، بحيث عملت في هذا الصدد، على إعداد السياسة الوطنية للجودة، بتعاون مع أكثر من 60 شريكا من القطاعات الخاصة والعامة والجمعوية وسيتم توسيع المشاورات حول مشروع السياسة الوطنية للجودة لاعتمادها.

ومن أجل تفعيل دور الفاعلين الأساسيين في الميدان، تعمل الوزارة بانتظام على تجديد تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، وأعضاء اللجنة المغربية للاعتماد.

أما بالنسبة لوجوب إحداث هيئة مستقلة مكلفة بالاعتماد وتوضيح الوضع المؤسساتي للنظام المغربي للاعتماد، فيتم اتخاذ قرارات اعتماد هيئات تقييم المطابقة وفقا لرأي لجان الاعتماد المنبثقة عن اللجنة المغربية للاعتماد، وعلى أساس تقارير التقييم التي يعدها فريق التقييم المكون من مقيمي الجودة والخبراء الفنيين، مما يضمن استقلالية ونزاهة عملية الاعتماد.

كما أعدت الوزارة مشروع قانون لإنشاء معهد مستقل للاعتماد، مرفقا بدراسة جدوى تدعم مدى استمرارية وقابلية مشروع المعهد المغربي للاعتماد على تحقيق استقلاله المالي. الشيء الذي سيمكن المعهد للحصول على الاعتراف الدولي.

ولوجوب استيفاء متطلبات الاعتماد من طرف المصلحة المغربية للاعتماد، فتجدر الإشارة إلى أن قسم الاعتماد يتوفر على نظام إدارة الجودة ودليل الجودة والإجراءات المتعلقة بجوانب المواصفة الدولية ISO/IEC 17011:2006، ويتم إجراء تحديث منتظم لنظام إدارة الجودة بهدف التحسين المستمر لهذا النظام.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار مواكبة ودعم قسم الاعتماد، تم تعديل جميع الإجراءات لتتوافق مع المواصفة الدولية الجديدة NM ISO/IEC 17011:2018، والتي تخص متطلبات أنشطة الاعتماد. ومن المقرر عقد اجتماع لجنة الحياد واجراء تدقيق داخلي وعقد اجتماع لمراجعة نظام تدبير الجودة، قبل متم السنة الحالية، بعد إتمام هذه المواكبة.

وبالنسبة لممارسة أنشطة الإشهاد على المطابقة، يبقى اعتمادها اختياريا في غياب نصوص قانونية تلزم الاعتماد المسبق من قبل القطاعات الوزارية المختصة.

ولتثمين اعتمادها على المستوى الدولي، يعتبر مثال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية فريد من نوعه، ولدي هذا المكتب مختبرات معتمدة من قبل SEMAC للتحليل الكيميائي والزراعي، وكذلك في مجال عمليات التفتيش المتعلقة بمراقبة المنتجات ومخلفات الأدوية البيطرية.

وتعمل مصلحة الاعتماد المغربي على أن تتسم أنشطتها بالفعالية والمصداقية. وقد شهد عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة تطورا هاما، حيث ارتفع هذا العدد من 40 هيئة معتمدة سنة 2010 إلى أكثر من 152 هيئة حتى شهر ماي 2022.

وبالمقارنة مع أجهزة الاعتماد المستقلة الأخرى على سبيل المثال، لم يتجاوز سنة 2021 عدد الهيئات المعتمدة 115 في تونس و93 في الجزائر و113 في الأردن.

أما فيما يتعلق بتعزيز عمليات مراقبة السوق (مراقبة المطابقة)، فقد تم وضع نظام للمراقبة المحلية وفقا للأولويات التي تم تحديدها سنة 2017، خاصة ما يتعلق بمراقبة أجهزة الغاز (سخانات المياه وصفائح الطبخ).

كما تم اعتماد برنامجا وطنيا للمراقبة، يتمحور حول مقاربة قطاعية تهدف إلى تعزيز المراقبة المحلية من أجل معاينة سلامة

المنتجات وكذلك الممارسات التجارية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل جهة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرف البرنامج الوطني للمراقبة عمليات مراقبة محددة ذات طابع وطني همت شواحن وبطاريات الهاتف النقال سنة 2019، والكمامات الواقية للاستخدام غير الطبي سنة 2020.

وقد أدت هذه المقاربة الجديدة، إلى جانب تعزيز عدد المراقبين العاملين في مجال مراقبة سلامة المنتجات والممارسات التجارية، وخاصة بعد إسناد عمليات المراقبة عند الاستيراد لهيئات دولية مختصة، إلى ارتفاع كبير في عدد عمليات المراقبة التي أجريت خلال سنتي 2019 و2020 للمؤسسات، بما في ذلك المصنعون وتجار الجملة والمتاجر الكبرى والمتوسطة وتجار التقسيط، إذ تم تسجيل، على التوالي، 14 ألف و19،4 ألف عملية مراقبة.

ولتسريع إحداث لجنة التنسيق، فقد تم عقد اجتماع أول في يوليوز2019، تم التركيز فيه على النقاط التالية: حصيلة عمليات التنسيق خلال سنة 2018، آفاق التنسيق لسنة 2019-2020، وطريقة عمل اللجنة.

وقد كانت المخرجات الأساسية لهذا الاجتماع كالتالي:

- تنظيم مؤتمر وطني من أجل تمكين أعضاء لجنة التنسيق من إدارات وقطاعات حكومية وكذا متدخلين آخرين كقطاع الطاقة والمعادن والسكن والتجهيز والنقل من عرض آليات الرقابة لديها:

- تحديد المواد غير المشمولة بالمراقبة على الصعيد الوطني، كسوائل السجائر الإلكترونية، استيراد منتوجات الصناعة التقليدية، ...، وذلك من أجل تقديم مقتضيات من شأنها سد هذا الفراغ؛

- تحديد الترابط خلال تطبيق المقتضيات القانونية العامة والخاصة والمطبقة على المنتوجات والخدمات، كالصابون ومواد التنظيف ومواد التشحيم...، وذلك من أجل تقديم آليات مراقبة أكثر فعالية تشمل جميع المواد دون ازدواجية العمل.

- تزويد اللجنة بنظام داخلي.

ويتم تنفيذ البرنامج الوطني للمراقبة بالتنسيق مع أعضاء اللجنة، خاصة وزارة الداخلية وإدارة الجمارك.

أما بالنسبة لإحداث بعض لجان التقييس المبرمجة بالمعهد المغربي للتقييس، حقق المعهد المغربي للتقييس أغلب التوقعات المسطرة في مخطط تنميته للفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و 2018 فيما يخص اعتماد المواصفات المغربية بمعدل 1000 مواصفة قياسية سنويا ولا زال مستمرا على نفس الوتيرة.

وتتم دراسة هته المواصفات في إطار لجان تقنية مفتوحة في وجه كل الفرقاء من القطاعين العام والخاص ومن جمعيات المستهلكين.

ويتم تضمين عدد لجان التقييس في خطة العمل السنوية كمؤشر للتقييم، علما بأن هذه الأخيرة يتم إنشاؤها بناء على طلب الفاعلين الاقتصاديين، أو كلما دعت الضرورة لذلك.

وفيما يتعلق بالتواصل، فإن المعهد المغربي للتقييس ينظم منتديات وندوات والمشاركة في تنشيط ملتقيات مهنية ومعارض وإصدار بيانات صحفية تتعلق بالمستجدات في مجال اختصاصه.

فعلى سبيل المثال ينظم المعهد كل سنة خمسة منتديات وطنية يجمع كل واحد منها أكثر من 120 مشارك من القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى ندوات قطاعية تتطرق لمواضيع ذات أهمية بالنسبة للمقاولات المغربية.

ومن جهة أخرى ونظرا لاستفادة المعهد من مشروع للتعاون مع الاتحاد الأوربي فقد تم إدراج تطوير الاستراتيجية التواصل ضمن هذا المشروع الذي هو حاليا في طور التنفيذ وذلك للاستفادة من الخبرة الأوروبية في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، قام المعهد في إطار الهيكلة الجديدة التي اعتمدها سنة 2021 بإحداث قسم خاص بالتواصل أسندت إليه مهام تنفيذ برنامج للتواصل حول أنشطة وبرامج المعهد. أما فيما يخص الحاجيات المتعلقة بالمواصفات فبالإضافة إلى الاستشارات التي يقوم بها المعهد المغربي للتقييس لدى الفاعلين الاقتصاديين عند إعداد البرنامج السنوي للتقييس، يتم استغلال مصادر معلومات أخرى لتحديد الاحتياجات الحقيقية والمحتملة من المواصفات، كالمنتديات والملتقيات المهنية والصحافة المتخصصة والاجتماعات مع المنظمات المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، تخصص لجان التقييس في غالب الأحيان اجتماعا سنويا لتحديد الاحتياجات والأولويات القطاعية من مواصفات قياسية بشكل تشاركي.

ونظرا لضعف تجاوب المهنيين في بعض القطاعات مع هذه الاستشارات يقوم المعهد بعمليات تحسيسية وزيارات ميدانية للتعريف بأهمية المواصفات ودورها في تقوية تنافسية المنتوج الوطني وحماية المستهلك.

وبخصوص عدم تفعيل لجان التقييس، لقد كان الدافع الأساسي من وراء إحداث بعض لجان التقييس بطلب من القطاعات الوزارية المعنية هو إعداد مواصفات محددة أو سد الفراغ الناتج عن غياب مقتضيات تنظيمية في مجالات معينة.

وبمجرد استنفاذ المهام التي أحدثت من أجلها أو تقنين المجالات المعنية تصبح هذه اللجان غير ذي جدوى وغير نشيطة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجان التقييس هي إطار للعمل يكون الهدف من وراء إحداثها هو اعتماد المواصفات لتلبية الاحتياجات المعبر عنها في مختلف المجالات. وتجاوبا مع ملاحظات المجلس الأعلى

للحسابات وبعد التشاور مع القطاعات الوزارية المعنية، قام المعهد بحل بعض لجان التقييس، وسيتخذ نفس الإجراء كلما تبين له أن لا فائدة في بقاء إحدى اللجان.

وبخصوص مباشرة مسطرة الاعتراف الدولي بشهادة المطابقة التي يمنحها المعهد، ستعمل الوزارة على التسريع في اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية لتحقيق الاعتراف الدولي بأنشطة الاعتماد الوطنية مما سيوفر فرصا أكبر للمعهد المغربي للتقييس لتطوير أنشطة الشهادة بالمطابقة الوطنية وضمان الاعتراف بها على الصعيد الدولي.

أما بالنسبة لشهادات المطابقة الأخرى المتعلقة بالمنتجات وبقطاع الحلال على وجه الخصوص في تحظى باعتراف دولي واسع وسمعة طيبة لدى مختلف الشركاء التجاريين للمغرب.

وجوابا على ملاءمة أسعار الخدمات المقدمة مع المؤسسات الصغيرة تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النموذج المعتمد من طرف المعهد التدبير منح شهادات المطابقة يعتمد على عدد مهم من المدققين المستقلين والذين يتقاضون أتعابهم من المعهد بحسب الأسعار المعمول بها في مجال التدقيق، وعليه فإن أي جهد إضافي قد يبذله المعهد للتخفيض من تكلفة منح شهادات المطابقة سيكون على حساب توازنه المالي.

ولتشجيع المؤسسات الصغرى على الحصول على شهادة المطابقة والتكوين في مجال التقييس، قد يكون من المفيد التفكير في رصد بنود في ميزانية المعهد لتحمل تكاليف حصول المؤسسات الصغرى على شهادة المطابقة، علما بأن الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة تتيح فرصا مهمة لتحقيق نفس الأهداف.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد تضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات، وستعمل الوزارة جاهدة على الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتوجهات الواردة في التقرير عند وضع خطط التنمية المستقبلية للقطاع. وفي هذا السياق، ومن أجل تطوير استراتيجية جديدة تهتم بالقطاع التجاري، نظمت وزارة الصناعة والتجارة سنة 2019، بتعاون مع غرف التجارة والصناعة والخدمات والسلطات المحلية، 12 منتدى جهوي للتجارة، مكن من استقبال توصيات ومقترحات الجمعيات والنقابات المهنية النشيطة على مستوى مجالها الترابي وكذا مناقشة القضايا الرئيسية في إطار تشاوري موحد مع جميع الفاعلين كما نظمت هذه الوزارة، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، حفظه الله، يومي 24 و25 أبريل 2019 بمراكش، المنتدى المغربي للتجارة، تحت شعار "مشاورة وطنية من أجل تنمية تجارة منسجمة وشاملة".

وتفعيلا لهاته التوصيات عملت هذه الوزارة على وضع مخطط تسريع التجارة 2020-2025 للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع بتشاور مع القطاعات المعنية كوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالفلاحة والجمعيات والنقابات المهنية والمساحات الكبرى والمتوسطة والعاملين في التجارة الإلكترونية وجمعيات حماية المستهلك، إلخ ...

وقد تمحور هذا المخطط حول أربع ركائز رئيسية:

- تقوية النسيج التجاري التقليدي كرافعة للجاذبية على مستوى الترابي؛
- عصرنة مندمجة عبر اعتماد قاطرات وطنية مسؤولة؛
- تعزيز أفضل الممارسات التجارية، خصوصا عبر الرقمنة؛
- تحفيز المنتوج المحلي كرافعة للتنافسية وولوج الأسواق العالمية.

هذا، ونظرا لما فرضته جائحة "كوفيد-19" من إكراهات وتحديات جديدة، قامت الوزارة بمراجعة الاستراتيجية المذكورة وفق الأولويات الراهنة، ووضعت مخططا لإنعاش قطاع التجارة للفترة 21-23 يرتكز على المحاور التالية:

- تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة التجار؛
- مواكبة رقمنة القطاع التجاري؛
- إطلاق العديد من الإجراءات الأفقية تهم التكوين، والتمويل ووضع إطار تنظيمي، وتشجيع الإنتاج المحلي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 044

التاريخ: الثلاثاء 14 ذو القعدة 1443 هـ (14 يونيو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا كثيرا كما أمر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس بقرارين صادرين عن المحكمة الدستورية بتاريخ 7 يونيو 2022، يحمل أولهما رقم 184 قضت بموجبه بعدم قبول الطعن الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد عبد الإله حفظي عضوا بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، على إثر الاقتراع المجرى اليوم 5 أكتوبر 2021 بالدائرة الانتخابية لجهات بني ملال - خنيفرة، الدار البيضاء- سطات، مراكش- أسفي، ودرعة – تافيلالت.

أما القرار الثاني رقم 185، فقد قضت بموجبه بعدم قبول الطعن الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد محمد عموري، عضوا بمجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في 5 أكتوبر 2021، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية لجهات طنجة - تطوان – الحسيمة والشرق وفاس- مكناس والرباط - سلا- القنيطرة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات ترمي إلى تناول الكلمة في نهاية الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 4 يونيو 2022 من قبل السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، حول:

- حالة ترقب موظفات وموظفي المحاكم جراء تأخر إعلان نتائج الترقي بالاختيار في صفوف هيئة كتابة الضبط؛

- التدخل لإنقاذ حياة المواطن المغربي الذي يروج خبر الحكم عليه بالإعدام في روسيا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

وورد الطلب الثالث من السيد المستشار خالد السطي، حول "إضرابات واحتجاجات أساتذة التعليم العالي".

وقد أحيلت جميع هذه الطلبات على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت بشأنها عن موقفها كالتالي:

فيما يخص الطلب المتعلق بتأخر إعلان نتائج الترقي بالاختيار في صفوف هيئة كتابة الضبط، فإنه يتعذر على السيد وزير العدل التفاعل مع الطلب في جلسة اليوم، ويلتمس تأجيله إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للطلب المرتبط بإضرابات واحتجاجات أساتذة التعليم العالي، فإن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يتعذر عليه التفاعل مع الطلب.

وبخصوص الطلب المتعلق بخبر الحكم بالإعدام على مواطن مغربي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فإن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج يتعذر عليه التفاعل مع الطلب.

وتوصلت الرئاسة بطلب من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يرمي إلى تأجيل سؤال الفريق المدرج في جلسة اليوم الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "إحداث مشاريع استثمارية تنموية بالمناطق القروية".

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 7 يونيو 2022 إلى

تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 37 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 31 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية حول "فيروس جذري القردة"، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السؤال ديالنا تنوجهوه للسيد وزير الصحة، بغينا نعرفو أشنو هي التدابير اللي أخذت الوزارة من أجل وضع واحد الخطة باش نحبسو هذا المرض اللي ما يصيبش واحد العدد من المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه: "الإجراءات الاحترازية للوقاية من جذري القردة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الوقت الذي لازالت بلادنا تعيش على تهديدات الانتكاسة الوبائية جراء فيروس كورونا، يظهر فيروس جذري القردة.

على هذا الأساس نسائلكم حول التدابير المتخذة للوقاية والحد من انتشار هذا الفيروس في ظل منظومة صحية مطبوعة بالهشاشة بنيويا ومجاليا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا على هذا السؤال هذا.

أولا، قبل ما ندوز للإجابة مباشرة، لازم ما نعرف أشنو هو هاذ المرض هذا، المرض ديال جذري القردة وهو ناتج على واحد الفيروس اللي معروف من 1958 وتعرف الانتشار ديالو في وسط إفريقيا وفي إفريقيا الغربية في 1970، انتشر ما بين الحيوانات، ما بين القردة وما بين بعض (les écureuils)، السناجب، واللي قاس الإنسان، وملي تيقيس الإنسان تيمكن لو يكون معدي.

هاذ الفيروس الخاصية ديالو أنه من الفصيلة ديال فيروس ديال (DNA) اللي ما تيتحوروش بسرعة، لأن تيكونو مستقرين، كذلك من الخاصيات ديالو أنه فيروس اللي الحضانة ديالو تتمشي ما بين 3 أيام حتى لـ 21 يوم، في هاذ الفترة هاذي اللي تيكون فيها الحضانة هي الفترة اللي تيقدر الإنسان يتعادى فيها، لأن ما تيكونوش ذيك الساعات الأعراض.

ملي تتسالي الحضانة تتبدا الأعراض ديال الفيروس، والأعراض ديالو تتبدا ببعض العلامات ديال السخانة، تتطلع السخانة لواحد 38,5 حتى لـ 39، بعض الخطرات تتوصل إلى 40، بعض العياء، وهاذ الظاهرة هاذي ما تتجاوزش 3 أيام، تنسموها فترة الاكتساح، الفيروس تيدخل في الذات، تيكتسح الذات تيدير هاذ العلامات، ومن بعد هاذ العلامات هاذو تيجي للعلامات الجلدية، هنا فاش تيتعرف الفيروس.

الفرق بينه وبين بوشويكة وهو بوشويكة تتجي على مراحل، جذري القردة تيجي في مرحلة واحدة وكيقيس الذات كاملة من الراس حتى للرجلين، ولاسيما أنه كيقيس حتى كذلك اليدين والرجلين والوجه، وكيدير لَوْلاسَس، هذا الفرق بينو وبين بوشويكة.

لسوء الحظ، غنقولو ما عندوش العلاج كيجربو علاجات وتيجربو كذلك بعض اللقاحات اللي كانت قديمة واستعملناها فالمحاربة ديال الجذري ديال الإنسان واللي لحد الآن فعالة بـ 85%، ولكن غير موجودة فالسوق، آش تيبقى؟ تيبقى أن الشفاء كيجي من بعد 3 أسابيع حتى لـ4 أسابيع، فهاذ المرحلة هاذي أشنو كيخص؟ كيخصنا نجتنبو الالتحام

والمخالطة مع هاذ الناس اللي هوما مريضين، لأن على الأقل راه هوما معروفين عندهم الأعراض، ملي تتجنبهم وكتخليهم فالدار ديالهم فبالتالي من بعد 4 ديال الأسابيع كيبداو يطيحو ذاك الحبوب اللي تيكون فالذات، ما كتبقاش ذيك الساعات ملي تيطيحو الحبوب ما كيبقاش المرض تيدوز وتيسرب وما كتبقاش العدوى تنتقل.

واش الوزارة ما مستعداش؟ الوزارة عندها تجربة اليوم في تدبير الأزمات، دبرت الأزمة ديال الإيبولا ودبرت الأزمة ديال (H1N1) ودبرت الأزمة ديال كورونا، اليوم عندنا واحد التجربة فهاذ الخلية ديال التصدي والترصد اللي كتجعلنا نديرو واحد الخطة باش كيفاش نترقبو هاذ الأمر هذا، والحمد لله اللي اليوم على جميع المعابر اليوم ديال المغرب كاين عندنا وحدات اللي تتشخص هاذ المرض بسهولة، وكيمكن ليها تعلن وتدير واحد الإنذار لوزارة الصحة باش يمكن ليها تبدا الإجراءات على المستوى الجهوي.

وأشنو هو الإجراء؟ هو العزل ديال هاذ الناس هاذو فالمحل ديالهم والمعالجة على حساب الأعراض اللي كاينة عندهم، حيث ما كاينش علاج اللي هو جذري خاص لهاذ المرض.

فالمغرب اليوم تمكنا من.. حيث كاين الحالات المحتملة والحالات المشتبه فيها والحالات اللي هي متحققين منها، كيفاش يمكن لينا نتحققو؟ كاين التشخيص الكلينيكي وكذلك التشخيص المختبري.

المخبري عندنا 4 ديال المختبرات اللي هوما قادين يديرو التحاليل، الحمد لله كتدار ب(PCR[1]) سواء فالحلق بالريق أو فالحبوبات اللي تيكونو واحد الماء تناخذو عينات ديال ذيك الماء اللي كاين فالحبوب وكنشخصو وكنلقاو الفيروس وكيمكن لينا نحطو التشخيص ديال المرض.

الحمد لله هاذ الشي موجود عندنا، خصنا نعرفو بأن أكثر من 900 حالة كاينة فالعالم وهاذ الفيروس هذا هو متوطن فأواسط إفريقيا، ولكن انتقل عن طريق التنقل لأوروبا اللي عرفات واحد الانتشار فبعض الأماكن اللي كانو تعرفو فيها الحفلات وكانت المخالطة بزاف وكان انتشر، ولكن شوف شحال ديال المدة الزمنية اللي استغرق لحد الآن مازال الحالة مستقرة، عندنا حالة واحدة اللي تمكنا من التشخيص ديالها وحالة واحدة أخرى مشتبه فيها اليوم و7 اللي هوما حيدنا الشك منهم.

فبالتالي اليوم كاينة خطة اللي هي على المستوى الجهوي معممة على جميع المديريات الجهوية باش يمكن ليهم كيفاش يتابعو هاذ الناس هاذو وما يكونش المخالطة ديالهم.

الحمد لله التجربة ديال كورونا أفادتنا بزاف في إطار التعامل مع هاذ جذري القردة.

وشكرا.

[1] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي.

الدكتور زيدوح، تفضل.

<u>المستشار السيد محمد زيدوح:</u>

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

كنشكرو السيد الوزير على الإيضاحات اللي هي أساسية، ولكن احنا ملي طرحنا هاذ السؤال كان الهدف ديالنا باش، أولا بغينا نعرفو من خلالكم الوزارة كيفاش غتعامل مع هاذ الموضوع واليوم اعطيتونا واحد وجهة نظر اللي هي أساسية، ولكن كنعتبرو أن التحسيس ديال المجتمع من أجل أخذ الحذر، لأنه لاسيما الأطفال والنساء الحوامل هوما اللي تيتعرضو لواحد الخطورة اللي تيتصابو بهاذ المرض، كما أن لا بد كنلحو على واحد النقطة هو التكوين ديال أعوان الصحة لمعرفة هاذ الأمر، كما أن المختبرات كذلك لابد يكون عندهم واحد التكوين من أجل ذلك، لأن تحسيس المواطنين كذلك للبقاء في منازلهم على الأقل لمدة 21 يوم ملي تيكونو تقاسو بهاذ المرض.

هاذ المرض، السيد لوزير، كيف ما قلتي هو من إفريقيا، ولكن الأساس من الكونغو واللي كان تقريبا من 1970.

كما كنلحو على واحد النقطة، السيد الوزير، هو ديال التلقيح، هناك مخطط، كيكون واحد المخطط ديال التلقيح النسبي بالنسبة للإنسان اللي مصاب وبالنسبة للإنسان اللي هو معروض للإصابة.

كما أن السؤال ديالنا من خلالكم، كنا بغينا نطمأنو المغاربة لأن اليوم المغاربة دازت عليهم سنتين ديال كوفيد، وداز كذلك واللي أدات لعواقب مالية واجتماعية واقتصادية، كما أن المغاربة كذلك الحرب ديال أوكرانيا أدت لواحد العواقب مالية واجتماعية.

كنا بغينا من خلالكم نطمأنو المغاربة بأن هاذ المرض حقيقة هو محدود، والحمد لله اليوم عندنا غير إصابة واحدة، وبأن الوزارة كذلك مجندة لمواجهة هاذ الخطر اللي يمكن ليه يصيب البلاد، لأن اليوم المعنويات ديال المواطنين لابد ناخذوها بعين الاعتبار، باش يواجهو الصعاب اللي يمكن ليها تكون مرة أخرى في إطار آخر.

وشكرا.

والسلام عليكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

وفي إطار التفاعل مع التوضيحات الواردة فيه، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، بكل واقعية وموضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نجدد اعتزازنا بنجاح بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في تدبير الأزمات الوبائية المتتالية على مدى ثلاث سنوات، والتنويه موصول لكم، السيد الوزير المحترم، بمعية كافة الأطر والعاملين بالقطاع الصحي، على مجهوداتكم الجبارة في هذا الإطار، رغم الإمكانيات المحدودة، هي مجهودات توجت بعودتكم لمواصلة تدبير الشأن الصحي ببلادنا عن جدارة واستحقاق.

ثانيا، في ظل الانتشار الواسع لفيروس جذري القردة بمختلف بقاع العالم في أزيد من 12 دولة حسب إقرار منظمة الصحة العالمية وتسجيل أول حالة إيجابية وافدة ببلادنا، وفي ظل أيضا الحركية التي تعرفها بلادنا بفعل انطلاق عملية "مرحبا 2022" واقتراب عطلة عيد الأضحى والعطلة الصيفية، لابد، السيد الوزير، من اتخاذ تدابير وقائية خاصة، أنه حسب المعطيات المتوفرة لدينا، ونتمنى أن تقدموا لنا معطيات حول هذا الموضوع، هي كل المختبرات المؤهلة للكشف عن فيروس جذري القردة ببلادنا لا تتعدى مختبرين، والسيد الوزير أنتوما قلتو دبا، كاينين أربعة ديال المختبرات، احنا ما عرفناش هاذ الجوج الآخرين فين كاينين، لأن كاين عندنا مختبر اللي هو المختبر العسكري وكاين عندنا مختبر اللي هو باستور، هاذ الجوج الآخرين ما عرفناهومش، نتمناوكم، السيد الوزير، تعطيونا، لأن الناس كيسقسيو على هاذ المختبرين فين كاينين.

ثالثا، السيد الوزير، لا يخفى عليكم الأهمية التي يكتسيها التواصل مع المواطنين في مثل هذه الظرفيات، وكلنا نتذكر الارتباك في التواصل الذي عرفته المرحلة الأولى إبان ظهور جائحة كورونا ببلادنا، لذا نتمنى إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الجانب، كما نطالب الحكومة بتكثيف حملات إعلامية للتوعية والتحسيس حول هذا الفيروس الجديد.

رابعا، السيد الوزير، لا شك أن من الدروس المستخلصة من جائحة "كوفيد-19" هي ضرورة تأهيل المنظومة الصحية وجعلها على رأس أولويات الحكومة، إلى جانب التعليم والحماية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

نعقب على المختبرات، باش نوضح بأن كاين عندنا 4 ديال المختبرات: كاين المختبر الوطني ديال الوقاية اللي هو (l'INH: Institut National d'Hygiène)، كاين المختبر العسكري بالرباط، المختبر العسكري بمراكش و(l'institut Pasteur) بالدار البيضاء.

4 اللي مؤهلين واحنا ما مستعدينش باش نزيدو أكثر، غنقتصرو لأن المرض ماشي هو شي مرض اللي متفشي وخصنا نديرو المختبرات في كل مكان، بالعكس الأمور راه مضبوطة، وحتى مناطق العبور الحمد لله، وكاين التكوين ديال المهنيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر الآن إلى السؤال الآني الثالث، موضوعه: "انتشار فيروس كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المزمع اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا، نظرا للتطورات المقلقة الأخيرة التي تعرفها بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على هذا السؤال.

هو حقيقة شفنا هاذ الأيام الأخيرة واحد الارتفاع ديال بعض

الحالات، اليوم تنسجلو 1646 حالة، ولكن الأمر اللي المشجع اليوم هو أن الحالات الحرجة والإماتة ضعيفة ما كاينشي، الحالة كانت مستقرة في المغرب لأزيد من 15 أسبوع، الحالة ديال الإماتة تقريبا ما كاينش قليل، وكذلك الحالات الحرجة، يعني الأقسام ديال الإنعاش اللي هي خاوية، 0,36% ديال النسبة ديال الاشتغال ديال الأسرة ديال الإنعاش بكورونا، يعني شتان بيننا وبين الأيام اللي فاتت اللي عشنا فيها بعض الموجات اللي حرجة ديال (Delta) احنا تنعيشو في أوميكرون، والأوميكرون فيه 2 ديال الأنواع (BA1 وBA2) وهذا (BA2) هو اللي اليوم منتشر، وشحال ما تيكون التحور الجديد إلا والإماتة ديالو والفتك ديالو تيقلال تتبقى ياالاه السرعة ديال الانتشار، وهذا هو اللي تنعرفو.

علاش اليوم كاين هاذ الحالة هاذي ديال الحالة الوبائية؟ لازم ما نوضح على أنه عشنا من بعد ما حبسنا الإجراءات الاحترازية ماشي حبسناها، كاين واحد التراخي، أولا. ثانيا، ما بقيناش متمسكين بنفس الإجراءات، لأن تتشوف إلى تتخرج للشارع راه تقريبا ما كاينش، ها أنتم هنا في المجلس راه حتى واحد فيكم ما داير الماسك (masque).

إذن من بعد ما تيكون عاود ثاني التجمعات، المخالطات وهذا فصل الصيف فيه الحركية، فيه السفر وفيه العراسات، فيه الجنائز، فيه الكرات (les stades) الناس جاو من العمرة، لازم ما يطلعو الحالات.

هنا اليوم تتولى المسؤولية فردية، الواحد هو اللي يعرف راسو بأنه يحافظ على راسو ويحافظ على ذويه، إذن احنا ما تنقولوش بأن غادي نبقاو بنفس الإجراءات لأن العالم كله تيتحرر وتيحاول يتعايش مع هذا الفيروس، علاش؟ لأن أولا عندنا واحد المناعة اللي حققناها بالتلقيح، وهاذي.. (كلام غير واضح).. صاحب الجلالة بشحال واحنا خدامين عليها من 2020، ثانيا كاينة واحد المناعة عادية اكتسبناها من بعد الإصابات اللي كانت تسجلت، فبالتالي اليوم تنشوفو بأنه الوجود ديال الفيروس غير مضر للصحة، بالعكس مضر للاقتصاد، ومضر لبزاف ديال الأمور الأخرى.

إذن تيبقى الاستمرار على نفس الإجراءات اللي تنبقاو عليها اليوم، وتنحثو الناس اللي هوما فاتو ذاك 6 أشهر ديال التلقيح على الجرعة الثالثة وهم في هشاشة ربما يكونو عندهم واحد الجرعة معززة أكثر اللي خصنا نديرها لهم، واللي ما دارش التلقيح خص يدير التلقيح، وها أنت النتيجة ديال التلقيح ها هي باينة وواضحة، والمغرب تيتوفر على الأدوية الخاصة، الحمد لله ما عندنا حتى شي نقص في هاذ الأدوية اللي هي بالنسبة لكورونا.

إذن تنبقاو على نفس الإجراءات اللي هي ناجحين في الخطة ديالنا، الحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب.

السي عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

بداية، لا يفوتنا التنويه من جديد باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالمجهودات والتضحيات التي قدمها ويقدمها جنود الصفوف الأمامية من أطباء وأطرومهنيي الصحة والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المسلحة المساعدة والوقاية المدنية والسلطات المحلية، ونصفق لهم بحرارة على الخدمات الجليلة التي قدموها ولازالوا يقدمونها حماية للوطن والمواطنين.

السيد الوزير،

بعد أن تنفس المغاربة الصعداء من جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على مستوى جميع المجالات، نفاجأ بارتفاع الحالات إلى 1000 حالة تقريبا، وقس على هذا خلال هذا الأسبوع، مما أثار معه تخوفات المغاربة من العودة إلى الإجراءات الصارمة، أشدها إغلاق الحدود والبيوت والفنادق وأماكن الترفيه والاستجمام ومنع السفر والأعراس والمخيمات إلخ... ونحن في فصل الصيف، والأكيد أن هذا الصيف سيعرف إقبالا كبيرا من الوافدين، سواء مغاربة العالم أو السياح، لقضاء عطلتهم الصيفية بعد إغلاق بات 3 سنوات، والإغلاق في هذه الفترة يعني المزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية، يعني الشلل التام لقطاعات حيوية، لم تعد تتحمل اليوم الاستمرار في هذه الأزمة.

السيد الوزير،

من خلال تتبعنا لمستجدات الجائحة نروم إلى استراتيجية التعايش مع الفيروس، وهذه رغبة جميع المغاربة، لا مفر من التعايش مع الفيروس، سواء اليوم أو مستقبلا، مع تحمل المواطن كامل مسؤوليته في أخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي كل ما من شأنه أن يضر بصحته وبصحة الآخرين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما كاين باس، هذا موضوع حساس وعندو راهنيته، إذن عندكم.. إذن مزيان.. مبارك ومسعود.

السؤال الرابع موضوعه: "وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين

بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي الأستاذة هناء.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

نسائلكم، السيد الوزير، عن وضعية الموارد البشرية بقطاع الصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

سؤال عريض وواسع ما يمكن ليش نلخصوه في مداخلة واحدة، ولكن انتوما تتعرفو بأنه القطاع ديال الصحة كيعيش اليوم واحد النقص مهول ديال الموارد البشرية، ولكن في هذه الموارد البشرية كنعطي واحد الأرقام أن 47.000 من الموظفين هم في وضعية القيام بوظيفتهم، والنسبة ديال التأنيث في القطاع تبلغ 63% اليوم في هذا القطاع هذا، ومتوسط الأعمار فهو 41 سنة اليوم اللي كيعيش هذا القطاع، فبالتالي هذا النقص اللي كنعيشوه فهو تيتجلى في الأطر الطبية والأطر التمريضية، الأطر الطبية تقريبا راه واحد 32.000 ديال الخصاص و65.000 في الخصاص ديال الأطر التمريضية.

أنا ذاك الشي علاش كنتكلمو اليوم على الإصلاح ديال المنظومة الصحية، بما فيها الركيزة الأساسية لتثمين الموارد البشرية وكيفاش يمكن لنا نرجعو في هذا النقص هذا في ظرف مدة زمنية جد ضئيلة، لأن باش نكونو كنتلاءمو مع التوجيهات ديال المنظمة العالمية للصحة في أفق 2026-2027 وكذلك في الأهداف ديال التنمية المستدامة في أفق 2030.

كاين واحد الاستراتيجية اللي تتجلى، أولا، في التقليص من السنوات ديال الدراسة ديال الطب بالنسبة للطب، ثانيا إحداث مراكز ديال التكوين لا لكلية الطب ولا بالنسبة لمعاهد ديال التمريض في كل جهة، وكل جهة خصها تكون على حسب الخريطة الصحية، إذن الخصاص على حسب ديال الجهة، كذلك كيفاش يمكن لنا للموارد البشرية اللي كاينة نخليوها ونحفزوها في الأماكن ديالها، وهذا اللي كيعطي لواحد القطاع كيعطيه الخصوصية ديالو وغنخرجو بواحد الوظيفة صحية اللي فيها بزاف ديال الامتيازات باش على الأقل غادي نشجعو هذه الموارد البشرية، تبقى في الأماكن ديالها، واحنا في حاجة ماسة للموارد البشرية في القطاع العمومي، حيث هذا هو الرهان باش يمكن لنا نجحو كذلك الحماية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كلمة الفريق في إطار التعقيب.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

نجدد تنويهنا بالعمل الوطني الجبار الذي تقوم به شغيلة القطاع بمختلف فئاتها، ونؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دعمنا لها في مطالبها العادلة والمشروعة، كما نؤكد دعمنا لكم، السيد الوزير، في الإصلاحات التي تشرفون عليها، وندعوكم إلى النظر العاجل في القضايا التالية:

أولا، إصلاح شامل وعميق لمؤسسة الحسن الثاني للنهوض بأوضاع شغيلة القطاع الصحي العمومي، وندعو إلى ضمان شروط الشفافية وتكافؤ الفرص والكفاءة لهذه المؤسسة التي قد آن الأوان لإعمال الحكامة الكاملة في تسييرها، بعيدا عن الغموض والضبابية الذي ظل يكتنف عملها طيلة سنوات؛

ثانيا، ندعو إلى إشراك حقيقي وفعلي لشغيلة القطاع في إعداد النظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام وتجاوز منطق المشاورات الشكلية والتعامل مع الشركاء الاجتماعيين بما يليق من الاحترام والتقدير، باعتبارهم فاعلا محوريا في المنظومة، لا يمكن تجاوزه أو تجاهله؛

ثالثا، نتساءل، السيد الوزير، عن الأسباب التي حالت دون نشر مصنف الكفاءات والمهن، والذي صادقت عليه الوزارة منذ سنة 2016، رغم المبالغ الضخمة التي تطلبها إعداده؛

رابعا، التعجيل بتقنين هيئات التمريض وتقني الصحة، من أجل ضبط العمل بهذا الميدان لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة لكافة المواطنات والمواطنين؛

خامسا، نعتبر أنه قد آن الأوان لإحداث ثورة رقمية في القطاع لضمان الحكامة والشفافية في تسيير مرافق الوزارة والمؤسسات الخاضعة لوصايتها، طبقا للمبادئ التي أقرها ميثاق المرافق العمومية وكذا لتجاوز الاختلالات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2019-2020 ذات الصلة بالنظام المعلوماتي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

نتمنى، السيد الوزير، منكم ومن جميع المتدخلين في القطاع إنصاف هذه الفئة من الموظفين، والتي ظهر دورها جليا خلال الجائحة بتفعيل مطالبها المادية، سواء تعلق الأمر بالرفع من التعويض عن الأخطار المهنية أو إرساء التعويض عن المردودية والتعويض عن العمل في المناطق النائية والأعباء التمريضية وغيرها من التحفيزات التي من شأنها إعادة الاعتبار للشغيلة الصحية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير باقي ليك شي بركة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

أنا متفق معك، غير باش نأكد ليك واحد الأمر، لأن جبتي بعض النقاط فالمداخلة ديالك.

الوزارة الوصية راه شفتو العمل اللي دارت في إطار ديال .. هي وصية على مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية، وهي تتقوم بواحد العمل جد متميز.

الوزارة كوصية على مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية، شفتو العمل اللي تتقوم به لتحفيز وتشجيع الموارد البشرية، واحنا تنقومو بواحد العمل جد.. إن شاء الله غيعطي الأكل ديالو فالسنوات المقبلة.

ثانيا، غيكون واحد الجلسات أخرى اللي غنقومو بها مع الشركاء ديالنا الاجتماعيين خلال هاذ الأسبوع هذا، وكنتداولو في هاذ الشي اللي هضرتي عليه، لأن المصنف ديال الأعمال بالنسبة.. ماشي غير التمريضية حتى التطبيبية، لأنه ما عندناش (le référentiel des emplois et compétences)، اللي هو اليوم ناقص، كذلك بالنسبة للهيئة ديال الممرضين اللي خصها تخرج لحيز الوجود، واللي كان خصنا ننسقو فيها فقط واحد اللمسات الأخيرة من حيث الديباجة القانونية، فهذا مجهود كنقومو به مع..

المهم فهاذ الشي هذا هو الوظيفة الصحية اللي هي جد محفزة، وما يمكنش نديروها إلا في إطار تشاركي، هذا هو اللي خصني نأكد عليه.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه: "استراتيجية الوزارة لمعالجة توزيع البنيات والموارد البشرية الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا نشك أن الهدف من الإصلاحات الجديدة في قطاع الصحة هو وضع اللبنات الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية وضمان الحق في العلاج وتفعيل الجهوية المتقدمة كرافعة لدعم العدالة المجالية والاجتماعية، لكن يتبين أنه لازالت هناك العديد من الإشكالات المرتبطة بالبنيات التحتية والموارد البشرية، الشيء الذي يفرض على الحكومة إيجاد الحلول العاجلة لها.

ومن بين هته الإشكالات:

- الحكامة والتخطيط الجيد لإحداث منشآت صحية؛

- تنفيذ الالتزامات الحكومية بإحداث المستشفيات الجامعية بمجموع جهات المملكة وتعزيزها بكليات الطب والصيدلة والمعاهد العليا للتمريض وتقنيات الصحة؛

- التفاوتات الكبيرة في التوزيع الجغرافي للمراكز الاستشفائية والأطر الصحية المتمركزة في المحور طنجة – الدار البيضاء، الشيء الذي يساهم في تدني الخدمات الصحية؛

- نقص حاد في المستشفيات التي تهم عددا من التخصصات كالطب العقلي والنفسي والأنكولوجيا، مما يزيد من معاناة المرضى؛

- خصاص مهول في عدد الأطر الصحية بمجموع تراب المملكة والمقدر حسب تقارير رسمية بـ 34.000 كيفما قلتو دبا، السيد الوزير، 34.000 في فئة الأطباء و65.000 في فئة الممرضين وتقني الصحة، والذي سيتفاقم مع تعميم التغطية الصحية التي ستشمل 22 مليون نسمة وزيادة الضغط على المستشفيات؛

- النمو الديمغرافي المتسارع؛

- شيخوخة المجتمع المغربي وما يتبعه من أمراض مزمنة؛

- وعزوف الأطر الصحية عن الالتحاق بالوظيفة العمومية؛

- ومشكل الهجرة، إذ نجد 14.000 طبيب يزاول في الخارج؛

- غياب آليات تقييم وتحفيز الأطر الصحية؛

- هزالة الأجور؛

- هزالة التعويضات عن الأخطار المهنية والتعويضات عن الحراسة

والإلزامية وكذلك غياب التعويضات عن المناطق النائية.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية وزارتكم التي ستعتمدها لمعالجة التوزيع غير المتكافئ للبنيات التحتية والموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جوابكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

التشخيص اللي درتيه تدار هاذي سنوات وبقى معطل حتى اليوم، على هذاك الشي علاش جاء الإصلاح الجذري ديال المنظومة الصحية، هاذ الشي كلو اللي تتقوليه اليوم سردتيه كلو غادي يجي في الإصلاح الجوهري واللي تيرتكز على 4 ديال الأمور:

- أولا، تعزيز العرض الصحي؛

- تثمين الموارد البشرية؛

- كذلك البرنامج المعلوماتي؛

- الوظيفة الصحية.

هاذو كلهم اللي هو برنامج اللي غادي تقوم به، إن شاء الله، هاذ الحكومة في إطار التوجيهات ديال صاحب الجلالة، باش نقطعو مع الماضي ونحدثو أمور جديدة اللي تتلاءم مع الخصوصيات ديال القطاع.

عارفين بأن القطاع عندو خصوصية اليوم، كلشي تيشهد به، واخذينا الخصوصية ديال القطاع، الحمد لله.

إذن هاذ الخصوصية خصها المكملات ديالها، اللي هي الوظيفة الصحية، هاذيك الوظيفة الصحية غادي تعطي مبادئ جديدة للمعنى ديال مهني ديال الصحة.

ثانيا، البعد الجهوي: اليوم إلى ما كانشي البعد الجهوي في التدبير ديال الشأن الصحي ما يمكن ليناش نخرجو من الأزمة اللي تنعيشو فيها وهاذ التوزيع اللي هو غير عادل، تنقولو غير عادل، ولكن إلى جيتي في الحساب تتلقى في المؤشرات راه الدار البيضاء والرباط وهذاك الشي راه ناقصين من الموارد الطبية والصحية، بعيدين، نظرا للكثافة السكانية، بحيث تنقبطو غير الرقم اللي هو تنقبطوه حافي وتنحاولو نعطيوه واحد التحليل.

فبالتالي راه هاذ الخصاص هذا راه كاين على المستوى الترابي كامل، ولكن بالمقاربة الجهوية تيمكن لنا بإحداث مؤسسات تكوينية اللي غادي تكون على حسب الخريطة الصحية والحاجيات ديال تلك المدينة، حتى المشكل المجتمعي غادي نحلوه، لأن دبا أشنو الفائدة أن نكونو في الرباط وفي الدار البيضاء ومن بعد تنقول له سير للبلاصة الفلانية، تيتزوج من هاذ البلاصة تيجي تيدير لك الله يخليك الالتحاق بالزوج والالتحاق بالزوجة؟ بالعكس إلى كنا تنكونو في الجهة، يكون التنقل غير داخل الجهة.

واحنا في هذا الإطار هذا ديال البرنامج الطبي الجهوي غادي نخدمو الجهة بهاذ الحركية وغادي نخدمو بهاذ المفهوم هذا.

على ذاك الشي علاش غادي يكون مركز استشفائي جامعي في كل جهة، هذا هو المبدأ ديالو.

المراكز ديال التكوين التمريضية في كل جهة، ذيك الساعات ما غنقدرش نقول لك راه من العام الأول غادي يبانو النتائج، يعني خصنا واحد خمس سنين باش النتائج.. واحنا عارفين بأن 2026 غادي نقدرو نتلاءمو مع التوصيات ديال المنظمة العالمية ديال الصحة ملي غادي نوصلو إلى 2.42 شخص لكل 1000 نسمة بالنسبة لمهني الصحة لكل 1000 نسمة، أنا تنقول طبيب ويمكن حتى الممرض نزيدوه.

فبالتالي هاذ الشي في 2026، في 2030 يمكن لنا نمشيو للأهداف ديال التنمية المستدامة، إذن الخلل اللي تتكلمي عليه والنواقص معروفة، احنا دبا بغينا اليوم أشنو هوما الحلول اللي نقدرو نخرجو باش نواكبو هاذ التحول هذا اللي غادي تدخل فيه هاذ الإصلاحات ديال المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلي يا أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيد الوزير،

إننا لا ننكر إرادتكم القوية في تحقيق الإصلاح المنشود عبر:

- خلق إستراتيجية جادة للنهوض بالقطاع، غير أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أنه من أولى الأولويات الرفع من الميزانية المرصودة للقطاع لتصل 10%، وذلك انسجاما مع توصيات منظمة الصحة العالمية؛

- التعجيل باعتماد خريطة صحية جهوية تحدد الحاجيات الحقيقية، وتمكن من توزيع عادل للموارد البشرية ومراجعة شاملة

للقانون الإطار 34.09؛

- تأهيل المستشفى العمومي حتى يصبح أكثر جاذبية واستجابة لانتظارات المواطنين وأيضا المهنيين؛

- إعادة هيكلة جميع المؤسسات الاستشفائية المتهالكة؛

- تثمين الموارد البشرية بصفتها رافعة للقطاع وتدبيرها جهويا؛

- تكوين عدد أكبر من المهنيين لدرء الخصاص وتوفير ظروف عمل جيدة؛

- الاهتمام بالطب الاستعجالي، خاصة في المناطق النائية؛

- اعتماد سياسة وقائية لتخفيف الضغط على المستشفيات وبالتالي تخفيف تكلفة العلاج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وشكرا على احترام الوقت.

السيد الوزير، تنظن استهلكتو..

إذن نمر إلى السؤال السادس، موضوعه: "نزيف هجرة الأطر الصحية إلى الخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السي شاكر، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أنتم ومعكم المغاربة وكلنا كنعرفو بأن الأطر والأدمغة المغربية اللي تتكون هنا بالمغرب وكتهاجر تشتغل في الدول الأخرى تكلف ميزانية المغرب الملايير.

إذن أشنو هوما الإجراءات اللي تلتزمو تتخذوها من أجل الحد أو وقف هذا النزيف ديال الأطر الصحية خارج المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الجواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

ماشي وزارة الصحة اللي تتشوف بوحدها، هذه مسألة أفقية تتعلق بجميع القطاعات وتتعلق بالحكومة وتتعلق بمسائل هي شاملة، فبالتالي اليوم اللي كنشوف علاش خصنا السؤال نحطو: علاش الناس كيهاجرو؟ هذا هو السؤال اللي خصنا نحطو، ماشي احنا كنكونوهم، راه دبا كتكونهم وكتصيفطهم غير للمناطق ما كيبغيوش يبقاو فيها لأنه كيبغيو يجيو يدخلو للمدن الكبرى، هذا سؤال هنا خصنا نحطوه، عاد نشوفو علاش اللي خرج على برا.

إذن كاين، هذه مسألة كلشي كيتشارك فيها باش يمكن لنا نعطيو، أولا، واحد الجاذبية للقطاع، اليوم لأن كيف كتشوفو أن الطبيب لما تيتخرج تيشد 8000 درهم، الحمد لله، في الآونة الأخير كانت الترقية ديالهم بذاك الرقم الاستدلالي 509، ولكن غير كافي وصلو لـ 12.000 درهم هاذ الشي غير كافي.

إذن خصنا في هذا الإطار ديال الوظيفة الصحية اللي غادي تخلي المغاربة لما كيتخرجو تيلقاو عندهم واحد الجاذبية، واحد التحفيزات يبقاو في البلاد ديالهم.

ثانيا، الناس اللي خرجوراه "حتى شي قط ما تهرب من دار العرس"، كلشي ما كرهوش يرجعو حتى هوما، لو كان يلقاو الأمور متوافقة ومتلاءمة مع التطلعات ديالهم غادي يبغيو يرجعو، ولهذا كان واحد إعادة النظر في واحد القانون اللي هو 131.13 اللي رجع قانون 33.21 كيحيد جميع المعيقات اللي كانو كيعرفوها المغاربة لما بغاو يدخلو يزاولو المهام ديالهم هنا تحيدت، غادي تخول لهم الإمكانية باش يمكن لهم يدخلو يزاولو.

ولكن هاذ الشي هذا كيخصو يتدار على المستوى الجهوي في إطار شراكات، في إطار توأمات، إذن هذا نداء لجميع الفاعلين على المستوى الجهوي باش يستقطبو الكفاءات والخبرات الأجنبية باش يمكن لهم يدخلو للبلاد، وزارة الصحة مستعدة تعامل معهم وتسهل عليهم الطريق.

إذن هذه الكفاءات باش ما يمكنش ليهم يهاجرو خصنا ما يمكنش نحبسوهم بزز منهم، انتوما عارفين، لأنه وخا يكون ولدك إذا سالا الدراسة ديالو غادي يقول لك بابا بغيت نمشي لألمانيا ولا نمشي لأمريكا غادي تقول له سير الله يعاونك أولدي، ولكن إذا لقى لا أولدي جلس هنا لأن عندك الظروف ديالك جد ملائمة وغادي تكون محفز، وغادي تخدم مزيان، وغادي تقري وليداتك، هذه هي الوظيفة الصحية اللي بغينا نخدمو عليها واللي غادي تجي في الإصلاحات الكبرى واللي تتجاوب مع جميع هذه التساؤلات ديالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للمجموعة المحترمة.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في إطار استعراض الإشكالية التي يعرفها قطاع الصحة، لابد من إثارة موضوع هجرة الأطباء المغاربة خارج البلاد، حيث لوحظ أن أكثر من ثلثي طلبة الطب في المغرب يفكرون في الهجرة إلى الخارج لتوفير تكوين ذي جودة وظروف عمل أحسن ومن أجل حياة أفضل، ما يثير مخاوف كبرى حول مستقبل قطاع الصحة في المغرب، وفق المختصين، حيث أفادت الدراسة التي نشرت في المجلة الأوربية للصحة العامة أن 71.1% من طلبة السنة الختامية في الطب بالمغرب ينوون الهجرة إلى الخارج، لافتة أن من بين كل 3 أطباء مغاربة ممارسين يوجد طبيب خارج البلاد، ما نعتبره في مجموعة العدالة الاجتماعية هدرا كبيرا للطاقات البشرية، أسطر على هدرا كبيرا بالملايير، في الوقت الذي تعرف فيه المنظومة الصحية الوطنية خصاصا مهولا، إذ تؤكد المعطيات أن النقص يتجاوز 32.000 طبيب و35.000 إطار تمريض.

وعليه، نلح على ضرورة اتخاذ عدة إجراءات استعجالية، من قبيل زيادة عدد المراكز الاستشفائية الجامعية.

المهم، السيد الوزير، هنا كنسألكم أشنو هي تكشفو للمغاربة على القيمة ديال الضياع، على القيمة ديال الهدر ديال الطاقات البشرية الطبية كيفما قلت سابقا اللي تكونت في المغرب وكتشتغل خارج المغرب.

فعلا، كلنا كنتساءلو معكم وبغينا نعرفو حتى الرقم إلا كان ممكن، السيد الوزير، أشنو هي الإجراءات ديالكم من أجل إصلاح التكوين في المجال الصحي ومراجعة شروط الولوج إلى كليات الطب والصيدلة لتخريج ما يكفي من الأطر الصحية التي من شأنها الاستجابة للحاجيات المتزايدة للدولة الاجتماعية المزمع، إن شاء الله، نوصلو إليها جميعا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.. شكرا.

إذن نمر إلى السؤال السابع موضوعه: "وضعية المراكز الصحية القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

التزمت الحكومة خلال برنامجها بتوفير رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطنين، ولا يمكن الحديث عن ضمان فعلية الحق في الصحة لجميع المغاربة دون الوقوف عند واقع البنيات التحتية والخريطة الصحية ببلادنا.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية المراكز الصحية القروية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

لازم ما نذكر بأن كاين واحد المخطط وطني لتنمية الصحة بالوسط القروي واللي كيهم 2088 مؤسسة صحية، إلى جانب وحدات الولادة بالعالم القروي التي يبلغ عددها 423 وحدة بالنسبة لـ 79% من مجموع الوحدات على المستوى الوطني، 79% في المجال القروي، هاذ المخطط تهدف إلى تعبئة استثمارات مهمة من أجل تقريب الخدمات الصحية من ساكنة المناطق النائية بالوسط القروي، هذا كله بهدف توسيع التغطية الصحية فهاذ المراكز الأولية، ويرتكز هاذ المخطط على 3 ديال المحاور رئيسية، اللي كترتبط بالتغطية الصحية المتنقلة ودعم كذلك التغطية الصحية الثابتة والمشاركة الجمعاتية في المجال الصحي، إضافة إلى الإسهام الكبير للوزارة في البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، وعارفين بأن الوزارة كتساهم بواحد مليار ديال الدرهم، واللي 14 مليون مستفيد يقطنون في 1066 جماعة قروية.

كذلك، سوف يتم تأهيل واحد الشبكة ديال مؤسسات الرعاية

الصحية الأولية فهاذ برنامج الاستثمار اللي داخل فهاذ الإصلاح ديال المنظومة، يعني التأهيل ديال المنظومة كذلك، واللي غادي يشمل تقريبا 1353 مؤسسة ديال الرعاية الصحية، اللي فيها أكثر من 60% اللي كتجلى فالمجال القروي، واللي غادي نرصدو ليها تقريبا، تقريبا واحد 850 مليون ديال الدرهم سنويا، على مدى 2 ديال السنوات وغيتم التأهيل ديال هاذ المؤسسات الصحية، الرعاية الصحية الأولية.

والوزارة كذلك كتبذل بعض المجهودات الأخرى لإعطاء الأولوية لهاذ المراكز الصحية القروية من حيث فتح المناصب المالية، وهي مناصب جديدة تقريبا 40% تقريبا من عدد المناصب المفتوحة للأطباء وطنيا، 70% كيمشي للمجال القروي، وهاذي معطيات أولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الوزير.

إن المستوصفات، السيد الوزير، تعرف تفاوتات كبيرة سواء على صعيد الأطباء أو الممرضين أو الأسرة، حيث يتم تسجيل توزيع غير عادل على المستوى الوطني بين جميع الأقاليم، فهناك مراكز صحية بعضها مغلق تماما والبعض الآخر يعرف تدهورا كبيرا ويفتقد لأبسط التجهيزات لتوفير العلاجات الأولية والتدخل لإنقاذ حياة المواطنات والمواطنين، وخاصة منهم في العالم القروي وفي المناطق الجبلية، مما يضاعف من معاناة هذه الساكنة ويحرمهم من حقهم الدستوري المتمثل في الولوج إلى العلاج، كما ينتج عن هذا النقص كذلك ضغط كبير على المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية.

السيد الوزير،

إن أهم المشاكل التي تؤثر سلبا على القطاع في مختلف الأقاليم والمندوبيات، بعضها يعود إلى ضعف الاعتمادات المالية المرصودة والبعض الآخر مرتبط بالحكامة والتسيير، وبالمؤهلات الذاتية للمسؤولين المحليين على المؤسسات الصحية، ويبقى السؤال المطروح:

كيف يمكن تحقيق الجاذبية المرجوة من المراكز الصحية العمومية وتوفير الحق في الصحة لجميع المواطنات والمواطنين، وخاصة الساكنة في المناطق الجبلية وبالقرى، في ظل التدهور المستمر لحالتها والنقص الحاد في الموارد البشرية وفي التجهيزات؟

لذا نطالبكم، السيد الوزير، بالتدخل العاجل والعمل على وضع استراتيجية لتدبير المراكز الصحية ووضع الحوافز لجذب الأطر الصحية للعمل في المناطق الصعبة، وإيلاء القطاع الأهمية التي يستحقها كقطاع استراتيجي منتج، خاصة وأن العالم يتجه نحو احتمال مواجهة أوبئة أخرى بسبب الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير باش نأكد على السيدة المستشارة المحترمة أنه الدولة تتقوم بواحد المجهود جد كبير في المجال القروي، كاين بزاف ديال البرامج متداخلة اللي فيها العدالة المجالية، وكذلك احنا مقبلين إن شاء الله على تعزيز الطب عن بعد فالمجال القروي، ولكن الموارد البشرية راك عارفة، راه غنبقاو نقولو هاذ الموارد البشرية دائما نبقاو نعاودوها ونكرروها حتى نكونو الخصاص اللي هو خاص، فبالتالي تتبقى المقاربة الجهوية هي الحل الأنجع.

إذن في إطار المقاربة الجهوية، كل جهة عندها المجال القروي ديالها والمجال الحضري ديالها وخص يكون واحد التضامن في إطار ديال التدبير ديال الموارد البشرية على المستوى الجهوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الثامن والأخير، موضوعه: "تحسين وضعية مرضى الإدمان على المخدرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الأستاذة شيماء، تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تأهيل المستشفيات العمومية لمواجهة متطلبات علاج الإدمان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أولا، لازم ما نذكر بأن كاين ارتفاع عالمي ديال أعداد المتعاطين والمدمنين على المخدرات، خصوصا بين المراهقين والشباب.

ونعطيك واحد الأرقام، هاذ الأرقام ضمن المواطنين من 15 سنة للفوق، تبلغ نسبة استعمال المخدرات 4.1%، والنسبة ديال التعاطي تختلف على حسب المادة اللي تستعمل للتخدير وهي القنب الهندي 3.94%، الاستعمال غير الطبي للأدوية ديال الأمراض العقلية (les psychotropes) كيستعملهم بعض الناس باش تيتخدرو بيهم وهي 0.18%، الكوكايين كتستعمل بـ 0.05%، المواد الأفيونية (l'héroïne) تستعمل بـ 0.02% وكذلك المتعاطين للكحول حاليا وهي 1.7%.

فهاذ الأساس، الوزارة وضعات واحد الاستراتيجية واللي متكاملة للتكفل بهاذ المضطربين على الإدمان، وهاذ الاستراتيجية من 2018 لـ 2022 واللي ترتكز على:

- تعزيز الصحة العقلية والوقائية؛

- والاكتشاف المبكر لاضطرابات استعمالات المخدرات؛

- تعزيز عرض العلاجات والرعاية للأشخاص المصابين بهاذ الاضطراب؛

- تعزيز المهارات للعاملين بالميدان؛

- التقليل من المخاطر المرتبطة بالمخدرات؛

- تعزيز الحكامة والشراكة في ميدان طب الإدمان؛

- رصد الظاهرة والتقييم والبحث العلمي في المجال وحماية حقوق الأشخاص المصابين باضطرابات استعمال المخدرات؛

- والحد من التمييز والوصم الذي يتعرضون له، (la discrimination) ما خصهاش تكون؛

- تعزيز كذلك عرض العلاج والرعاية للأشخاص المصابين باضطرابات استعمال المخدرات؛

- وتغطية الجهات بالمؤسسات الصحية المتخصصة.

اليوم كنوصلو على المستوى الوطني 18 مركز ديال محاربة الإدمان، 3 اللي هوما المستشفيات الجامعية و15 إقليميا وكاين مراكز جديدة اللي تتبنى إن شاء الله، 7 مراكز من بين هاذ 18 هي كلها كيخصو ليها (méthadone) تتعرفو (méthadone)، c'est comme ça qu'on traite, la toxicomanie, l'addiction à certaines drogues)، كاين 10 ديال الوحدات ديال طب الإدمان بالسجون كذلك، لأن ما يمكنش تكون على برا وما يكونش كذلك فالسجون.

كاين كذلك المتابعة في السجون بـ (méthadone)، هاذ المؤسسات السجنية كذلك اعتمدت الوزارة واحد السياسة ديال الإدماج، ديال التكفل لاضطرابات الإدمان ضمن مؤسسات الرعاية الأولية، يعني حتى فـ (les centres de santé) كنخصصو لهم واحد الخلايا للتتبع ديال هاذ الناس، على الأقل المهم هو فين ما مشى خص يلقى اللي يتصنت له ويلقى اللي يعطيه الدواء، هذا هو المضمون من هذه الإستراتيجية اللي غادي تستوفي في 2022 ويمكن تتجدد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

في ظل تفشي مجموعة من مظاهر الإدمان في صفوف الشباب، وخاصة بالوسط المدرسي، وما تشكله هذه الظاهرة من مخاطر على الصحة الجسدية والنفسية للمدمنين وعلى أسرهم والمجتمع بشكل عام، فلم تعد الحملات التحسيسية وحدها كافية للتصدي لهذه الآفة، بل يجب التركيز بشكل كبير ومستعجل على المقاربة الصحية والإدماجية للمدمنين من خلال النهوض بأوضاعهم داخل مراكز العلاج.

فباستثناء المستشفى العسكري محمد الخامس، نجد أن هذه المراكز قليلة على المستوى الوطني، وتتمركز غالبيتها في المدن الكبيرة، فهي تعرف مجموعة من الاختلالات التي تعيق قيامها بأهدافها المنشودة، حيث تعرف خصاصا مهولا في الأطر المتمرضة والطبية، ناهيك عن تدني خدمات النظافة، إضافة إلى الاكتظاظ الذي تعرفه بعضها.

السيد الوزير المحترم،

نرى أنه من المهم العمل على بناء مراكز جديدة في إطار احترام المقاربة المجالية، على الأقل مركز متكامل لمعالجة الإدمان على مستوى كل جهة، لأن الإدمان واقع معاش يهدد المجتمع ويضاعف من معاناة أسر المرضى، كما يجب التركيز على إعادة تأهيل المراكز المخصصة للتكفل بالاضطرابات الإدمانية وطب الإدمان، وتوسيع خدماتها لتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية التي قد تكون هته الفئة في حاجة ماسة لها، لتمكينها من العناية اللازمة، كما يجب أن توفر هته مراكز العلاج النفسي للمستهدفين، خصوصا الأطفال والمراهقين والشباب وضمان الرعاية والمواكبة البعدية لهته الفئات، مع ضرورة فصل طب الإدمان

عن الطب النفسي.

وفي نفس السياق، ندعو إلى الاعتراف بالإدمان بوصفه مرضا يتطلب علاجا قابلا من الناحية القانونية للتكفل به من طرف هيئات الضمان والتأمين الصحي والحماية الاجتماعية، مع ضرورة العمل على مراجعة الإطار القانوني المنظم للتغطية الصحية وتحيينه، مما سيمكن من توضيح طبيعة اضطرابات الإدمان والتحديد الدقيق لتصنيفاتها، باعتبارها أمراضا تستدعي علاجات حتى تتمكن الأسر من ضمان العلاج لأبنائها في أحسن الظروف، دون إثقال كاهلها بمصاريف العلاج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وشكرا للسيد الوزير، شكرا على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل الآن للسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، حول برنامج "مدن بدون صفيح" واللذان تجمعهما وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه: "برنامج مدن بدون صفيح".

تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تسريع برنامج مدن بدون صفيح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه: "مآل برنامج مدن بدون صفيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي علي.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

انطلق برنامج مدن بدون صفيح منذ سنة 2004 بكونه برنامجا شاملا موجها إلى مجموعة مدن الصفيح بالأوساط الحضرية، وقد حقق بعض أهدافه، إلا أننا نسجل أن أزيد من 152.000 أسرة بمختلف المدن لازالت تعاني من السكن الصفيحي.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي المقاربة الحكومية لتسريع إنجاز برنامج مدن بدون صفيح؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزيرة، نشكرك على الحرص على الحضور والإسهام رغم الإكراهات، ولا حرج أن تجيبوا انطلاقا من المكان ديالكم.

شكرا.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا، السادة المستشارين، على هذا السؤال.

كما قلتو، السيد المستشار، هاذ البرنامج انطلق فـ 2004 ويشكل إحدى أهم الأولويات ديال الحكومة لتأثيره الإيجابي على التنمية والعيش الكريم للمواطنين.

الأهداف اللي سطر هاذ البرنامج فسنة 2004 في أفق 2010، هو باش تستافد 270 ألف أسرة بناء على الإحصاء ديال 2004، وذلك في أفق 2010، والإعلان على 85 مدينة بدون صفيح في أفق 2010 ولحد الساعة يالاه وصلنا 59 مدينة.

واش يمكن لي، السيد الرئيس، نطلب واحد الاستثناء، نبقى جالسة، نظرا للظروف الصحية ديالي؟

السيد رئيس الجلسة:

أنا قلت لك لا حرج أنك تجلسي السيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أعتذر للجميع لظروفي الصحية.

لحد الساعة أعلنا على 59 مدينة بدون صفيح، ورغم ذلك راه كاينة هاذ الظاهرة رجعت فبعض المدن، وكان من الصعب باش نحققو هاذ الأهداف ديالنا فـ 2010، نظرا للظاهرة والدينامية اللي مرتبطة بنسبة التمدن ومرتبطة بالهجرة، فلذلك صعيب علينا نحققو واحد الرقم نهائي ونوصلو ليه ونوصلو لهاذ الأهداف، وخاصة أن هاذ المشروع

كيعرف واحد المجموعة ديال الإكراهات، وهاذ البرنامج كيعرف إكراهات:

- أولا، كيفما قلنا الانتشار المستمر للسكن الصفيحي، كيولد(propagation permanente)؛

- إشكالية الإحصاء، وكيصعاب علينا فهاذ عملية الإحصاء باش نحققو نتائج، إلى وقت ما جينا وحصينا وتزاد من بعد شهرين، إلى ما درناش عملية الترحيل كيصعاب علينا باش نلقاو الحل بطريقة مباشرة؛

- كذلك، النقص في العقار وخاصة فالمدن الكبرى، وخصكم تعرفو بأن من 2004 لدبا اللي استغليناه هي 29 ألف هكتار لهاذ البرنامج ومازال ما وصنا لنتيجة، 29 ألف هكتار من العقار العمومي، وهاذ الشي اللي غادي يفرض علينا باش نمشيو في تصور جديد؛

- كذلك، من بين الإكراهات اللي كاينة، كاين الضعف ديال القدرة الشرائية للسكن، كتعرفو البرنامج تبنى بالمساهمة ديال المستفيدين، وفبعض المناطق المستفيدين ما عندهومش الإمكانيات باش يحققو الاتفاقية؛

- ضعف كذلك الإلتقائية ما بين الشركاء، ولكن احنا جد سعداء بوزارة الالتقائية اللي غادي تعاونا فهاذ الإلتقائية وتخلق دينامية جديدة فالحكامة إن شاء الله.

وهاذ الشي هو اللي كيفرض علينا باش ننطلقو في رؤية جديدة، أشنو هوما الحلول؟

فيما يتعلق بالأسر المتعاقد بشأنها:

- أولا، تسريع إنجاز المشاريع، وأنا كنجتمع تقريبا كل أسبوع مع المؤسسات المعنية باش نسرعو بوثيرة إنجاز هاذ المشاريع؛

- ثم تسريع عملية الترحيل، وكتعرفو بأن كتدوز تحت مسؤولية السلطات المحلية؛

- والمواكبة الاجتماعية باش العملية تدوز بطريقة سليمة، رغم أن هاذ السنوات الأخيرة كان واحد البطء في عملية الترحيل، نظرا للظروف الصحية واللي جعلتنا ما كنرحلوش واحد العدد كبير، ولكن راه عاودت نطلقات الدينامية مع هاذ الحكومة الجديدة.

فيما يخص الأسر غير المتعاقدة بشأنها: وهي اللي فالحقيقة المشكل الحقيقي والتصور كذلك الجديد.

- أولا، وهاذ الشي انطلقنا فيه اعتمدنا على التكنولوجيات الجديدة لضبط الإحصاء، كنستعملو (des drones, ils fichent des territoires)، كيكون عندنا واحد الإحصاء وكيمكن لينا واحد المواكبة، واحد المراقبة شهرية ديال هذاك العدد، وقت ما تزادت شي حاجة كيمكن الإصلاح ديالو؛

- خلق سجل وطني موحد يحصر المستفيدين، كتعرفو بأن واحد الفئة من هذاك المواطنين فئة صغيرة كتستغل بعض الفرص وكيمكن لها تستافد فواحد المنطقة ومنطقة أخرى، لأول مرة انطلقنا فواحد السجل وطني موحد اللي غادي يعطينا أسماء المستفيدين على صعيد المملكة، إن شاء الله؛

- إعادة الإسكان في عين المكان أو في المحيط في حدود الممكن، باش ما باقيش نرحلو الساكنة خارج المنطقة ديالها، وتولي قطيعة بينها وبين محيط العمل ومحيط المدرسة ديال الأبناء ديالها، وكنحاولو نمشيو فهاذ المقاربة.

- والحل الحقيقي وتنعتبرو بأن حل إيجابي، وانطلقنا فيه في مدينة تمارة وعاطي النتائج ديالو، هو تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام، اللي تيولي القطاع الخاص هو اللي تينجز الشقق لفائدة هذيك الفئة ديال الساكنة، وفي بلاصت ما نجزو احنا هاذ الشقق ونشرفو على العملية ونستغلو عوتاني العقار العام اللي احنا محتاجينو في الصناعة ومحتاجينو في أوراش أخرى، كيولي هو تيجي بقع أرضية ديالو تيحقق المشروع، واحنا كدولة تنستافدو من هذاك المشروع.

وكذلك خصنا نوسعو القاعدة ديال الشركاء، وفي هاذ التصور الجديد دخلنا الجهات باش تكون واحد الرؤية جهوية ديال هاذ المشكل، لحد الساعة عدد المستفيدين تيتجاوز 300 ألف، 300 ألف أسرة بغلاف مالي ديال 40 مليار واللي تتساهم فيه الوزارة ب10 مليار، مع الأسف باقي 150 ألف أسرة اللي مازال ما استفدات من هاذ البرنامج، 60 ألف منها في طور المعالجة، وفي سنة 2022 وقعنا جوج اتفاقيات، الغلاف المالي ديالهم مليارونصف اللي غادي تساهم الوزارة ب300 مليون، واللي غادي تهم 12.613 أسرة.

اللي مهم تعرفوه كذلك، هو 70% من هاذ الظاهرة كاينة في مجموعة ديال المدن، 70% كاينة ما بين تمارة، الدارالبيضاء، مراكش، سلا، جرسيف، العرائش والصخيرات، وذاك الشي علاش قررنا باش غادي نركزو على هاذ المناطق قبل ما نشتتو الجهود ديالنا.

وفي هاذ الإطار تنشكر وزير الداخلية اللي تيواكب معايا سلسلة الاجتماعات في إطار اللجنة المركزية باش نحاولو نسرعو من وثيرة هاذ البرنامج المهم واللي تيرد الكرامة للمواطن، وآخر اجتماع كان في 11 ماي 2022 وتكلمنا على جهات الرباط- سلا- القنيطرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما تعلمون، فإن مشكل السكن الصفيحي مشكل عمر لسنوات ببلادنا، ولضعف الرغبة السياسية عند الحكومات السابقة فإن برنامج مدن بدون صفيح عرف تأخرا ملحوظا، مما ساهم بشكل مباشر في تزايد هذه الظاهرة.

اليوم كيف ما تتعرفو، السيدة الوزيرة، في المدن كتمارة كما ذكرتو فاس جرسيف فيها أحياء صفيحية تعد الأكبر في المغرب، وعلى سبيل المثال من الأشياء السلبية التي ورثتموها عن الحكومة السابقة - كان الله في عوانكم انتوما ومجموعة من القطاعات الوزارية الأخرى - هي الموافقة في أبريل سنة 2021، أي السنة الفارطة على قرار إيواء وضم أسرتين في بقعة واحدة بالحي الصفيحي الضخم الحمرية بمدينة جرسيف، واللي الساكنة ديالو تعد في آخر إحصاء هي 12.063 أسرة، الشيء الذي نعتبره حيفا في حق هذه الساكنة، حيث لا يعقل، السيدة الوزيرة، أنه في نفس المدينة وفي نفس البرنامج 4 أحياء اللي هي حي غياطة، وحي دوار الليل، ودوار سيدي محمد بن أحمد، وجزء من الحمرية، استفادو من بقعة لكل أسرة واحدة وتجي الحكومة السابقة وتفرض قرار ديال ضم أسرتين في بقعة واحدة، خاصة مع الخصوصية اللي تتعرفها المنطقة ثقافيا 2 ديال الأسر ما يمكنش يسكنو في نفس السكن.

لذلك، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، نطالبكم، السيدة الوزيرة، وبإلحاح بإعادة النظر في هاذ القرار المجحف في حق هاذ الساكنة وتمكينها، أي كل أسرة من بقعة واحدة، أسوة بباقي أحياء المدينة في هاذ البرنامج، وكذلك ننوه بالتجاوب الإيجابي لشخصكم ولوزارتكم في هاذ الملف، وكلنا أمل في إيجاد الصيغة والتركيبة المالية المناسبتين لحلحلة هذا الملف، خاصة وأن المشكل ديال العقار ما عندناش في جرسيف الأراضي السلالية موجودة، تتبقى غير واحد المجهود مالي مع باقي الشركاء باش نحلو هاذ الإشكال.

النقطة الأخيرة، السيدة الوزيرة، هي بأنه خصنا نعرفو أنه إلى ما سرعناش بالحل ديال هاذ المشكل تنتكلمو على 12.000 أسرة، اليوم تنتكلمو على 12.000 في غضون 3 سنين أو 4 سنين راه غنهضرو على 20 أو 30% ديال السكان أو الأسر الإضافية، خاصة وأنه كنتكلمو على أسر مركبة، من أسرة واحدة راه غيخرجو 2 أو 3 ديال الأسر، لذلك كنطلبو أنكم تقومو بمجهود إضافي مع باقي الشركاء لوضع حل نهائي لهاذ الحي الذي يعد أكبر حي في الجهة الشرقية، خاصة وأن الساكنة ديالو تعيش ظروف مزرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي علي.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية، أود أن أتقدم إليك بالتنويه ومن خلالك إلى كافة الأطر العاملين في الوزارة التي تشرفين على إدارتها على المجهودات التي يبذلونها من أجل القضاء على آفة الأحياء الصفيحية، وأود أن أذكرك، السيدة الوزيرة المحترمة، أنه حسب التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، فإنه على الرغم من المجهودات التي بذلت منذ سنة 2004 في إطار برنامج مدن بدون صفيح، والتي مكنت إلى حدود سنة 2018 من معالجة حوالي 280.000 أسرة، إلا أن هذا البرنامج لازال يواجه صعوبة في المضي بالسرعة المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة والتمكن من القضاء النهائي على أحياء الصفيح.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما لا يخفى عنك أن أهم هاجس يؤرق بال الأسر المغربية في الوقت الراهن، إلى جانب التعليم والصحة والتشغيل، هو إيجاد السكن اللائق في محيط نظيف، يتوفر على البنيات التحتية الأساسية من طرق وحدائق ومرافق ترفيهية وتهيئة مناطق تخصص للأنشطة الاقتصادية المختلفة ومختلف وسائل العيش الكريم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الكلام عن التدابير التي اتخذتها الوزارة لمحاولة استئصال السكن العشوائي تجرنا لطرح السؤال المتعلق بتقييم أساسي لمجال السكن الاجتماعي لمعرفة مدى استفادة الفئات المعنية والمستهدفة في إطار البرنامج السكني الذي تدعمه الدولة، غير أن الملاحظ أن الآلاف من الوحدات السكنية من فئة 250.000 درهم لم يستفد منها المعنيون بها رغم الشروط الموضوعية للاستفادة، علاوة على أن السكن المنخفض التكلفة من فئة 140.000 درهم يعاني من إشكالية التسويق.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، فإن الاهتمام اليوم يتعين على أن ينصب على تسريع إنجاز البنية التحتية الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمرافق الحيوية والاقتصادية، بالموازاة مع استمرار القضاء على الظاهرة.

السيدة الوزيرة،

إنه ولكي نحد من الهجرة نحو المدن والقضاء على الدور الصفيحية، حان الوقت للعمل على إصلاح الترسانة القانونية المتعلقة بالتعمير،

عبر دمج النصوص المتعلقة بالتعمير في مدونة واضحة، وإرساء سياسة التعمير بالعالم القروي بشكل يندمج مع المدن الصغيرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذه بعض من الأفكار والاقتراحات التي ارتأينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نساهم بها من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن للسؤال الآني الثالث موضوعه: "تفعيل مقتضيات القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات الحكومية المعتمدة لتفعيل مقتضيات القانون 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء وانعكاساته على تجويد التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

جوابكم، السيدة الوزيرة، من مكانكم بطبيعة الحال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار على سؤالكم.

كما لا يخفى عليكم، القانون موضوع السؤال الذي صدر في أواخر سنة 2016 جاء بمقتضيات مهمة، الغاية منها:

- أولا، تحديد وتوضيح المسؤوليات في مجال المراقبة؛

- ثانيا، تسريع مسطرة المتابعة القضائية ضد المخالفين؛

- ثالثا، تكريس البعد الوقائي لمنظومة المراقبة لتفادي المخالفات في مجال التعمير والبناء؛

- ثم تجاوز الاختلالات والنواقص التي كانت تشوب منظومة المراقبة والارتقاء بالمشهد العمراني والمعماري ببلادنا.

ما تم إنجازه، بذلت الوزارة مجهودات كبيرة من أجل الإسراع بإصدار مشاريع النصوص التطبيقية ديال القانون 66.12 وفق مقاربة تشاورية مع القطاعات الوزارية المعنية.

ولعلمكم، السيد المستشار، فقد تم في هذا الإطار استصدار النصوص التنظيمية التالية:

- المرسوم رقم 2.19.409 يتعلق بتحديد كيفية مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، تاريخ 24 فبراير 2020؛

- ثم المرسوم رقم 2.17.395 المتعلق بدفتر الورش في تاريخ 5 يوليوز 2021؛

- ثم أخيرا، النص التطبيقي اللي هو قرار المشترك بين الوزارة ديالنا ووزارة الداخلية رقم 792.22 الذي يحدد نماذج الوثائق المتعلقة بمراقبة وزجر المخلفات في ميدان التعمير والبناء، واللي تنشر في الجريدة الرسمية 7091 بتاريخ 16 ماي 2022.

هذا هو آخر نص كان منتظر، راه تنشر وغادي يتفعل، ومن شأن هذا القرار تعزيز منظومة المراقبة من خلال فتح إمكانية تعيين مراقبين جدد تابعون للسادة الولاة والعمال والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم الشامل والواضح، وكما تعلمون يعتبر العقار رافعة أساسية للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وهو ما أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال رسالته السامية التي وجهها للمشاركين في المناظرة الوطنية حول "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التي انعقدت في مدينة الصخيرات يومي 8-9 دجنبر 2015، كما دعا جلالته إلى الانكباب على مراجعة وتحديث الترسانة القانونية المؤطرة للعقار بشقيه العمومي والخاص، فيما يضمن حماية الرصيد العقاري وتثمينه.

كما لا يخفى على أحد، فالمشهد العمراني ببلادنا يتسم بنوع من المشاكل أو التناسق العمراني، حيث توجد في العديد من المدن المغربية أحياء وأبنية غير منظمة من حيث شكلها أو ارتفاعها أو لون واجهاتها، باستثناء مدينة مراكش طبعا، أو من حيث احترامها للمقتضيات القانونية، وأحيانا لا تراعي السلامة العامة للسكان.

ومن أجل التحكم في عملية التوسع العمراني نتيجة الضغط الذي ذكرتم، الذي أصبحت تعرفه الأنسجة الحضارية بسبب النمو الديمغرافي كذلك والهجرة القروية، كان لابد من تنظيم المجال من خلال وضع ضوابط قانونية، التي ذكرتموها، ومن تم فإن الجانب القانوني لميدان التعمير يكتسي أهمية خاصة، بحيث يهدف القانون 66.12 إلى تمكين بلادنا من نص قانوني يتجاوز القصور الذي يعرفه نظام المراقبة والزجر في مجال التعمير والبناء، عبر تعزيز الحكامة في هذا المجال، من خلال تجميع المقتضيات الزجرية المتناثرة بين النصوص القانونية المنظمة لقطاع التعمير بالمغرب.

أشكركم على ذكر، كذلك يعني النصوص اللي ذكرتوها، لكي يكون لهذا القانون جدوى لابد من وضع أجهزة مراقبة واضحة المعالم ومحددة في اختصاصات ومتمتعة بصلاحيات واسعة مع وجود مسطرة واضحة وفعالة لضبط المخالفات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا شك أن تجربتكم الناجحة كعمدة لمدينة مراكش لولايتين، ومعرفتكم العميقة بمجال التعمير وكذا المشاكل التي تواجه المواطن وأنواع المخالفات وأياديكم النظيفة وكفاءتكم العالية في التدبير، كل هذا سيمكنكم من نقل تجربتكم الغنية في هذا المجال، لذا فأملنا أن تبسطوا أكثر مساطر الرخص في المجالين القروي والحضري، وكونوا على يقين، السيدة الوزيرة المحترمة، فالمواطن إذا تأكد من أنه لن يجد صعوبة في استخراج الرخص، فكونوا على يقين أنه لن يفكر في مخالفة قوانين البناء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة الوزيرة، في إطار ما تبقى من الوقت.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت غير نغتنم هذه الفرصة باش نقول لكم كذلك بأن تشتغل الوزارة إلى جانب وزارة الداخلية والمحافظة على تعديل المرسوم بتسوية الوضعية، واللي غادي تسمح لنا إن شاء الله نسويو أكبر عدد الوضعية ديال الناس اللي عندهم هاذ المخالفات، غادي نمددو المهلة وغادي نبسطو الشروط ديال هاذ المرسوم باش تسوى الوضعية، ولكن فاش غادي نسويو الوضعية غادي يتطبق القانون بطريقة صارمة، لأن ما يمكن لناش نمشيو في نوع من العشوائية داخل بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الموالي في نفس المحور، موضوعه: "وثائق التعمير".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي بودس.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لرفع العوائق التي تطرحها وثائق التعمير، خصوصا على مستوى العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جوابكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال ديالكم المهم.

احنا كنعتبرو بأن وثائق التعمير وثائق أساسية للتنمية والتوازن الترابي.

أكيد، بدون هذا التخطيط وبدون هذه الوثائق تيصعاب علينا باش يكون عندنا واحد الاستباقية في التصور الاقتصادي والاجتماعي وحتى في البنيات التحتية ديال التراب ديالنا وكذلك في العرض السكني، فلذلك نعتبرو بأن هاذ وثائق التعمير خصنا نستمرو فيها.

لحد الساعة 1503 جماعة.. من أصل 1503، 1259 مغطاة بوثائق التعمير، ومن أصل 1282 جماعة ترابية قروية، 1112 مغطاة بوثائق

التعمير، أي بواحد النسبة ديال 87% اللي مغطاة، وتنعتبربأن في الوزارة من الأولويات ديالنا اللي تنحرصو عليها يوميا هو باش يخرجو هاذ وثائق التعمير على المستوى ديال الوطن وديال المملكة ككل، والدليل هو في ظرف 6 اشهر ديال هذه السنة خرجنا 51 وثيقة التعمير مصادق عليها 34 (PA[2])..و17 (PDAR[3]).

رغم ذلك، احنا راه واعيين كليا بأن المصادقة على هذه وثائق التعمير فيها واحد البطء ثقيل جدا فيما يخص المسطرة، وكذلك عرفنا بأن هاذ وثائق التعميرناقصة من المرونة.

وفي هذا الإطار، خرجنا واحد الدورية في 01 مارس 2022 تنطلبو من الوكالات الحضرية باش يعممو في جميع الوثائق الجديدة واحد القاعدة ديال (le fixe et le variable) اللي تيعطيونا الإمكانيات والميكانيزمات باش تكون أكثرمرونة وباش نتماشاو مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ديال التراب اللي فيه الوثيقة، وهذا غير البداية باش نسهلو الأمور، ولكن في نفس الوقت احنا راه تنعاودو النظر في النص القانوني ككل، لأن ما يمكنش هذه الوثائق خصهم 6 سنين باش يتفعلو وخصهم 113 توقيع وخصهم واحد (la rigidité) 10 سنين ما تيمكن لناش نعاودو فيهم النظر، هذا ليس قرآنا منزلا، قانون غادي نعاود فيه النظروغادي نتشاورو فيه جميعا إن شاء الله، وتنتمناو الله يوفقنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب وعلى الصراحة.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد محمد بودس:

إيوا السيدة الوزيرة قالت كلشي في الحقيقة، ولكن هذا ما كيمنعش، السيدة الوزيرة، المشكل اللي واقع دبا حاليا بالخصوص في العالم القروي ماشي هي المراكز، المراكز عندها تصاميم التهيئة ديالها، هو المحيط ديال الجماعة فين كيبنيو الناس، فين كيفرضو عليهم هكتار، ولا هذا هو المشكل فين كاين.

احنا في الحقيقة متبعين الخطوات اللي كتقوم بها الوزارة، ومتبعين كذلك الدورية اللي في النهاية ديال دجنبر اللي وزعتيو على المستوى ديال الوكالات الحضرية باش يعيدو النظر في الملفات اللي كانت مرفوضة واللي القيمة ديالها تقريبا فات 47 مليار، هذي فيها إمكانيات كبيرة بالنسبة للدولة، بالنسبة للتشغيل، بالنسبة للحركة الاقتصادية في البلاد، ولكن هذا تيجعلنا ضروري تيخص ما يعرف.. وكانت البداية في 2005، وهي كنظن المدونة ديال التعمير، هاذ الشتات اللي واقع على المستوى ديال النصوص القانونية تيخصو يتجمع في واحد المدونة باش تعرفو بالضبط أشنو اللي خصنا نديرو.

كذلك، السيدة الوزيرة، احنا ما نكرهوش تمشي الوزارة في الاتجاه بما يعرف (les plans d'aménagement évolutif)، ما يبقاش ذاك القضية ديال التشدد فيما يخص (l'interprétation).

دبا تيشوفو بعض المناطق كل منطقة منطقة، كل واحد تيفهم القانون على حساب الكيفية كيف تيشوف هو، تيخصنا هاذ التوضيحات إما تدار في إطار واحد الدورية باش يكون العمل على المستوى ديال الجهات يكون موحد، وكذلك هذا ما تيمنعش على أساس أنه في وقت ما مرة مرة يكون هناك تشاور على المستوى ديال الأقاليم والجهات باش يمكن لنا نشوفو كيفاش نزيدو بهاذ القطاع، لأن القطاع هو أكبر مشغل، أكبر مستثمر وإلى ما كانش كما تيقولو اسميتو (quand le bâtiment va, tout va)، راه دابا (le bâtiment est en panne)، ما كاين والو.

ولذلك، على الأقل على المستوى ديال الترخيص فيما يخص القضية ديال المدن الصغرى بالخصوص راه كاين إشكال، وإشكال كنظن راكم عارفنها وعارفين اللي اسميتو.. احنا تنشوفو هاذ الشي وتنواكبوه من خلال الدوريات، تقريبا ما كتدوز واحد المدة حتى تتجي دورية تفسد الدورية الأخرى.

إذن احنا اللي تنطلبو هو تمشيو للقدام وهاذ وثائق التعمير تكون عندها وثائق التعميريكون عندها واحد المرونة، خصوصا على المستوى ديال.. ما ندويش أنا على واحد العدد ديال المشاريع الكبرى ديال الدولة، وإنما على الأقل فيما يخص القضية ديال بعض القرى والمدن، لأن الهدف نهار الأول من الوثائق التعمير على المستوى ديال البوادي هي خلق نواة المدينة ديال المستقبل، مركزديال الجماعة تنخلقو منه واحد النواة ديال واحد المدينة، هذاك الشي ما مشاش، أولا لضعف البنية التحتية اللي كاينة موجودة؛ بالطبع الطرقات حتى في..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب، السيدة الوزيرة، في حدود ما تبقى من الوقت.

تفضلوا.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على الحماس ديالكم.

وأنا حاملة معك هاذ الهم لأن هاذ الشي اللي قلتي كله واقع وعارفينو وما يمكن ليناش نبقاو غادين بدورية بدورية، وفي هاذ الإطار راه بغيت نعلم بأن إن شاء الله في شهر يوليوز غادي ننطلقو في حواروطني وجهوي

[2] **P**lan d'**A**ménagement

[3] **P**lan de **D**éveloppement des **A**gglomérations **R**urales

مهم اللي غادي يشمل كاع هاذ المواضيع، وخاصة هاذ الإشكال الحقيقي ديال وثائق التعمير.

ما يمكن ليناش نتصرفو مع العالم القروي كيف تنتصرفو مع العالم الحضري، كل واحد عندو الخصوصيات ديالو واحنا كمغاربة تنطمحو باش يتنمى العالم الحضري والعالم القروي، وإن شاء الله جميع غادي نتشاورو وناقشو ونتمناو باش نخرجو بهاذ المدونة اللي طامحين لها كاملين باش نبسطو على المغاربة فهم التعمير وكذلك (l'importance) والإيجابية ديال قوانين التعمير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل الآن إلى السؤال الخامس، موضوعه: "السكن الموجه للطبقة المتوسطة".

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة، تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتطوير العرض السكني الموجه للطبقة المتوسطة، نسائلكم، السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تنأكد لك اليوم بأن المغرب في حاجة لعرض سكني جديد في إطار مقاربة جديدة، كما تتعرفي السيدة المستشارة، تعطات الانطلاقة من طرف صاحب الجلالة نصره الله في سنة 2010 لواحد البرنامج اللي هو السكن الاجتماعي، وانتهى في 2020، من 2020 لدبا مازال ما عندناش برنامج جديد، وهاذ البرنامج مكننا من إنجاز 600.000 وحدة سكنية و100.000 باقي في طور الإنجاز في أفق 2026 اللي هي نهاية الاتفاقيات.

تعلمون كذلك، بأن كان واحد البرنامج للطبقة الوسطى الذي انطلق في 2013، واعتمد على التسهيلات فيما يخص التسجيل والتحفيظ، واللي مكن من التعاقد لإنجاز ديال 11.000 وحدة سكنية غير فقط التعاقد لإنجاز، ولكن ما عندناش الأرقام باش نعرفو شحال تنجز من هاذ عدد الوحدات، هذا يعني بأن هذاك الرقم ضعيف وضعيف جدا، وخاصة أن آخر الدراسات تتبين لنا بأن الطلب الشامل وصل إلى مليوني وحدة و70% منها الطبقة الاجتماعية والمتوسطة.

فلذلك، أبشرك خيرا، السيدة المستشارة، بأن تجاوبا مع هذا الطلب ولتشجيع الاستثمار، تشتغل الوزارة على برنامج جديد بمقاربة جديدة، نقترح فيها عروضا للطبقة الأكثر هشاشة، الطبقة الاجتماعية والطبقة المتوسطة، والتي سيتم إن شاء الله العرض ديالها داخل هذه المؤسسة التشريعية من بعد ما كملنا المشاورات مع المهنيين والفاعلين المحليين والجهويين إن شاء الله في إطار هذا الحوار الوطني، اللي غادي من بين المحاور اللي غادي نناقشو، غادي نناقشو المسألة متاع (l'offre de logement) الهدف من هذه المشاورات ماشي المشاورات فقط من أجل المشاورات، ولكن باش نحاولو نقربو ما بين العرض والطلب، ونحفزو المستثمر وكذلك نشجعو المستفيد، إلى ما كانتش هاذ عملية التشاور غادي نطيحو في برنامج فاشل، والفكرة منه ماشي هي نجيبو بكم برنامج وتتسمى الوزارة دارت برنامج، احنا اللي تيهمنا هو نستهدفو واحد الساكنة وإن شاء الله تنخرط معنا داخل هذا البرنامج وهذا هو طموحنا وتنتمناو باش في القانون المالية تاع 2013 (المقصود: 2023) نجيبو شي عرض اللي يعجبكم وتصوتو لنا عليه كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب للفريق المحترم، الأستاذة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لا يمكننا إلا تجديد تنويهنا بالعمل المتميز الذي تقومون به، السيدة الوزيرة المحترمة، في هذا القطاع الاستراتيجي، ونؤكد دعمنا لكم ووقوفنا إلى جانبكم في مباشرة الإصلاحات الضرورية لإحداث التغيير المطلوب.

السيدة الوزيرة،

غير خاف عليكم ما تعرضت له الطبقة المتوسطة وعلى امتداد 10 سنوات الماضية من إنهاك منهجي استهدف قوتها اليومي، وجعلها تعاني وتئن جراء بعض التدابير الموازناتية التي تم اتخاذها دون التفكير فيها ولا في مصالح أبنائها.

واليوم فإن الطبقة المتوسطة تتطلع بكثير من الآمال إلى نتائج العمل الحكومي الذي يواجه تداعيات ظرفية عالمية صعبة، ومع ذلك لابد من إبداع الحلول لدعم الطبقة المتوسطة في وجه موجات الغلاء.

لذلك فإننا، السيدة الوزيرة، نتطلع إلى أن تقوموا بالإعلان عن برنامج أو برامج خاصة بالطبقة المتوسطة تضمن لها السكن اللائق، وتكفيها ذل القروض المجحفة وتعيد لها الأمل والاستقرار النفسي والاجتماعي.

وإننا عندما نقول ذلك، نقوله ونعرف أن إحداث تحول استراتيجي في سياسة السكن بالمغرب أمر ليس بعزيز على المرأة الاستثنائية، خبرت عمل القرب فبرعت فيه وخبرت العمل العام وأقبلت عليه بكل عطاء ونكران الذات.

وقصد إغناء النقاش العمومي حول هذا الموضوع، نقترح عليكم، السيدة الوزيرة، عقد لقاء دراسي حوله، يسمح لجميع مكونات المجلس بالإدلاء بآرائها ومقترحاتها لبلورة عرض سكني جديد يليق بطموحات الطبقة المتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى السؤال السادس، موضوعه: "منح رخص البناء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي المداني.

المستشار السيد المداني املوك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل بإخراج رخص البناء في الوسط القروي لتشمل كافة تراب المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

احنا واعيين كليا بأن ما يمكن لناش نطبقو نفس المساطر والمعاملات فيما يخص العالم القروي والعالم الحضري، كما قلت السيد المستشار.

وفي هاذ الإطار، الوزارة خرجت واحد المجموعة ديال الدوريات لتبسيط هاذ المساطر بناء على المادة 34، 35، 36 من القانون 12.90.

أشنو هوما هاذ التدابير وهاذ المساطر؟ هي اللي سمحت لنا باش نزلو على ذيك مساحة هكتار، لأن ذاك القانون تيقول مساحة هكتار، المادة 46 تتقول مساحة هكتار وما نتجاوزش 2%، هاذ المساطر هي اللي تتسمح لنا نهبطو على هاذ المساحة هكتار، وغادي نعطيكم الأرقام اللي تيبينو، الحمد لله، هاذ الإجراءات اللي عندها تأثير إيجابي، الحرص على عدم إلزام المواطنين بوثائق تقنية وقانونية وإدارية غير ضرورية، ثم تحديد مدارات الدواوير غير المغطاة بوثائق التعمير باش إلى درنا هاذ الوثائق تنسمحو للترخيص أقل من ذيك المساحة ديال هكتار.

اللي تيبين لنا فاش درنا التقييم ديال هاذ الدورية، تيتبين لنا بأن ما تيتطبقوش بنفس الطريقة في جميع مناطق المغرب.

فلذلك، انطلقنا في واحد عمليات التحسيس، وإن شاء الله، في شهر يوليوز غادي ننطلقو بقافلة موجهة للمواطنين والمهنيين، باش تفسر لهم أشنو هوما حقوقهم وكيف يطبقو هاذ الإجراءات، لأنهم الإجراءات كاينين ولكن ما تتفعلش بنفس الطريقة، هذا يعني بأن حتى المهنيين وحتى الإدارة مازال ما فهمت هاذ الميكانيزمات اللي خصنا نبسطو لهم ونفسرو لهم باش يتعممو.

التعميم، كيف ما قلت لكم، المواكبة في تفعيل المساعدة التقنية والمعمارية، تتعرفو بأن الوزارة دارت واحد المساعدات تقنية، توقعو 6 الاتفاقيات مع 6 الجهات، الجهة الوحيدة اللي تفعلت فيها هي بني ملال، هاذ القافلة حتى هي غادي تمكننا، غادي نعاودو النظر في ذيك المسطرة باش نزيدو نبسطو نعطيو البلانات للمواطنين، باش يمكن لهم يمشيو للولوج لهاذ التراخيص بسهولة.

تقديم الدعم لتمكين ساكنة العالم القروي من الحصول على رخص البناء وكذلك في التصور، اللي فات هضرت لكم عليه اللي تنشتغلو عليه باش ندوزو النص القانوني، إن شاء الله، في الشهور المقبلة، ديال 12 وكالة حضرية في كل جهة، بغينا نديرو قطب داخل هاذ الوكالات الحضرية مختص بدراسة ملفات العالم القروي، لأن لحد الساعة نفس الأجهزة هوما اللي تيدرسو الحضري والقروي، هاذ الشي غير ممكن، واحنا واعيين بهاذ الشي، وراه غادي ينطلقو.

غير باش نعطيكم بعض الأرقام: ما بين أكتوبر 2021 وأبريل 2022

تقريبا 16.000 ملف اللي تدرست اللي تتمثل تقريبا 32% ديال جميع الملفات على الصعيد الوطني، 66% حظيت بالموافقة بدون اللجوء إلى لجنة الاستثناءات واللي تترتبط ببقع أرضية تقل مساحتها 1000 متر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

هل من تعقيب؟

تفضل السي المداني.

المستشار السيد المداني املوك:

لابد أن ننوه بعرضكم القيم والمفعم بالغيرة الصادقة على هذا القطاع، ومنوهين بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها منذ توليكم تدبير هذه المسؤولية الحكومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الحكومة التزمت في برنامجها بالعمل على تأطير التعمير والبناء بالعالم القروي، من خلال وضع برنامج للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسة المجالية بالعالم القروي، في الوقت الذي لازالت فيه هذه العملية لحد الآن مجرد التزام.

نسائلكم عن التدابير المتخذة لتنزيله، بحيث أن تأطير التعمير والبناء يجب أن يستجيب لخصوصيات العالم القروي وتطلعات الساكنة في ضمان سكن لائق، بعيدا عن التعقيدات المسطرية والتي أوقفت البناء من خلال وقف إعطاء الرخص، بحيث أن الشروط الملائمة لاستقرار الساكنة أصبحت مغيبة وتشجع على الهجرة القروية.

لذا، فإننا نطالبكم بتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بالتعمير والبناء، تيسير الولوج للسكن القروي مع رفع معاناة الساكنة في إطار سياسة مندمجة بعيدا عن الإجراءات الترقيعية التي تكتوي بنارها الساكنة كما هو الوضع بإقليم تنغير خاصة جماعة.. (كلام غير واضح).. التي أصبحت عملية وقف البناء تؤرق الساكنة وتهدد استقرارها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا أخفي عليكم سرا بأن هناك احتقان الساكنة، مؤكدين على ضرورة إقرار وضع خاص في العالم القروي سيساهم في بلورة كل الحلول الممكنة لإصلاح قطاع التعمير عموما، مبرزين أهمية الإسراع في إخراج مدونة للتعمير، تنسجم مع الخصوصيات المغربية وتخدم مصلحة الوطن والمواطنين وتجيب عن الأسئلة التي تحرجنا جميعا.

لذا نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بالقيام بعملية شاملة مستعجلة لحث الدوائر في العالم القروي، تجنبا للاستمرار في التمدد على حساب الأراضي الفلاحية من جهة، وتسهيل التدخلات العمومية للحد من النقص في مجالات التجهيزات الأساسية والمناطق العمومية، إعادة الاعتبار لمؤسسة رئيس الجماعة وخصوصا القروية في ميدان التعمير، وتعزيز دور المجالس في الأخذ برأيها بعدما تم تجريدها من جميع الصلاحيات، في هذا الإطار أجرت مضمون البرنامج الحكومي بخصوص تقديم التصاميم المجانية لفائدة ساكنة العالم القروي مع احترام الخصوصية الجغرافية لكل إقليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال ما قبل الأخير في هذا المحور، موضوعه: "عدم احترام تصاميم التهيئة واتخاذ قرارات خارج المسطرة القانونية تخرق تصاميم التهيئة الحضرية للمدن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الوزارة الوصية عن قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة من أجل حث المجالس الجماعية على احترام تصاميم التهيئة، وعدم اتخاذ قرارات خارج المسطرة القانونية تخرق تصاميم التهيئة الحضرية للمدن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على السؤال ديالكم.

اسمح ليا في البداية بغيت نذكر بمسطرة الترخيص للبناء طبقا للميثاق الجماعي، رئيس الجماعة كيرخص بعد الرأي الملزم للوكالة الحضرية إلى جانب ممثلي قسم التعمير والعمالة وممثلي المصالح الخارجية، كل حسب اختصاصه.

في حالة وجود وثائق التعمير، تعتمد الوكالة الحضرية على هاذ إبداء الرأي، إلى كانت الوثيقة تطبق الوثيقة.

في حالة غياب هذه الوثيقة، يتم اللجوء إلى في العالم الحضري تفعيل الفصل 28 من القانون 12.90 واللي تيسمح لرئيس الجماعة باش يرخص تماشيا مع المحيط.

في العالم القروي يتم تطبيق المادة 46 من القانون 12.90والمواد 34 حتى لـ 36 من المرسوم التطبيقي ديال هاذ القانون، مع إمكانية الاستثناء في المشاريع الاقتصادية في إطار لجنة الاستثناءات التي يدعو لها الرئيس، واللي تيترأسها المفتش الجهوي ديال التعمير وتيحضرو ليها ممثل السلطة وكذلك ممثل السلطة الحكومية لوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز.

إلى كانو خروقات، القانون والميثاق الجماعي في المادة 64، تحدد العقوبات واللي تتمشي من العزل حتى للمحاكمة، ولكن هذا ماشي اختصاص الوزارة، ماشي من اختصاصنا باش نفعلو هاذ المواد، كاينة وزارة الداخلية تتصيفط المفتشية وتيراسلو الرئيس، والرئيس خصو يجاوب وبالمناسبة - إلى اسمحتي ليا السيد المستشار - أنا بغيت نهني أغلبية ديال الرؤساء النزهاء، وخاصة في العالم القروي اللي تيكونو عندهم إدارة فيها نقص من الأطر، ما كاين مهندسين، بعض المرات ما تيكون حتى التقنيين ورغم ذاك الشي تيتجاوبو وتيتقاتلو وتيمشيو يجربو وتيدقو على الوكالة الحضرية وتيلقاو الحلول للمواطنين، وهاذو هوما رؤساء الجماعات اللي تنعرف أنا، أغلبيتهم غاديين فهاذ الاتجاه، واحنا ماشي أصحاب الاختصاص فيما يخص العقوبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم.

طبعا نتفهم ما جاء في الجواب ديالك حول الاختصاص ديال وزارة الداخلية فهاذ الشأن، ولكن راه كاين إشكال حقيقي فهاذ الموضوع ديال خرق ديال التصاميم التهيئة، خاصة عندما يتعلق بالمدن العتيقة.

كيف كنعرفو جميع العناية اللي كتحظى بها المدن العتيقة من طرف صاحب الجلالة، والحرص ديالو، شفنا هاذ الشي فمراكش، شفناه فطنجة، حتى على استعادة الأسماء ديال الأزقة والأحياء اللي كانت فالمدن العتيقة.

اليوم، ونعطيك مثال، السيدة الوزيرة، على سبيل المثال لا الحصر، المدينة ديال شفشاون، المدينة العتيقة سرطان ديال الإسمنت، باسم هاذ الاستثناء وأحيانا بغض الطرف وأحيانا بتواطؤ مكشوف، كنشوهو التراث الحضاري ديال مدننا، لأنه المدن العتيقة يفترض التعاطي مع العمران فيها بمنطق ابن خلدون، لأنها كتشكل عنوان ديال الدولة، عنوان ديال التقدم، عنوان ديال الحضارة، ملي كنقولو احنا دولة اللي العمق ديالها التاريخي يمتد لـ 14 القرن، فالدليل هو هاذ المدن العتيقة.

منين كنحولوها إلى مسخ إسمنتي، ومنين كنحولوها إلى مجال ديال الإثراء غير المشروع، فهنا خص كل سلطة تتحمل المسؤولية ديالها.

السيدة الوزيرة،

أنا استمعت للمرور ديالك فإحدى القنوات الإذاعية وقلت إنك كتمقتي "باك صاحبي"، فغادي نكونو معاك، وغادي نتمناولك التوفيق، لأنه حقيقة كترأسي واحد القطاع اللي مع كامل الأسف يشكل بنية قائمة الذات ديال المحسوبية وديال الفساد وديال استغلال النفوذ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل من تعقيب، السيدة الوزيرة، في حدود ما تبقى من الوقت؟

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

ما يمكن لي غير نكون متفقة معاك 1000% فيما يخص المدن العتيقة، هوما كيمثلو الذاكرة ديالنا والتاريخ ديالنا، وما يمكن لناش نتصارفو معهم بعشوائية، ولكن إلى جينا نشوفو أغلبية ديال المدن العتيقة وخاصة المدن العتيقة الكبرى، لحد الساعة راه ما عندهومش تصاميم التهيئة، مراكش للمثال ما عندهاش تصميم تهيئة فالمدينة العتيقة، وذاك الشي علاش كنسرع.

أكيد هاذ القطاع فيه مع الأسف كيف واحد المجموعة ديال القطاعات، ولكن نظرا لـ (la valeur économique) ديال هاذ القطاع كاين تلاعبات، كاين.. ولكن كنقول اليوم اللهم نزربو وندیرو وثائق التعمير، وخا ماشي 100% مقادة، اللهم مقادة بالنص ولا ما تكونش مقادة ولا ما تكونش كاع، الغياب هو الخطورة، غياب وثائق التعمير هو الخطورة، هو اللي كيخلي الباب مفتوح للاستثناء، هو اللي كيخلق أزمات، واللي كيكسر التوازنات الترابية ديالنا والاجتماعية ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال الثامن والأخير في هذا المحور، وموضوعه: "تصور الحكومة لإصلاح منظومة التعمير والإسكان بالعالم القروي".

تفضل السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم المجهودات المبذولة لتطوير منظومة التعمير والإسكان ببلادنا، إلا أن المناطق القروية والجبلية لا تزال في حاجة إلى رؤية خاصة ومقاربة منصفة.

وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول تصور الحكومة لإصلاح منظومة التعمير والإسكان بالوسط القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إن إصلاح منظومة التعمير والإسكان بالعالم القروي تعتبر من الأولويات ديال الوزارة وديال هاذ الحكومة، على اعتبار أن العالم القروي يشكل أكثر من 90% من التراب الوطني ديالنا، فلذلك ما يمكن لينا غير نتكلفو بيه ونستثمرو فيه.

بالنسبة لقطاع التعمير قلت لكم واحد المجموعة فالأجوبة ديال الأسئلة الأخرى، واحد المجموعة ديال التدابير اللي انطلقنا فيها منها تنظيم هاذ القافلة التحسيسية اللي غادي تعمم هاذ المساطر اللي تخذاو باش يتطبقو بنفس الطريقة على الصعيد الوطني.

كذلك، نشتغل مع وزارة الداخلية وتنتمناو باش تخرج هاذ الدورية عن قرب على المزيد من تبسيط المساطير في العالم القروي ووضع تصور جديد للمساعدة التقنية والمعمارية بالعالم القروي.

فيما يخص الإسكان، هدف الوزارة خلال هذه الولاية الحكومية هو بلورة مشاريع تنموية تراعي خصوصيا المجال القروي، وراه حاضر معنا السيد الوزير ديال الاستثمار، فاش كنا تناقشو الميثاق أنا أكدت بزاف على الفكرة ديال التراب، الاستثمار داخل التراب، والسيد الوزير والسيد رئيس الحكومة، مشكورين، تجاوبو معنا كوزارة إعداد التراب، إطلاق دراسات من أجل إعداد مخطط جهوي للسكن لأول مرة، لأول مرة هاذ الوزارة انطلقت في مخططات للسكن، لأن تنوضعو سياسات عمومية في غياب معطيات جهوية، هاذ المخططات، إن شاء الله، هوما اللي غيعطونا المعطيات باش نوضعو استراتيجية اللي تتماشى مع واقع ديال كل جهة، ديال كل منطقة ديال كل إقليم.

كذلك، نشتغل في جيل جديد من الشراكات والاتفاقيات برؤية موحدة مع جميع الفاعلين وخاصة الجهة، ما يمكن لينا احنا المركز يشتغل في اتجاه والجهة تتشتغل في اتجاه، بغينا نديرو هاذ الالتقائية باش إن شاء الله نتجاوبو مع انتظارات العالم القروي كفاعلين موحدين، إعادة تصور جديد للتدخل في إطار سياسات المدينة، تتعرفو بأن سياسة المدينة طريقة باش تتدبر طريقة تقليدية، غير تنوقعو اتفاقيات ما عرفناش شحال وقعنا، ما عرفنا فين غادين، ما عرفنا فين بغينا نوصلو.

هاذ الشي عاودنا فيه النظر وكملنا واحد كناش التحملات اللي غادي يسمح لنا نخططو أهداف ونحققو أهداف وندير التقييم ديال السياسات العمومية الحقيقية، وما نديروش فقط الزبونية بسياسة المدينة، ولكن نقيسو المغربي في العمق ديالو في العالم القروي في الأحياء الهشة.

كذلك الإعطاء للمراكز القروية الصاعدة، وأنا تنعرف بأن سنين واحنا أنا كنت برلمانية آنذاك تنسمع حتى أنا المراكز الصاعدة، المراكز غادي ينطلقو هاذ السنة في 12 مركز نموذجي، هو البرنامج كان عاطي 77، انا اعتبرت بأن تنفضل ندير 12 واحد في كل جهة، نجحوه نشوفو النواقص ديالو عاد نعمموه، وراه إن شاء الله اتفقنا مع الجهات أشنو هوما هاذ المراكز وغادي نبداو نفعلوها ونغيرو تصاميم التهيئة باش ياخذو بعين الاعتبار هاذ الحاجيات ديال هاذ المراكز الصاعدة واللي غادي تهم 127 ألف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

حشومة عليك السي فؤاد !

السيد رئيس الجلسة:

أنا تجاوزت، مرحبا يالاه، واحد 10 ثواني، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الله يوفقنا جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، من باب الواقعية والموضوعية التي تميزدوما مواقفنا في الفريق الحركي، والتي لا نربطها بالمواقع العابرة، ولا يمكننا إلا أن نسجل أهمية المجهودات التي بذلتها الدولة وكافة الحكومات المتعاقبة لتطوير منظومة التعمير والإسكان ببلادنا، في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأحكام الدستور، التي تجعل الحق في السكن من المقومات الأساسية للعيش الكريم لجميع المغاربة.

وفي نفس الإطار، نسجل مجموعة من النواقص في السياسات القطاعية، سواء من حيث الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي، ولا من حيث البرامج وغياب المعيار المجال في اعتمادها، حيث تظل المناطق القروية والجبلية خارج دائرة الأوليات.

السيدة الوزيرة،

احنا تصنتنا للأجوبة ديالكم بإمعان، لأن في الحقيقة كلها الأجوبة والأسئلة اللي كانت تتصب في هاذ الاتجاه، اليوم احنا تنطبقو واحد القانون اللي هو تيتفرض على حي الرياض ولا على أنفا، ولا على كيليز في مراكش وتنفرضوه على واحد في الدوار ولا في واحد المنطقة اللي هي جبلية، هذا لا يعقل السيدة الوزيرة.

انتوما قلتو، السيدة الوزيرة، بأن كاينة واحد العدد ديال الدوريات اللي مشات لأسميتو.. وهاذ الدوريات احنا بعدا ما تنعرفوهاش، كلها تيقراها كيفما بغى، ولهذا جا في الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة، بأنه هاذ مدن الصفيح تتولد، وشكون تيولدها السيدة الوزيرة؟ هذوك الناس اللي هو كانت واحد العائلة ساكنة في واحد الدار، كانو الناس، وتتعرفو العائلات الأب تيكونو معه 7 العريسات ولا 8 في دار وحدة، اليوم لا، ما بقاش هاذ التقليد، كل ولى واحد.. وهاذ الأب مسكين راه واحد بالعائلة يالاه عندو نصف خدام ولا، إلى بغى يعطي لذاك السيد نص خدام فين يعيش هو ووليداتو ولا شي دويرة في المستوى تنوضو احنا تنبيعو هذيك الدورية وتيمشي يدير براكة في المدينة، وهذا هو اللي قلتي، السيدة الوزيرة، تيخلق لكم مشاكل بجانب المدن، هذا راه تنعرفوه كلنا.

كذلك، السيدة الوزيرة، دويتو على الاتفاق على وثائق التعمير، وثائق التعمير احنا تنعرفو احنا كرئيس جماعة يالاه عندي جوج مراكز اللي عندهم وثائق التعمير، والجماعة راه فيها 40 كيلومتر على 40 ما يمكنش هذاك الدوار غنحرموه باش يبني، وعندنا احنا واحد العدد ديال الساكنة اللي هي تتخدم في البحر ما تتبغيش تهاجر للمدينة، تتبغي تبقى حتى هي في الدوار ديالها وفأسميتو.. باش تبني حتى هي دويرة في المستوى وتعيش بكرامة وتعيش أسميتو.

ولهذا تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، راك تفهمتي المسائل لأن أنت بنت الميدان ودوزتي واحد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة والمثمرة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة والمكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية حول "تقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من باسطي السؤال، السيد الرئيس..

الأستاذة هند، تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي استراتيجية الحكومة لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائيات المشاريع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

أولا، أستسمح على أخذ الكلمة مرة ثانية، وهذا خارج على إطار إرادتي.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على تفاعلكم وعلى تجاوبكم الذي نعتبره، واسمحولي هذا راه تعقيب، أستسمح لأن مشينا نشوفو الوزيرة، اسمحو اللي.

ما هي الإجراءات الحكومية لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع؟

فعلا تنتمنى الوقت..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال الآني الثالث موضوعه: "الإجراءات الحكومية المتخذة لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

السي عبد اللطيف، تفضل، السي الأنصاري.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

سؤالي، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتمدها وزارتكم لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع لتحسين مناخ الأعمال في بلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الموالي في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية وزارتكم لتحقيق التقائية السياسات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الخامس موضوعه: "استراتيجية الحكومة لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا أحد يمكنه إنكار أن مناخ الأعمال ببلادنا وأجل الأداء في تحسن مستمر، وذلك بسبب الاستقرار السياسي والأمني ببلادنا وبفعل المجهودات المبذولة على الصعيد التشريعي والقانوني، كما مكن توجيه الاستثمار العمومي إلى تحسين تنافسية الاستثمار بالتراب الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية، وحسب آراء الخبراء فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور ملحوظ خلال بداية هذه السنة، بارتفاع قد يصل إلى 8%، لكن الظروف الاقتصادية العالمية التي لم تتعاف بعد من تداعيات الوباء وانضافت إليها الأزمة الروسية الأوكرانية، الشيء الذي سبب حالة ركود اقتصادي عالمي مرفوقا بالتضخم وارتفاع الأسعار.

سؤالنا السيد الوزير:

هل من إجراءات تحفيزية للاستثمار؟

وما هي سياسة الحكومة لتمنيع المكتسبات الوطنية في الاستثمار من التقلبات العالمية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني والأخير في نفس المحور، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة مريم، تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات الحكومية المتخذة لتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع.

تفضلو السيد الوزير.

السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، قبل كل شيء، أود أن أشكركم جزيل الشكر على هذه الفرصة التي سنقدم لكم من خلالها تصور الحكومة حول الالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

في هذه الوزارة الجديدة كنعتبرو المهام ديالنا كمحور أساسي إلى المنهجية التشاركية التي تشتغل بها كل المؤسسات والقطاعات والفاعلين.

تسعى الحكومة من خلال هذه المنهجية إلى تنزيل سياسات عمومية متجانسة ومتكاملة ومتناسقة، تعتمد على الحكامة الجيدة وترشيد النفقات العمومية وتسريع وثيرة الإنجازات وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تمكن المغرب خلال 20 سنة الماضية من تحقيق نتائج إيجابية بالعديد من السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وعلى سبيل المثال استراتيجية تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، كما أحرز المغرب تقدما ملموسا في قطاعات التجهيز والنقل والطاقات والفلاحة والصناعة والسياحة وكذا خدمات ذات جودة عالية، كل هذا جعل من المغرب بلدا قادرا على التنافسية وفتح الأبواب للاستثمارات.

وللمزيد من الفعالية والارتقاء بالسياسات العمومية، يجب القيام بإصلاحات وتعديلات لمواجهة التحديات وبناء مرحلة جديدة من الازدهار، كما حث على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه لافتتاح للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية 11، وهنا يأتي دور الالتقائية والتقييم للحصول على سياسات عمومية ناجعة وفعالة.

ولتنزيل هذا التوجه، لابد من القطيعة التامة مع طرق الاشتغال بشكل فردي ومنعزل بدون تنسيق مع المؤسسات الأخرى.

وفي هذا السياق، هناك ضرورة ملحة لتبني طرق عمل حديثة بآليات وميكانيزمات فيما يخص الالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

أولا، بالنسبة لالتقائية السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الالتقائية خصها تولي سلوك جديد في تدبير الشأن العام، في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثية للالتقائية:

1- البعد الأفقي الشمولي؛

2- البعد العمودي القطاعي؛

3- وأخيرا، البعد الترابي الجهوي.

ومن أجل ذلك، تقوم وزارتنا حاليا بتوظيف أطر وكفاءات جديدة وخلق إدارة مختصة لبناء منظومة إدارية جديدة قادرة على تنزيل وتفعيل السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، نحن بصدد وضع إستراتجية وطنية متكاملة، سيتم التشاور فيها مع جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، عبر لجان عمل بين القطاعين، هدفنا الأساسي هو تحقيق الالتقائية وفقا للنموذج التنموي الجديد وكذا البرنامج الحكومي، ولهذا نشتغل

على عدة محاور:

1- اعتماد التنسيق الاستباقي في بلورة السياسات العمومية؛

2- وضع نظام اليقظة الإستراتيجية بين الأطراف المكلفة بإعداد وتدبير السياسات العمومية وتقييم نجاعتها وانسجامها وتكاملها.

أما فيما يخص الشق المتعلق بتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود من خلال تقييم السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية ترسيخ ثقافة التقييم لتحسين السياسات العمومية، وذلك من خلال:

1- إعداد مقاربة منهجية، شاملة ومندمجة لتقييم السياسات العمومية؛

2- العمل على القيام بتقييم دوري للسياسات العمومية من أجل التحقق من فعاليتها ونجاعتها؛

3- وأخيرا، اقتراح توصيات من أجل تحسين فعالية السياسات العمومية.

إن منهجية هذه الوزارة هو تسيير ومواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بتنزيل وتتبع السياسات العمومية، وفي هذا الشأن بذلت بالفعل جهود كبيرة لترسيخ ثقافة الأداء بالإدارة العمومية من خلال الإصلاحات الأخيرة التي عرفها قانون المالية، والتي تهم تحسين فعالية السياسات القطاعية من خلال العمل على التقائيتها وربط النفقات بالنتائج.

نريد من خلال هذه الممارسة أن نرسخ مبدأ الحكامة الجيدة خلال كل المراحل، وذلك قبل وأثناء وبعد تنزيل السياسات العمومية.

وفي الختام، أدعوكم للعمل سويا من أجل إنجاز هاذ الورش الوطني الذي يستلزم تضافر جميع الجهود لبلوغ الأهداف المنشودة، خدمة لانتظارات المواطنات والمواطنين، تماشيا مع التعليمات والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يحضر معنا الآن السيد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمعية السيد رئيس مجلس المستشارين.

(تصفيق الحضور)

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذة هند تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات اللي قدمتو في الموضوع.

وأول شيء كنهنؤو الحكومة على التصور اللي جات بيه حول التقائية المشاريع، بحيث أنه في هيكلتها وضعت قطاع خاص بالالتقائية وتقييم السياسات العمومية، وهذا فحد ذاتو واحد التدارك للنقص اللي عرفتو التجارب الحكومية السابقة، لأن مجموعة من المشاريع ومجموعة من الاستراتيجيات كانت تفتقد لهاذ النقطة المحورية، حيث نجد مثلا قطاعات، خصوصا فالمجالات التنموية وفي المجالات الاقتصادية عرفت تعدد تدخلات مجموعة من القطاعات لنفس الساكنة بنفس الطريقة ومن خلال نفس البرامج، وكنوجدو أن قطاع يتدخل في أمر ما ويأتي قطاع آخر ليتدخل في نفس المشروع، فلا تكون له الجدوى المرجوة، إذن هذا في حد ذاته كان مضيعة للوقت وللمجهود ولاستراتيجية العمل.

السيد الوزير،

نحن لا ننقص من الاستراتيجيات السابقة، ولكن غياب جانب الالتقائية ديال الاستراتيجيات، خصوصا في الجانب الاجتماعي، حيث كنا نشهد تعدد الفاعلين الحكوميين والمؤسساتيين فهاذ الجانب: التعاون الوطني، وزارة التضامن، محاربة الأمية، وبعض البرامج الاجتماعية لبعض القطاعات الوزارية، التي كانت تتدخل بنفس الطريقة ونفس المنهج وفي نفس المناطق، وهنا كنبغي نوه بواحد البرنامج خلال الولاية السابقة اللي يمكن نعتبروه كمرجع بالنسبة لالتقائية السياسيات للسياسات العمومية، وهو البرنامج الملكي لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، اللي بين واحد الطريقة جديدة في التعاطي مع الجانب الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية.

يعني كتمشي لواحد المنطقة ومن تماك يتم تحديد جماعات على أساس معيار حاجياتها للبنيات الأساسية، وبعد ذلك يتم تدخل جماعة، جماعة بطريقة مندمجة، واليوم كنشهدو النجاح ديال تدخلات هاذ البرنامج، وهذا بالفعل ما نحن في حاجة إليه.

حاليا، عندنا استراتيجيات كبيرة، استراتيجيات اقتصادية واجتماعية مهمة في المغرب، اعطات الأكل ديالها ولا ننكر ذلك، ولكن إذا حققنا الإلتقائية بين هته التدخلات وبين هذه الاستراتيجيات، المردودية والنتائج ستكون أفضل بكثير.

في الأخير، نهنئ السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة على المجهودات المبذولة فهاذ المجال، ونأمل أنه التصور ديالكم لتقييم السياسات العمومية ولتحقيق التقائية المشاريع والتقائية التدخلات القطاعات الحكومية يكون عندو الأثر الإيجابي على المؤشرات السوسيو اقتصادية لبلادنا، لضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويين الوطني والمجالي ولتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على تفاعلكم وعلى جوابكم، الذي نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، أنه يجسد الرغبة السياسية الواضحة للحكومة لفتح ورش تقييم السياسات العمومية وضمان التقائية المشاريع العمومية بما يخدم الدولة الاجتماعية التي تعد رهانا استراتيجيا للمملكة المغربية.

كما نثمن المجهود المبذول من قبل وزارتكم لتفعيل الاختصاصات الدستورية والتنظيمية التي أنيطت بكم، السيد الوزير، ونحن واعون بحجم مسؤولية تقييم السياسات العمومية وضمان التقائها بعد أكثر من عشر سنوات من تغييب سياسي لمفهوم "التقييم" كآلية حكومية تهدف إلى تجويد خدمات المرافق العمومية والرقي بنجاعة السياسات العمومية، وهو ما لا يحتاج إلى دليل لإثباته.

إننا متفائلون أن تضطلع الوزارة بمهامها الدستورية والتنظيمية على مستوى حسن إعداد استراتيجية التقائية، كما قلتم، السيد الوزير، بين القطاعات الحكومية وعلى إعداد آليات الالتقائية بما يضمن أن تصبح الالتقائية شرطا أساسيا في أي برنامج أو مشروع حكومي.

كما نأمل أن تضمن وزارتكم تكامل وانسجام السياسات العمومية عبر تعزيز تتبع تفعيل الالتقائية السياسية العمومية بما يعني حسن تتبع اللجان الوزارية والجهوية عند وأثناء وخلال تنفيذ مختلف السياسات والبرامج والمشاريع.

وإننا في حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن عملكم، السيد الوزير المحترم، وندعوكم إلى المزيد من التشاور مع مختلف المتدخلين والمؤسساتيين والانفتاح على المؤسسة التشريعية التي راكمت تجربة على مستوى تقييم السياسات العمومية.

كما ندعمكم كذلك إلى تعزيز المبادرات التشاركية مع المجتمع المدني المعني بمختلف السياسات العمومية، مع التسريع بتفعيل المنظام (l'organigramme) الجديد لوزارتكم الموقرة، والذي يحدد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أهمية الالتقائية، وهذا شيء يثمنه الجميع صراحة هذا القطاع الذي أنيط بكم، والذي تشتغلون فيه بكل جد، ونحن كفريق استقلالي لا يمكن لنا إلا أن نثمن ربط هذا قطاع الالتقائية وتقييم السياسات العمومية بالاستثمار، وهذا من الأهمية بمكان لسن وتنفيذ المشاريع لإنجاز السياسات العمومية، وهذا من مخرجات النموذج التنموي الجديد.

الالتقائية أيضا تهدف إلى تحسين ظروف الاستثمار ومناخ الأعمال، وهنا أود الوقوف عند مناخ الأعمال اللي هو شرط من الشروط الأساسية، وكما تعلمون فالمغرب الحمد لله خطا خطوات مهمة في هذا المضمار، وارتقى إلى مراتب متقدمة قاربنا المرتبة 50 عالميا وهذا في حد ذاته إنجاز، إلا أن هذا الإنجاز والآن كما نعلم فالبنك الدولي قام بمؤشر جديد لتصنيف الدول في سلم مناخ الأعمال وهو ما يسمى (Business Enabling Environment) عوض (Doing business)، والذي يعتمد على نقطتين محوريتين أساسيتين: تقنيات الرقمنة المعتمدة مثل الشباك الوحيد الرقمي والمعوقات كالتغطية والصبيب ديال شركات الاتصال، وأيضا النقطة الثانية والأساسية للاستدامة البيئية، كمثال على ذلك تقييم الرخص البيئية والتحفيزات الجبائية وما إليها.

كما تعلمون، فهذا التصنيف الجديد أكد على معايير متعددة وأنا أظن بأنه الالتقائية من الأهمية بمكان أن تواكب هذه المعايير كلها بطريقة موحدة لكي لا يؤثر ذلك على تصنيف بلدنا في السلم الدولي.

من هذه المعايير لابد من ذكرها: خلق المقاولات، الولوج للعقار، سلة الربط بشبكات خدمات الماء والكهرباء، تدبير اليد العاملة، الولوج للتمويل، التصدير والاستيراد، التضريب، فك النزاعات، المنافسة في سوق الأداء، وآجال الأداء كما تعلمون هذا من الأهمية بمكان بالنسبة لمناخ الأعمال.

وكمثال على بعض المعيقات التي كانت تعترض الحكومات السابقة، فالمخطط الأخضر مثلا كان برنامجا ناجحا بكل المقاييس، إلا أنه ناخذو على سبيل المثال لا الحصر جهة درعة - تافيلالت التي كانت عنده آثار سلبية بالنسبة للفرشة المائية وبالنسبة للموارد المائية، وهذا يدخل في صميم ديال عدم الالتقائية مثلا، ناهيك على عدم معالجة الفلاحة المعيشية في جهة درعة – تافيلالت..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تعقيبكم السي يوسف، تفضل.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر، السيد الوزير، على جوابكم.

لقد وضعت السياسات العمومية مصلحة المواطن على رأس أولوياتها، حيث عرفت بداية سنوات 2000 بروز تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية، مما أدى إلى اعتماد جيل جديد من السياسات العمومية، يرتكز على مصلحة المواطن منها: المفهوم الجديد للسلطة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، محاربة الأمية، محاربة الرشوة.

كما جاء دستور سنة 2011 في سياق خاص يولي أهمية كبرى للمواطن في جميع سياسات الدولة، وأخص بالذكر ترسيخ الحقوق السياسية الديمقراطية، حرية التعبير، الجهوية، ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما وضع النموذج التنموي الجديد في صلب السياسات العمومية والبرامج الحكومية التي تهدف إلى وضع جيل جديد من البرامج، موجهة أولا وأخيرا إلى المواطن على وجه الخصوص، تعميم التغطية الصحية، الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير،

على ضوء ما سبق ذكره، تواجه بلادنا على غرار العديد من دول العالم العديد من التحديات التي يجب العمل على إيجاد حلول مبتكرة لتجاوزها، خاصة ضعف نسبة النمو على الرغم بأن نسبة الاستثمار الوطني تعتبر من الأعلى عالميا 22% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، مما يسائلنا جميعا عن نجاعة هذه السياسات العمومية.

هذه الإشكاليات أصبحت تفرض اعتماد أنماط جديدة لتدبير الشأن العمومي بأساليب مبتكرة، حيث يجب العمل على ضمان التقائية مختلف السياسات والبرامج القطاعية كمنهج جديد في وضع السياسات العمومية، حيث من الضروري أن يظل مفهوم الالتقائيات مرتبطا بقوة بعاملين أساسيين لحكامة السياسة العمومية وهما: المقاربة التشاركية في وضع السياسات العمومية، التنسيق، مما يسمح بزيادة الشفافية والديمقراطية التشاركية وترشيد الأهداف وعقلنة موارد الدولة.

السيد الوزير،

وفي الأخير، لا يفوتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن ننوه بإحداث هذه الوزارة الهامة، كما نؤكد لكم على الثقة في كفاءتكم لتحقيق التنمية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن في إطار التعقيب دائما لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم.

ونحن نأمل الكثير في الحكومة لتنزيل الإصلاحات الضرورية لميثاق الاستثمار، الذي يهدف بالأساس إلى تنمية عادلة ومتوازنة بمختلف مناطق البلاد وخلق المزيد من فرص الشغل.

وهنا أثير معكم ظاهرة توطين الاستثمارات لا العمومية ولا الخاصة، التي تتمركز في جهات معينة ومحددة دون أخرى، وهو ما يمس بمبدأ العدالة الترابية، كما يهدف الميثاق أيضا إلى وضع آليات لدعم محدد للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، هذا الدعم الذي يهدف إلى تشجيع تطوير المقاولات المغربية، وهنا أؤكد عليكم، السيد الوزير، مسألتين اثنين:

- الأولى، ضرورة التسريع بإقرار النصوص التطبيقية والمراسيم المتعلقة بأجراة هذا الدعم؛

- ثانيا، المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة لا زالت تواجه صعوبات

كبيرة في الولوج إلى السوق، نظرا للقوة التنافسية للشركات الكبرى، على سبيل المثال في قطاع النقل، رغم الدعم المخصص له، فإن أصحاب نقل المستخدمين يعانون من ارتفاع الكازوال والتكاليف عموما.

مثلا، مواطن اقتنى سيارة لنقل المستخدمين بالتقسيط يعاني اليوم من المديونية وارتفاع الأسعار والتكاليف ومن التنافسية أمام الكبار، ماذا ستقولون اليوم؟ وضعه لا يحتمل الانتظار.

لذلك، وجبت الإشارة إلى أن الحكومة مطالبة بوضع مخطط تشريعي مضبوط بالتزامات زمنية واضحة خصوصا فيما يتعلق بإعداد النصوص الأساسية لميثاق الاستثمار، التشريعية منها والتطبيقية، والتي يقتضي معه التسريع بأوراش الإصلاحات الرامية إلى تبسيط المساطر الرقمية، اللاتمركز الإداري، توفير الوعاء العقاري، وتقليص آجال الأداء، وإقرار مبدأ العدالة في الولوج إلى الصفقات العمومية بين المقاولات الكبرى والصغرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

أستاذة مريم، تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتفاءل بخلق وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، كآلية لضمان تحقيق الالتقائية بين مختلف البرامج والمخططات الموجهة للتنمية الاجتماعية، وقبل ذلك الدفع بالاستثمار.

وإذ لا ننفي المجهودات الاستثمارية الهامة التي تبذلها بلادنا لتقوية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص الشغل، لكن أي استثمار؟ وأي مناصب للشغل؟

إذ يجب توجيه الاستثمار المنتج للثروة وأن تخدم هذه الاستثمارات خلق مناصب شغل المحترمة للعمل اللائق كما تحدده معايير العمل الدولية، وتوصي به منظمة العمل الدولية.

استثمارات يجب بالضرورة أن تحترم القوانين والتشريعات الاجتماعية الوطنية والدولية فيما يتعلق بالأجور والحق في المفاوضات الجماعية واحترام الحريات النقابية، فالعديد من المستثمرين للأسف يظنون أنه استثمار على حساب عرق جبين العاملات والعمال، فيستقوون على كل القوانين والتشريعات، حيث نعيش للأسف الشديد العديد من المضايقات، تصل إلى حد التسريح الجماعي لكل العمال الذين اختاروا ممارسة حقهم في التنظيم النقابي، كما وقع ويقع في مجموعة من الشركات في قطاعي (offshoring) ومراكز النداء، خاصة بمدينة الدار البيضاء وكذلك الرباط وطنجة وفاس.

أكثر من ذلك، السيد الوزير، أن هؤلاء النقابيين المطرودين يجدون أنفسهم في لائحة سوداء تروج ما بين المشغلين في هذين القطاعين، بهدف حرمانهم من حقهم في الشغل.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالتقائية البرامج، نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن العديد من البرامج التي خصصت لها ميزانيات هامة من المال العام، لم تحقق النتائج المرجوة منها في غياب الالتقائية فيما بينهم، والغريب تتم برمجة مشاريع جديدة على أنقاض أخرى كان مصيرها الفشل دون أن تخضع هذه البرامج لتقييم حقيقي وفق الشروط العلمية لذلك، وهو شأن العديد من برامج التشغيل التي تستلزم بطبيعتها الالتقائية في كل مراحل إعدادها وانجازها وكذا تقييم نتائجها والتنسيق الدائم بين جميع المتدخلين.

وختاما، نأمل في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن يلعب هذا القطاع الوزاري دوره في رفع كل التحديات لتجاوز هذه النقائص وتوفير العمل اللائق الذي يخلق القيمة المضافة الاجتماعية ويحترم الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى كلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا سيدي الرئيس.

أولا، تنشكركم مجددا على الأسئلة ديالكم وعلى التدخلات وعلى الدعم وعلى الأهمية اللي تتعطيو لهاذ الموضوع.

إلى اسمحتو لي، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، باش نقدم بعض التوضيحات:

أولا، فيما يخص الالتقائية، صراحة كان هناك بالفعل مجموعة من المبادرات في الماضي، قالتها السيدة المستشارة المحترمة، كانت مجموعة من المبادرات في الماضي لإرساء التقائية في السياسات العمومية في إطار تعزيز الحكامة الجيدة للشأن العام، غير أنها كانت مبادرات - يمكن لنا

نقولو - خجولة بعض الشيء وما اعطاتشي حاجة حتى لتماك.

ولهذا، ومنذ بداية ولاية هاذ الحكومة فقد اعتمدنا الالتقائية كمبدأ أساسي لبلورة وتنزيل جميع السياسات العمومية، وأحسن مثال يمكن لنا نعطيوه هو، كما أشار إليه السيد المستشار المحترم، هو ديال الميثاق الجديد للاستثمار، اللي تيخدمو فيه دبا، وذلك عبر توحيد رؤية وجهود الوزارات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وفق مقاربة تشاركية وشمولية، ونعمل معا كذلك عبر اللجان الوزارية المشتركة لتبسيط المساطر الإدارية وتوحيد الرسوم لدعم القطاعات الاستثمارية.

بغيت نشير كذلك إلى أن هاذ التجربة كانت مدخلا للالتقائية وتقييم السياسات العمومية، ونريد توسيعها لتشمل باقي المجالات والقطاعات.

أما فيما يخص تصورنا للتقييم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، فإننا نشتغل بتنسيق مع المؤسسات والوزارات لوضع الآليات وترتيب الأولويات لتحديد السياسات العمومية، التي سيتم تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها وتعديلها، وذلك قصد ملاءمتها لتحقق الأهداف المنشودة.

الهدف هو أن تكون السياسات العمومية في خدمة المواطنين وتحسين ظروف عيشهم اليومي.

لهذا، يجب أن تتم بلورة وتنفيذ السياسات العمومية بشكل فعال وناجع، عبر تحقيق الالتقائية بين القطاعات والمؤسسات وتنزيلها على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا على إسهامكم في هذه الجلسة، الإسهام القيم بطبيعة الحال.

بتعقيب السيد الوزير نك ون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية لهذا اليوم.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 045

التاريخ: الثلاثاء 21 ذو القعدة 1443 هـ (21 يونيو 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

إليكم الكلمة السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السادة أعضاء الفريق الاشتراكي مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 2 من القانون رقم 39.08، كما تم تتميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 94.21 يتعلق بسندات القرض المؤمنة.

كما تقدم السيد منسق مجموعة العدالة الاجتماعية بطلبي تناول الكلمة في نهاية الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 21 يونيو 2022، الأول حول "حالة ترقب موظفات وموظفي المحاكم، جراء تأخر إعلان النتائج الترقي بالاختيار في صفوف هيئة كتابة الضبط"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتجاوب معه.

أما الطلب الثاني فحول ارتفاع أسعار العبور بواسطة العبارات الرابطة بين موانئ جنوب إسبانيا وشمال المغرب والمستعملة في عملية مرحبا لصيف 2022، وقد عبرت الحكومة عن تعذر التفاعل معه.

وتوصلت الرئاسة أيضا بثلاث طلبات أخرى لتناول الكلمة في نهاية الجلسة الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 21 يونيو 2022، من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "الإجراءات والتدابير المتخذة لتشديد المراقبة الجمركية للإرساليات التي تتعلق بالمعاملات المنجزة من خلال المنصات الإلكترونية" وفريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "المرسوم رقم 2.22.432 بتغيير المرسوم المتعلق بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة"، الهادفة إلى استثناء المعاملات المنجزة عن طريق المنصات الإلكترونية من الإعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد.

أما الطلب الثالث فتقدمت به مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، حول "موضوع الإجراءات والتدابير المتخذة لتشديد المراقبة الجمركية للإرساليات التي تتعلق بالمعاملات المنجزة من خلال المنصات الإلكترونية".

وقد أحيلت الطلبات المذكورة إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب معها.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 14 يونيو 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفوية: 30 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 35 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 18 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، ونبدؤها بخمسة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، موجهة لقطاع العلاقات مع البرلمان، حول "الجائزة الوطنية للمجتمع المدني".

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

نسائلك من أجل مآل الجائزة الوطنية للمجتمع المدني التي توقفت منذ سنة 2020.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

بلغ إلى علمنا أن هذه الجائزة ستعود هذه السنة بعد توقف لمدة سنتين.

لذا، نسائلكم السيد المحترم:

ما هي آفاق التجديد في تنظيم هذه الجائزة هذه السنة والسنوات المقبلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن النسخة الجديدة للجائزة الوطنية للمجتمع المدني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة من أجل استئناف تنظيم جائزة المجتمع المدني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل جائزة المجتمع المدني التي تقدمها وزارتكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير للجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أريد أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المهم، الذي ينصب حول "جائزة المجتمع المدني"، التي بحول الله إن شاء الله نعتزم أن ننظمها هذه السنة، كما جرت العادة، في سنوات ما قبل 2019.

بداية، اسمحوا لي، أولا، أن أحيطكم علما بالمقتضيات التنظيمية التي تؤطر هذه الجائزة، إذ يتعلق الأمر بالنصوص التالية: بالمرسوم رقم 2.14.836 بإحداث جائزة المجتمع المدني، كما تم تعديله بواسطة المرسوم رقم 2.17.509 (10 نوفمبر 2017) والنظام الداخلي طبعا للجائزة، كما تمت المصادقة عليه بواسطة قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي، بتاريخ 8 أغسطس 2017.

كما أحيطكم علما أن الهدف الرئيسي من تنظيم هذه الجائزة يتمثل في تثمين المبادرات الإبداعية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المدنية، التي قدمت خدمات متميزة للمجتمع، وهي لحظة من اللحظات المميزة لتتويج عمل جمعيات المجتمع المدني والشخصيات المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة نظمت 3 دورات خلال سنوات 2017، 2018 و2019، غير أن الوضعية الوبائية التي عرفها العالم والإجراءات التي صاحبتها، ولاسيما الإجراءات الاحترازية التي تم اعتمادها من طرف السلطات العمومية بخصوص التجمعات العمومية للحد من انتشار فيروس كورونا، فقد تم اتخاذ قرار إرجاء تنظيم الدورة الرابعة لهذه الجائزة لسنتين متتاليتين.

وقد حرصنا على مواصلة تنظيم هذه الجائزة بتنظيم الدورة الرابعة برسم سنة 2022، والتي تأتي في سياق استثنائي، يتميز بإعداد الإستراتيجية الجديدة للوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، والتي تتضمن إجراءات تتعلق بتثمين العمل الجمعوي وتحسين صورته، وحيث أن الإعلان عن فتح باب الترشيح للجائزة أمام الجمعيات والشخصيات المدنية يتطلب تشكيل "لجنة التنظيم" التي تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني، وتضم في عضويتها ممثلي القطاعات الحكومية: الداخلية، العدل والأمانة العامة للحكومة، بالإضافة إلى 3 فاعلين جمعويين، وبما أن القطاعات الحكومية قد عينت ممثليها في هذه اللجنة، فقد أعلنت الوزارة بتاريخ 15 يونيو 2022 عن فتح باب الترشيح لفائدة الفاعلين الجمعويين الراغبين في عضوية هذه اللجنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى التعقيب، وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الوزير.

لابد أن نهنئكم، السيد الوزير، عن عمل الإستراتيجية الجديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني للفترة الممتدة ما بين 2022 و2026، والتي تهدف إلى تعزيز دور جمعيات ومنظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية، بناء على منهجية علمية ترتكز على تشخيص الوضع الراهن والاستئناس بالتجارب الدولية المقارنة، مشيدين بالعمل الجبار الذي تقومون به للنهوض بهذا القطاع، الذي عرف احتقانا كبيرا وطاله النسيان قبل إشرافكم عليه، مثمنين سهركم الجاد على تنظيم جائزة المجتمع المدني بعد توقفها منذ سنة 2020.

إن جائزة المجتمع المدني الوطنية تشكل مبادرة طيبة لتثمين عمل ومنجزات جمعيات المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين بصفة عامة.

كما أنها مناسبة تدل على تشجيعهم على العطاء والتميز والجودة وتقوية قدرات الفاعلين في هذا المجال، باعتبار المجتمع المدني قوة اقتراحية وتنموية تدعم مجهودات الدولة وتواكب مختلف السياسات العمومية بالتقييم والتتبع.

المناسبة شرط للرد على بعض الأبواق التي دأبت لسنوات على تبخيس أدوار مؤسسات الدولة بشتى أنواعها وتحاول يائسة اصطياد الفرص بانتقادها للندوة الصحفية الأسبوعية التي تنظمونها عقب كل اجتماع للمجلس الحكومي، طالبين منكم إعطاء توضيحات للرأي العام الوطني، ومن هذا المجلس الموقر على أسباب نزولها ودورها في التواصل والانفتاح في أفق مأسستها.

ونرجو، السيد الوزير، أن يبقى التواصل دائما في إقامة ندوات للتوضيح للرأي العام لهذه الجائزة الوطنية للمجتمع المدني، التي تعد حافزا لهذه الفئة التي تساهم بشكل كبير في تنمية البلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة مباشرة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات،

لا شك أن وزارتكم تعطي اهتمام كبير للمجتمع المدني والجمعيات والشخصيات الذي تميزوا بالعمل المنتظم والمستميت، وإن هذا التوقف لمدة سنتين هو حقيقة توقف اضطراري جراء جائحة "كوفيد-19" وما

رافقها من تدابير صحية واحترازية.

لا شك أن هذه الجائزة هي من أهم المشاريع التي تشتغل بها وزارتكم بمقتضى المرسوم رقم 2.14.836 كما تم تغيير وتتميمه بمقتضى المرسوم رقم 2.17.509، ولا شك أن هذه الجائزة هي رسالة لتكريس قيم التنافسية والإيجابية على أنها تشمل شهادة تقديرية ودرعا تذكاريا ومكافأة مالية.

وفي هذا الإطار، لابد على الجمعيات أن يحافظوا على استقلالهم الفكري والتربوي والجمعوي، مع نجاعة الذمة في التسيير المالي، وأن يحافظوا على الدور الذي منح لهم الدستور، وعلى الوزارة أن يكون لها دور مصاحب وتتبع، مصاحبة وتتبع أساسا، كما أن الوزارة لابد أن يكون لها التفكير الجديد في هذه الجائزة يتجاوب مع توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛ وبهذه المناسبة باسم الفريق الاستقلالي نتمنى الشفاء العاجل لجلالته.

إن هذه الجائزة لابد أن تتماشى مع تطور المجتمع ولاسيما بعد الأزمة التي عرفها العالم، تماشيا كذلك مع الرؤية الجديدة للحكومة، وعلى هذه الجمعيات أن يتعاطوا بشكل كامل وبدون تحفظ للنضال الجمعوي وأن يتركوا مواقعهم القيادية في إطار التداول في التسيير حتى يكون لنا نخب مكونة في المجال الترابي ولها دراية في النواقص داخل المجتمع.

إن الاختيار الديمقراطي هو المنهج الوحيد لنجاح أي جمعية من جمعيات المجتمع المدني ولتحقيق رهانات المجتمع المدني للقيام بمجموعة من الإصلاحات، حتى يتم تفعيل الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع، عن طريق وضع خطة شاملة واستراتيجية واضحة وفعالة من خلال مراجعة الظهير المتعلق بالتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات.

كما نتساءل عن مصير اليوم الوطني للمجتمع المدني، كان آخر يوم هو 3 مارس 2019، وماذا عن تفعيل 7 إجراءات التي تمت المصادقة عليها في ذلك اليوم؟

وفي الأخير، نريد مجتمع مدني كفاعل مهيكل قادر أن يخوض رهانات تتعلق بقضايا المناخ والهجرة وحقوق الإنسان إلى غير ذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على عرضكم.

مبادرة جائزة المجتمع المدني هي من توصيات ومخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، والتي تعتزم الوزارة إعادة تنظيمها، تستحق منا التنويه والشكر، لما لها من دور في تجويد وتقوية مردودية العمل الجمعوي من حيث تعزيز روح الإبداع ووضع الأثر الإيجابي على الفئات المستهدفة.

كما يعلم الجميع، أن الجمعيات تلعب دورا مركزيا هاما في مجالات المرتبطة بالتنمية والتضامن الاجتماعي والدفاع عن حقوق الإنسان، كما يتجلى الاعتراف المتزايد بالجمعيات من خلال الدستور الذي يؤكد على ضرورة تعزيز الحياة الجمعوية، عبر إحداث "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" للنهوض بأوضاع الشباب ورفع عملهم الجمعوي وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.

ونحن في الفريق الاشتراكي نسجل ارتياحنا ودعمنا المطلق لمثل هته المبادرات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على تفاعلكم وعلى جوابكم الإيجابي والشامل.

إن الجميع يعترف بالأدوار المحورية والرائدة التي بذلتها الجمعيات والمنظمات المغربية خلال الجائحة، عبر المجهودات الجبارة والنوعية للنساء ولرجال المجتمع المدني، والتي كانت تستحق أن تتوج من خلال الحكومة وعبر جائزة المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نثمن عاليا قراركم الإيجابي المجسد في إعادة إطلاق جائزة المجتمع المدني، والتي نعتبرها من أهم المشاريع التي تجسد رغبة الحكومة المغربية في إعادة الاعتبار للمكانة الدستورية للمجتمع المدني كما جاء في برنامجها الحكومي.

وتفعيلا لمقتضيات القانونية المنظمة لإحداث جائزات وطنية، تحت اسم "جائزة المجتمع المدني"، والتي تمنح سنويا لجمعيات المجتمع

المدني والمنظمات غير الحكومية، وكذا الشخصيات المدنية، وهي الجائزة الوطنية التي تعبر عن لحظة سنوية لتقدير الإسهامات النوعية والمبادرات الإبداعية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير حكومية، إضافة إلى تقدير الإسهامات النوعية والنظرات الإبداعية للشخصية المدنية التي قدمت خدمات متميزة للمجتمع.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر إعادة إطلاق الجائزة فرصة سانحة للحكومة لإعادة تصحيح الكثير من الاختلالات البنيوية والتنظيمية التي عرفتها الجائزة في نسختها السابقة منذ 2017، سواء على مستوى الإطار القانوني المنظم للجائزة كالمرسوم المنظم أو على المستوى التنظيمي، والذي يجعل السياسي يؤثر في قرارات اللجنة مما أثار الكثير من الشبهات، مما مس بمصداقية وشفافية الجائزة في المواسم السابقة، قبل أن تتوقف، مما جعل العديد من الفعاليات والجمعيات الوطنية تتحفظ بل وتقاطع الجائزة.

ولتدارك كل هذه الاختلالات، بل والاخفاقات السابقة، والتي لا ترجع إلى هذه الحكومة، ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التعجيل بمراجعة المقتضيات القانونية المنظمة للجائزة على مستوى مرسوم إحداثها، وكذا ضمان مصداقية وشفافية الجائزة، عبر تعزيز احترام المعايير والضمانات المعمول بها في منح هذه الجائزة، وحسن تعبئة واشتراك مختلف الجمعيات والفعاليات والشخصيات حول هذه الجائزة، بما يجعلها رافعة للنهوض بالمجتمع المدني لكي يشارك في التنمية المستدامة ببلادنا.

لنا اليقين، السيد الوزير المحترم، في فريق الأصالة والمعاصرة وبتجربتكم وبمهنيتكم العالية، أنكم ستقومون برفع هذه التحديات للوصول إلى استعادة هذا الورش المهم جدا للمجتمع المدني والحكومة والمواطنين.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد عبد الكريم مهدي:</u>

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وكذا على مجهوداتكم من أجل النهوض بدور المجتمع المدني في تأطير المواطنين والمساهمة الفعلية في الدينامية التشاركية التي عرفتها بلادنا، والتي عززها وأسس لها دستور 2011.

كما ننوه بقرار وزارتكم للعودة إلى تنظيم جائزة المجتمع المدني بعد توقفها منذ سنة 2020، بسبب التدابير الاحترازية ضد جائحة فيروس كورونا، وما خلفه هذا القرار من صدى طيب وارتياح كبير في صفوف كل المعنيين، من جمعيات وشخصيات المجتمع المدني.

السيد الوزير،

يعتبر المجتمع المدني واحدة من أربعة ركائز أساسية، تساهم في النهوض والتطور داخل أي مجتمع معين، إلى جانب الدولة والمجتمع السياسي والقطاع الخاص، من خلال أدواره في تعزيز القدرات الذاتية للمواطنين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولعل النمو الكبير الذي شهدته التعاونيات في السنوات الأخيرة يبرز أهمية ودور هذا القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نطلب بإلحاح العمل على إيجاد طرق مبتكرة للنهوض بالمبادرات المقاولاتية التي تؤطرها مكونات المجتمع المدني، وإيجاد مناخ يساعد الشباب حاملي المشاريع، وخلق تصور جديد، يمزج بين عرض مبادرات فنية وثقافية ورياضية وتعاونية والاستفادة من تكوين يكون مؤطرا من طرف مؤسسات وطنية، ترعى هذه المنظومة المجتمعية وإضافة هذه الفئة إلى فئات أخرى مستفيدة من هذه الجائزة، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وثقافة الأعمال وإيجاد الآليات والسبل لمواكبتها على المستويات التدبيرية والتمويلية والتواصلية لضمان نجاح هذه المشاريع.

السيد الوزير،

تطرق التقرير العام للجنة النموذج التنموي لأهمية القطاع الثالث، حيث أن التعريف الذي يتم تقديمه عادة، والذي يميزه عن القطاعين العام والخاص، يجعل منه رافعة محتملة للنمو والتنمية المستدامة والشاملة، غير أنه لم يستغل بعد على الوجه الأمثل في بلانا، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها، حيث مكن هذا القطاع في العديد من الدول ذات الاقتصاديات الصناعية من تحقيق تقدم ملموس يعكس إمكاناته.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى قطاع ثالث أقوى والاستفادة من خبراته الميدانية وقربه من المواطنين، كما ينبغي تأسيس النواة الصلبة لهذا القطاع الثالث حول مجتمع مدني من الجيل الجديد، مهيأ بشكل أفضل ومساهم بصفة متزايدة في العمل التنموي، وتعبئته في خدمة البحث والابتكار من جهة، وجعله فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية على نطاق ملائم من جهة أخرى.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا، السيدات والسادة المستشارين، على المعلومات اللي تتبين الاهتمام ديالكم بهاذ الموضوع ديال المجتمع المدني.

بالفعل، الوزارة الآن منكبة على أنها تستكمل هاذ الشق المرتبط بالشخصيات الثلاث، يعني فور تشكل هاذ اللجنة ديال التنظيم، غادي نمشيو مباشرة باش نعلنو على فتح باب الترشيح لنيل الجائزة برسم سنة 2022، والموعد، إن شاء الله ديال التسليم غادي يكون هو 15 نوفمبر اللي هو كيتزامن مع التاريخ ديال صدور ظهير الحريات العامة سنة 1958 بالرمزية ديالو كتاريخ يعني يعكس واحد المنعطف قوي جدا في بلادنا في هاذ المرحلة بالضبط.

وبالنسبة للقيمة ديال هاذ الجائزة هاذي، عندنا أولا 140.000 درهم خاصة بالجمعيات والمنظمات الوطنية، 140.000 درهم خاصة بالجمعيات والمنظمات المحلية، 140.000 خاصة بالجمعيات ومنظمات مغاربة العالم المقيمين بالخارج، و60.000 لفائدة الشخصيات المدنية التي أسدت خدمات للمجتمع المدني.

الآن، بخصوص المرسوم، بالفعل احنا هذه السنة هذه غادي نظمو المرسوم اللي تكلمتو عليه واللي جاء في المداخلات ديالكم.

كان عندنا 2 ديال الاختيارات، إما أننا ناخذو شوية ديال الوقت ونشتغلو على المرسوم الجديد وندخلو فيه واحد المجموعة ديال الأمور اللي تكلمتو عليه، وإلا غادي نضطرو أننا نأجلو الجائزة حتى للسنة المقبلة، فالاختيار كان هو أنه نعملو الجائزة هذه السنة هذه، نردو هذا الحدث الوطني المتميز، ونشتغلو على المرسوم في السنوات المقبلة.

بخصوص الموضوع ديال الشفافية، السيد الرئيس، نبغي نطمأنك بأن الوزارة سوف تعمل على توفير كل الإمكانيات باش تكون الشفافية الكاملة منذ بداية هذا المسار هذا حتى النهاية ديالو، لأن هذا حدث وطني مهم ولأن جمعيات المجتمع المدني تقوم بعمل كبير إلى جانب الفاعل العمومي، فبالتالي أقل ما يمكن أننا نعطيو لها هو أننا نعطيوها واحد الحدث وطني بعيد عن كل التجاذبات، سواء كانت مصلحية ولا سياسية أو لا أي تجاذبات أخرى، وبالتالي نردو للمجتمع المدني هذا الإطار اللي يقدر يشتغل به بشكل سليم ومنتج.

السي زيدوح تكلم على الأدوار الجديدة، بالفعل المجتمع المدني اليوم مطالب أنه يقوم بأدوار جديدة في الهجرة، في الأمن، ولكن هذا طبعا محتاج لواحد المجهود من طرف الحكومة، وهذا هو اللي حاولنا أننا نجاوبو عليه في الاستراتيجية الجديدة ديال المجتمع المدني.

حينما اشتغلنا في هذه الاستراتيجية ماشي الهدف ديالنا أننا نقولو للمجتمع المدني أشنو يدير، لا، ماشي هذا هو الموضوع، المجتمع المدني يشتغل لكن يحتاج إلى فاعل عمومي إلى جانبه يؤطره، يُكونه، يعطيه الإمكانيات اللي تتقاطع بالمناسبة مع الكلام ديال السيد المستشار من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واللي تكلم على الأدوار الجديدة، اليوم، اللي ربما غادي تكون واحد من المواضيع ديال الالتقائية مع القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص الآن يبذل مجهودا كبيرا، المجتمع المدني أيضا يبذل أيضا.. يبذل مجهودا كبيرا، هذه الالتقائية ما بين القطاعات عبر مجموعة من التحفيزات الضريبية، عبر الدعم، عبر المواكبة، وهاذ الشي كيتعمل الآن، القطاع الخاص يدعم المجتمع المدني في مجموعة من المحطات، لكن الإطار القانوني اللي يحفزو أكثر ويحميه ويعطيه بعض الامتيازات الضريبية غير متوفرة، وهذا هو ما نشتغل عليه في الاستراتيجية الجديدة، لكي يحصل ذلك التكامل ما بين القوى كلها.

واحد النقطة ثرتيها في المداخلة ديالك،هي استقلالية المجتمع المدني، المجتمع المدني يجب أن يبقى مستقلا، لكن هذا لا يمنع بأن الحكومة والفاعل العمومي يجب أن يوفر كل الإمكانيات ديال الارتقاء والتطوير والتشبيك والتعاضد والإمكانيات المالية والتحفيزات وأننا نوفرو له مجموعة من الإطارات القانونية اللي تخلي أنه يتطور.

نتحدث عن المجتمع المدني في بلادنا وما كنتكلموش على مسارات التطور، وهذا هو اللي خص يكون في الاستراتيجية الجديدة، اللي بالمناسبة أنا مستعد باش نجي للجنة في أي وقت بغيتيو، لأن 12 دقيقة ولا 15 دقيقة لا تكفي باش نبسطو كل الأركان ديالها، نعملو شي نهار إن شاء الله في اللجنة ديال العدل والتشريع ونبسطو هاذ الشي بشكل مدقق.

نعطي رقم أخير، هو المرتبط بالتشغيل الجمعوي، اليوم ما عندناش قانون ديال التشغيل الجمعوي في بلادنا، هذا واحد من الملفات التي نشتغل عليها اليوم في الوزارة، دول عديدة استثمرت الإمكانيات التي يوفرها المجتمع المدني وخلقت فرص ديال الشغل ولت مساهمة في إنتاج الثروة.

في فرنسا واحد المنصب من 10 مناصب اليوم تنتج في سوق الشغل الفرنسي ينتجها المجتمع المدني، احنا ما عندناش الإطار القانوني والتحفيزات الضريبية والإمكانات اللي يمكن نعطيو للمجتمع المدني اللي غادي يكون مساهم، بل على العكس من ذلك، مجموعة من الجمعيات تشغل لكن الظروف ديال التشغيل، ما بين معقوفتين، تبقى فيها نقاش وفي كثير من الكلام.

طبعا كيفما قلت، لن يتسع المجال لكن في اللجنة ربما سنجد المجال أكثر.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، بعد هذه الأسئلة التي كانت بينها وحدة الموضوع، ننتقل إلى

سؤال عادي موجه لنفس القطاع حول "المخطط التشريعي للحكومة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن تصوركم للمخطط التشريعي للحكومة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

وطبعا الشكر موصول للفريق المحترم على طرح هاذ السؤال هذا.

أولا، في السؤال ديالكم جاو 2 ديال العناصر، جا السحب ديال بعض القوانين، وجا المخطط التشريعي.

بخصوص السحب، جميع القوانين والأنظمة لا ديال مجلس النواب ولا ديال المستشارين تتيح للحكومة أن تسحب القانون، المادة 177 من النظام الداخلي لمجلس النواب، المادة 196؟، من حق الحكومة أنها تسحب واحد القانون ديالها حطتو، لماذا؟ لعدة أسباب منها:

أولا، ربما أنه هناك رغبة في تجويد هذا النص، لأنه كان واحد اللغط كثير حول هاذ الموضوع هذا، على السحب؟ لماذا؟ واش هذا مخالف للدستور؟ الحكومة لم تخالف الدستور في سحبها للقوانين، لأن هذا حقها الدستوري، لأن هي اللي عندها الحق تحدد شكون هو القانون اللي غتستمر فيه ولا غادي تسحبو.

الآن، بخصوص المخطط التشريعي، المخطط التشريعي ما كاين حتى شي وثيقة قانونية فبلادنا اللي كتكلم على المخطط التشريعي، لا الدستور ولا القوانين التنظيمية كلها ولا القوانين العادية ولا حتى فالممارسات، فقط عندنا واحد الممارسة اللي كانت في 2012 واللي ارتبطت بواحد الفصل - أعتقد - اللي هو الفصل 86 من الدستور.. الفصل 86 طبعا من الدستور اللي كينص صراحة على أن القوانين التنظيمية اللي موجودة فالدستور يجب أن يتم عرضها على البرلمان خلال أول ولاية تشريعية، هنا ربما جا الاجتهاد ديال ضرورة وضع واحد المخطط اللي تدار فيه القوانين.

الآن، اليوم احنا ما عندناش هاذ الإكراه هذا ديال القوانين التنظيمية اللي خصنا نخرجوها، كلها القوانين التنظيمية خرجت باستثناء قانون تنظيمي واحد هو المتعلق بقانون الإضراب اللي باقي فالبرلمان، فبالتالي الحكومة ما يربطها مع البرلمان هو البرنامج الحكومي اللي جاب واحد المجموعة ديال الالتزامات اللي الحكومة حريصة على أنها تقوم بها في آجالها المحددة.

ثم السياق الآن اللي كنعيشو فيه، كورونا، هاذ التوترات اللي واقعة، هاذ الأزمة، هل يمكن لأي أحد أن يتكهن على الآجال القانونية أو الآجال ديال التوقيت اللي يقدر يحط فيها قانون معين؟ يصعب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه ليس في الدستور ولا فالقوانين ذات الصلة به ما يلزم الحكومة أن تعرض مخططها التشريعي لتنفيذ البرنامج الحكومي الذي حازت به ثقة البرلمان، ولكن الدستور أقر مبدأ التعاون ما بين المؤسسات الدستورية.

وفي هذا الإطار، نعتبر أنه من المفيد لتطوير العلاقات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أن يتم بسط تصور الحكومة للمشاريع والقوانين ذات الأولوية بالنسبة للحكومة كي تتمكن من تنفيذ برنامجها الحكومي.

السيد الوزير،

ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإننا نعتبر أنه من الضروري مضاعفة المجهودات الحكومية المبذولة للتفاعل مع مقترحات القوانين التي تقدم بها البرلمان.

إننا نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن من معالم التحول الذي يجب أن يصاحب هذه التجربة الحكومية هو التجاوب مع المبادرات التشريعية للبرلمانيين، التي لا يجب أن تظل حبيسة الرفوف والأقبية، وأن تعرف طريقها إلى مسطرة المصادقة.

السيد الوزير،

نحن اليوم على مشارف نهاية السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية، وحجم الانتظارات الشعبية كثير ورهانات تحديث التشريعات الوطنية في تزايد مستمر، لذلك نعتبر أنه من المهم، وانطلاقا من مخرجات الحوار الاجتماعي، إعطاء عناية خاصة لمشاريع القوانين ذات الصلة بإنصاف الشغيلة المغربية وتمكينها من سائر الآليات القانونية والتنظيمية للنهوض بمهامها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى الشروع في مشاورات معمقة مع الفاعلين الاجتماعيين للتوصل إلى رؤى متقاربة

حول بعض القضايا الأساسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، كاين رد؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

وطبعا الشكر للسيد المستشار.

أنا متفق معك، العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان هي التعاون والتآزر، وجميع القرارات لا ديال المجلس الدستوري ولا ديال المحكمة الدستورية تؤكد هذا المعطى هذا.

دبا الآن بالنسبة للمقترحات ديال القوانين ولا المشاريع، الحكومة لا تشرع من أجل التشريع، الحكومة حينما تشرع تحذوها واحد المقاربة ديال الكيف ما شي ديال الكم، ما يحتاجه المواطنون المغاربة.

بالنسبة للمقترحات ديال القوانين، فين ما كانت الإمكانية ديال أن الحكومة تتجاوب إيجابا تتجاوب، والدليل هو أنه غدا الحكومة ستوافق على مقترح قانون تقدمتم به أنتم في الفريق ديالكم الذي يهم الأعمال الاجتماعية، أنتم والفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل.

بمعنى أن الحكومة تتجاوب.. وطبعا الفريق ديال الاتحاد الوطني للشغل أيضا المجموعة، فالحكومة تتجاوب كلما كانت الإمكانية، لكن هاذ المسألة هاذي ديال.. - وأنا سبق لي قلتها في اجتماعات سابقة - هاذ المسألة هاذي ديال مقترحات القوانين تحتاج ماشي فقط إلى أننا نفعلو المسطرة ديال نصيفطو المقترح ونتسناو الجواب، ولكن نحتاج إلى واحد المساحة ديال الالتقاء نجلسو ونشتغلو فيها، تعرفو الحكومة ما هي الأهداف التي.. والسياق، وأنتم أيضا أشنو هوما الإكراهات اللي عندكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "مراقبة تدبير الدعم الممنوح للجمعيات".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

يحظى النسيج الجمعوي المتنوع بمصادر متعددة للدعم العمومي وغير العمومي.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لضبط نجاعة هذا الدعم وإرساء آليات فعالة لمراقبته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

جواب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

الشكر موصول للفريق الحركي والسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال المهم، اللي تيتحدث على واحد من العناصر الأساسية اللي هي الدعم العمومي الموجه لجمعيات المجتمع المدني، واللي بالمناسبة هو واحد من المحاور، كيف ما قلت، اللي في الإستراتيجية الجديدة، لأنه أشنو العلاقة الآن؟ الآن العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة تتحدد في الدعم فقط، ما كاينش مجالات واحدة أخرى ديال أنه تكون واحد العلاقات ما بين الدولة والمجتمع، فقط هذا الدعم، وحتى هذا الدعم يثير مجموعة من النقاشات في هذا الموضوع.

فتفاعلا مع سؤالكم، وجب التذكير على أن الدستور كرس المبدأ المرتبط بالحكامة الجيدة وبإقرار الشفافية وربط المسؤولية، وكاين واحد المجموعة ديال المقتضيات القانونية ولا من النصوص القانونية اللي تتأكد على هاذ المسألة ديال الافتحاص وديال الجمعيات التي تستفيد من الدعم العمومي:

- الظهير الشريف المتعلق بحق تأسيس الجمعيات؛

- القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

- منشور السيد رئيس الحكومة 2014/2 المتعلق بمراقبة المجلس الأعلى للحسابات لاستخدام الأموال العمومية؛

- منشور السيد الوزير الأول المتعلق بالشراكة ما بين الدولة

والجمعيات؛

- قرار لوزارة المالية بشأن الجمعيات التي تتلقى أيضا إعانات مالية.

وأريد أن أكد في هاذ الصدد بأن الجمعيات المستفيدة من التمويل كلها تخضع لرقابة المحاكم المالية كما تنص على ذلك المادة 86 من القانون السالف الذكر، اللي هو القانون ديال مدونة محاكم المالية.

إضافة إلى ذلك، وفي انتظار تحيين هاذ المقتضيات أو هاذ المنظومة التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالموضوع، فإن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان قد قامت بعدة تدابير لتطوير منظومة الشراكة ما بين الدولة والجمعيات، ولاسيما تعزيز تدابير مراقبة وتتبع وتقييم التمويل العمومي، إذ قامت في هذا الصدد بـ:

أولا، إعداد التقرير السنوي ديال الشراكة، اللي تيتحدد فيه عدد المبالغ اللي استفاد منها المجتمع المدني من طرف المتدخلين العموميين، المؤسسات العمومية والوزارات إلى غير ذلك، فقدرنا نخرجو من 2015 إلى 2018، احنا الآن نشتغل على تقرير جديد، وهاذ التقارير كلها تتضمن واحد المجموعة ديال المعطيات الرقمية حول التمويل العمومي المقدم، وكذا المقترحات لتطوير هذه الشراكة وإحداث بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، لتكريس الشفافية باش ما تكونش جمعية مستفيدة مرتين في نفس المشروع، فهاذ البوابة غا تجاوب على هاذ السؤال هذا والحق في الحصول على المعلومات إلى غير ذلك.

وبناء على التراكم الحاصل في مجال الشراكة مع الجمعيات، وفي إطار طبعا الإستراتيجية الجديدة، شرعت الوزارة في تنفيذ التدابير التالية اللي منها:

- أولا، تحيين منظومة الشراكة وتطويرها؛

- تحديد معايير منح الدعم العمومي للجمعيات؛

- تحديد طرق إبرام اتفاقيات الشراكة؛

- وضع مساطر موحدة لانتقاء الجمعيات؛

- وضع آليات تمكن الممول العمومي من تتبع تنفيذ الاتفاقات وأنه يعرف الأموال اللي اعطى للجمعيات فين مشات؛

- إضافة إلى ذلك فإن قطاعات حكومية تعمل على تحيين بعض النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالموضوع.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار..

تفضل.

<u>المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تتعرفو، السيد الوزير، طبقا للأحكام الدستور يعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا واحنا هذا ما تنختلفوشاي فيه، إلا أنه، السيد الوزير، كما تتعرفو أنه مجموعة ديال الجمعيات، وكذلك هاذ الدعم هذا كاين فيه متدخلين كثار، منهم وزارات منهم كذلك جماعات، وكيبقى هاذ المعايير ديال هاذ المسألة ديال الدعم وهاذ المنح اللي تيتعطاو كيبقى فيها على حسب المعرفة أو القرب ديال الجمعيات أو الأشخاص لبعض المؤسسات، وهذا خالق واحد المشكل كبير جدا في هاذ القضية ديال المعايير.

السيد الوزير،

أنا لا أختلف، وتنعرف بأنك ابن المجتمع المدني وجاي من المجتمع المدني وتنعرف بأنك الهواجس والمشاكل كلها اللي تيعيش الجمعيات تتعرفهم، إلا أنه غادي نرجعو دائما للعدالة المجالية، وهنا في العدالة المجالية تنلقاو عاوتاني حتى المجتمع المدني اللي في المناطق اللي هي بعيدة عندو إشكال لأن ما كاينش (des sponsors)، هاذ الناس اللي تيأطرو معنا واحد المجال ثقافي، مجال رياضي، مجال اجتماعي كبير جدا، إلا أنه ما كاينش قوانين اللي تحميهم كذلك حتى هوما، وحتى هوما حتى الطريقة باش يوصلو للمنبع ديال هاذ المنح فيه إشكالات كبيرة جدا، وبالتالي هاذ الاستراتيجية اللي تهضرو عليها، السيد الوزير، تنتمنى وأنا تنعرف بأن ما يمكنش غادي تغفلو على أنه هاذ التأطير ديال الجمعيات وكذلك المواكبة ديالهم، وكذلك أنه يتنصفو بالخصوص المناطق اللي هضرت عليها في هاذ القضية ديال الدعم، لأنه هاذ المناطق بدون هاذ الجمعيات اللي هو الشريك الأساسي ديال المجتمع المدني لا للسياسي ولا للدولة.

وبالتالي لابد، السيد الوزير، إلى كان من الممكن أنه انتوما تتخدمو على هاذ الاستراتيجية أنه يكون كذلك المشورة ديال هاذ الناس هاذو، باش يمكن نوصلو لواحد المبتغى اللي كلنا تنقلبو عليه، أننا نصفو هاذ المجتمع المدني وكذلك تنعرفو حتى بعد المنابع ديال المنح اللي تتجي من برا، منين تتجي وكيفاش تتصرف وأن المعايير باش جات وانتوما عارفين بزاف أنه كثير الكلام على هاذ المسألة هذه.

كاين مسألة أخرى اللي هي مهمة وأنهم هاذ الجمعيات مطالبين كذلك أنهم يعطيو الحسابات ديالهم للمحاكم ديال جرائم الأموال وكذلك (la cour des comptes) في حين أنهم هوما اللي خص اللي يأطرهم في هاذ الاتجاه هذا السيد الوزير، وبالتالي عليكم واحد المسؤولية كبيرة جدا فيما يخص المجتمع اللي تنتمنى أن هاذ الاستراتيجية اللي تتخدمو عليها تجيب واحد المسائل اللي هي جديدة باش يمكن لنا نحصنو هاذ المجتمع المدني اللي هو شريك أساسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان، ويتعلق بـ"معالجة إشكالية الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية ببلادنا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائلكم عن الآليات والسبل المعتمدة لمعالجة هاذ الظاهرة ديال الاكتظاظ في السجون المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح السؤال.

طبعا، هاذ السؤال هذا وأنت من خلال الاشتغال ديالك، السيد المستشار، المهني تتعرف بأنه تدخل فيه مجموعة العناصر، بما فيه السياسة الجنائية، لكن أنا اليوم في إطار الإنابة الدستورية أتولى الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالمندوبية العامة للسجون، لذلك سوف يكون جوابي مقتصرا على هذا الجانب، والجوانب الأخرى ربما هاذ الموضوع إلى وصل المستوى ديال السياسة العامة آنذاك ربما يكون في مكان آخر وفي سياق آخر يختلف عن السياق الحالي.

فتعتبر ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها المندوبية العامة، على الرغم من نهجها لاستراتيجية موضوعية وهادفة تتفاعل مع المستجدات التي يمكن أن تعطي قيمة مضافة.

على أي، مجموعة من الإجراءات اللي تتقوم بها هاذ المندوبية العامة منها، أولا، استبدال المؤسسات السجنية القديمة والمتهالكة والتي تشكل خطرا أمنيا على النزلاء، بالإضافة إلى التوسيع، بالإضافة لمجموعة من الأشغال الأخرى.

وقد مكنت هذه الإجراءات من تحسين الطاقة الإجمالية للإيواء، وبذلك انطلقت المساحة، فضلا عن تحسين ظروف الإيواء وجعل الفضاء السجني يتوفر على جميع المرافق الأساسية.

لكن رغم المجهودات الأساسية المبذولة، إلا أن هناك مجموعة من الإكراهات بما فيها هاذ الموضوع هذا ديال الاكتظاظ والتقليص من نسبته.

كاين موضوع آخر التي تشتغل عليه الآن المندوبية العامة هو نظام تصنيف السجناء، هاذ النظام للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الاكتظاظ وحماية أيضا السجناء فيما بينهم من بعض الاعتداءات إلى غير ذلك، فبالتالي يتم تصنيفهم حسب السن، حسب الجنس وحسب الوضعية الجنائية لمراعة توزيع المعتقلين.

بالإضافة إلى تجويد ونجاعة نظام التصنيف، اعتمدت المندوبية في السنوات الأخيرة على إحداث نظام جديد لتصنيف السجناء، يرتكز على تقييم درجة الخطورة التي تختلف من سجين لآخر ووضع فئات السجناء المختلفة في مؤسسات مختلفة أو أجزاء مختلفة من المؤسسات مع مراعاة جنسهم.

ولفرض الانضباط والحد من خطورة بعض السجناء من جهة أخرى، إضافة إلى مجموعة من البرامج الأخرى التي تشتغل عليها المندوبية، كبرنامج "تعايش" الذي شرع في إعداده سنة 2019.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والتعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بطبيعة الحال هذه ظاهرة من الظواهر اللي هي مستفحلة واللي هي عميقة وبنيوية في المجتمع المغربي، اللي كتعاني منها جميع المؤسسات السجنية في المغرب، ويكفي فقط أنا أثمن المجهود اللي تتبذلو المندوبية العامة لإدارة السجون، ولكن المندوبية بطبيعة الحال هي كتنفذ واحد السياسة جنائية فيما يتعلق بهاذ القضية ديال الاعتقال.

تكلمتو، السيد الوزير، على تحسين.. أنكم تهضرو على تحسين ظروف إقامة السجناء، أنا نعطيكم جوج ديال الأمور جوج ديال المعطيات:

المعطى الأول: يتعلق بالمساحة المخصصة للسجناء، إلى احصينا 170.597 المتر مربع، ملي عدد الساكنة السجنية والمحصورة في نهاية 2021، 89.731 تيعطيني ملي تنقسم، تنلقى لكل سجين عندو 1.9 متر مربع، معنى أنه هذاك السجين يعيش في قبر في حياته وهو في حالة اعتقال، وقد يعيش في قبر كما سنعيش كاملين فهاذ القبر هذا حتى يبعث الله، هاذي المسألة الأولى كأنك عايش فصندوق.

نمشيو للمسألة التالية الرقم الثاني اللي هو ديال المندوبية العامة لإدارة السجون، ملي تنهز الميزانية المرصودة المعتمدة فالتسيير تنلقاو 866.433.000 درهم، ملي كنقسموها على هاذ العدد ديال السجناء اللي هو 89.700 كنلقاو بأن السجين كنخسرو عليه 26 فاصلة شي حاجة قوول 27 درهم فالنهار، ما عرفتش هاذي واش ديال الأكل واش ديال وجبة واحدة ولا ديال 3 وجبات، يعني كيفاش غادي نهضرو اليوم نبداو نتكلمو على الأنسنة ديال الظروف ديال الاعتقال؟ كيفاش غنتكلمو على المفهوم الحقوقي بالمؤسسات السجنية؟ كيفاش غنتكلمو اليوم على مؤسسات متهالكة، كيف ما قلتو، السيد الوزير، اللي ما فيها لا الإنارة الكافية، ما فيهاش التهوية الكافية، ما فيهاش الآليات ديال التبريد ديال المأكولات، ما فيهاش الآليات ديال التسخين؟ كيفاش غنتكلمو اليوم على مؤسسات سجنية وكنتكلمو اليوم على إعادة إدماج؟ كيفاش غنديرو لهاذ الإدماج لهاذ الناس اللي كيتعتقلو فهاذ الظروف هاذي؟ والحال أنه 45% أقول من هاذ العدد اللي هو معتقل هو معتقل احتياطي، وهذا إشكال تيتعلق بالسياسة الجنائية فعلا.

اليوم، من المسؤول؟ هذا هو السؤال اللي تنطرحو اليوم، لأن اليوم احنا جينا تنساءلو الحكومة ونساءلو هذا، من المسؤول اليوم عن السياسة الجنائية؟ أنا في اعتقادي بأن المندوب العام ما عندو حتى شي دور فهاذ المسألة هاذي؟ هو ملي تيجيه الأمر ديال الاعتقال خصويدخلو وخا ما عندو منين يدخلو ما عندوش فين يدخل السجين، وهو تينفد الأوامر وتيدخلو للسجن، وخا عندو 200 سجين، تنجيبو لو 200 ولا 300 غيدخلها، عندو 2000 جابو لو 2000 أخرى غيدخلها.

وبالتالي أن تنقول اليوم حان الوقت لإعادة النظر فهاذ المنظومة، أولا، في تفريد العقوبات وإعادة النظر في المنظومة العقابية في البلاد.

ثانيا، كذلك فيما يتعلق بالقضية ديال الاعتقال، اليوم راه كنهضرو القرينة ديال البراءة ديال المتهم، احنا واحد العدد ديال الناس اليوم كنعتقلوهم وهوما قبل ما يتحاكمو، هذا إشكال خطير وخطير جدا، وتنقول بأنه اليوم حان الوقت إذا ما كانتش الدولة قادرة تبني تدخل مع القطاع الخاص وتبني شي مؤسسات سجنية منتجة ومدرة للدخل..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

إذن، السيد الوزير، عندكم شي تعقيب؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار.

أنا، السيد المستشار، أنا أتفق معك السيد المستشار فيما قلته، هذا الموضوع خصو واحد النقاش مجتمعي بروية وبهدوء لكي نتفق.

متفق معك، السياسة الجنائية حاضرة في هذا الملف بقوة، ويجب أن تكون موضوع مناقشة، لكن ملي كنقولو بأن المندوبية اليوم.. أنا متفق معك الرقم اللي اعطيتي بالمناسبة هو 1.93 متر هي المساحة المخصصة اليوم لكل سجين، ملي تفتح هذا النقاش المجتمعي اليوم، وكتقول راه المؤسسة خصها تبني السجون إيوا تتسمع ذاك الشي اللي ما على بالك، لا، وعلاش؟ وهاذ الحكومة فين غادية، وكذا.. ولكن هذه أسئلة مجتمعية يجب أن نجيب عنها، وخصنا نقدمو لها الإجابات.

إلى خصنا نبنيو، خصنا نبنيو، وإذا ما خصناش نبنيو خصنا نعملو شي حاجة في القانون، خصنا نعملوها، لكن هذا الموضوع لا يجب أن يبقى مؤجلا ويجب أن نتناقش فيه، لكي نخرج بتوصيات نطبقها في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، معالي الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة كذلك.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ونرحب بالسيد الوزير معنا في هذه الجلسة، ونستهل هذه الأسئلة بسؤال حول "الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا بسبب الحرب".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم على مآل ملف الطلبة العائدين من حرب أوكرانيا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أحيطكم علما بأن الوزارة قامت في مرحلة أولى بإحداث منصة رقمية لجرد المعطيات ذات الصلة بالمستوى الجامعي للطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا وكذا تخصصاتهم، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذه المنصة أكثر من 7200 طالب، 75% منهم ينتمون إلى شعب الطب والصيدلة وطب الأسنان، وفي مرحلة ثانية تم فتح منصة ثانية لاستقبال الملفات الإلكترونية للطلبة، حيث بلغ عدد الملفات التي تم تحميلها بالمنصة 3255 ملفا، 80% منها تخص الطب والصيدلة وطب الأسنان والتخصصات المرتبطة بها.

وضمن استشراف الحلول الممكنة لمعالجة الوضعية، قامت الوزارة بعقد لقاءات مكثفة مع شبكة عمداء كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان بكل من القطاع العمومي والخصوصي، وقد خلصت الاجتماعات التشاورية التي تم عقدها مع مختلف شبكات مؤسسات التعليم العالي المعنية على اعتماد مجموعة من المبادئ من أجل دراسة إمكانية التحاق الطلبة المعنيين بمنظومة التعليم العالي ببلادنا، حيث تم اعتماد ما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد الممكنة إضافتها من طرف كل مؤسسة، خصوصا في مجالات الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة والهندسة المعمارية؛

- الاعتماد على كل مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة المعترف بها من أجل المساهمة في هذا المجهود؛

- خضوع الطلبة المسجلين بالسنة الأولى بكل سلك أو دبلوم لنفس الإجراءات والشروط التي تسري على نظائرهم بالمغرب بخصوص الترشيح والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي على الصعيد الوطني؛

- إجراء مباراة مستوى "N-1" (سنة واحدة قبل) بالنسبة لجميع الطلبة المسجلين بمستوى "N" بنفس التكوين؛

- بالنسبة لتوزيع الطلبة سيتم اعتماد مبدأ الاستحقاق حسب النقطة المحصل عليها في كل المباريات الوطنية وعدد المقاعد المتاحة بكل مؤسسة؛

- اتخاذ إجراءات مصاحبة لمواكبة الطلبة الناجحين بكل مؤسسة للمصطلحات العلمية واللغات؛

- دراسة كل حالة على حدة بالنسبة للتخصصات في ميادين الطب والصيدلة وطب الأسنان والبيطرة؛

- وسيتم تنظيم مختلف المباريات بعد عيد الأضحى مباشرة، على أن يتم حل هذا الملف نهائيا الشهر المقبل؛

- إضافة إلى ما سبق، تم إجراء اتصالات مع بعض الدول الصديقة بأوروبا الشرقية التي تتوفر على نظام تعليمي مماثل لنظيره بأوكرانيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر لكحيل:

شكرا، السيد الوزير، على الإيضاحات والأجل اللي قدمتو لنا لحل هاذ الإشكال.

فيما يتعلق بالمنصة، كاين فرق بين المنصة الأولى والمنصة الثانية، وكاين أن حسب الإفادة ديال الآباء واللجنة ديال التتبع، أن المنصة الثانية فيها واحد النوع من الغموض وما كاينش واحد النوع من المتابعة والمصاحبة ديال الناس لأنه شعرو بواحد القلق، علاش كنلقاو كاين الفرق بين المنصة الأولى والمنصة الثانية؟ كيتساءلو على مواد ديال الامتحانات، اختلاف الأنظمة البيداغوجية تتخلق نقاش اللغة ديال التدريس، الناس قراو بالأوكرانية وبالروسية، إذن شنو هي اللغة ديال المباراة؟ المستويات المتعددة فالمباريات، (الكروك) اللي تلغات هاذ السنة بسبب الحرب، اللي هو بمثابة ديال (DEUG) اللي هو السنة الثالثة في النظام ديال أوكرانيا، الطلبة ديال التخرج اللي مقبلين على التخرج، وكذلك راه ما كاينش غير مشكل ديال المعادلة وديال الدخول، هذا كاين مشكل الاستفادة من الطاقات، عندنا ناس اللي دارو الطب، كان كيخصهم يشتغلو على الأقل فالمستشفيات في العمل ديال التدريب داخل المستشفيات ويعززو الطاقات داخل هاذ المستشفيات.

إذن، كذلك الوثائق العالقة اليوم فأوكرانيا بسبب الحرب، إذن هذا ملف ما فيهش غير الجانب التقني، العلمي، هذا فيه حتى الجانب الإنساني، هناك جوج ديال الأنواع:

كاين طلبة رجعو لبلادهم، وكاين طلبة مشاو اختارو بلدان أخرى، وكيمكن اللي اختارو بلدان أخرى فيهم اللي ما توفقش وكاين فيهم اللي توفق، فيهم اللي اخذا الصفة ديال الإقامة، فيهم اللي استافد من أنه جا من بلاد ديال الحرب، فبالتالي هاذ الناس لباو النداء ديال صاحب الجلالة، رجعو لبلادهم، كيخص هذا، لأنهم الآباء عندهم واحد الحرج بذلو مجهود، ومجهود معتبر وإمكانات كبيرة، ولكن اللي كيخص التواصل الدائم.

ما كاينش غير هاذ الملف، كاين ملفات متعددة، ولكن الناس ملي ولدهم كيجي سنة دراسية، كاين صدمة ديال الحرب، إشكالات نفسية، وكيجي لهنا وكيلقا راسو ما قادرش يعاود ينسجم فبلادو، هاذو ناس لأن ملي كنهضرو المؤسسات ديالنا محدودة الاستقطاب ما كتدخلش أولاد المغاربة، واش المغاربة كون لقاو كلية الطب هنا مفتوحة، واحنا عندنا الخصاص في كليات الطب، وعندنا خصاص في الأطباء، ولكن الناس اللي دخلو كلية الطب عدد قليل، كون لقاو الإمكانيات ما غيمشيوش لأوكرانيا، وما يمشيوش لعدد من الدول، احنا مع الجودة ديال التكوين، مع التميز ديال أنه ما يمكنشاي يكون واحد النوع من التباين في التكوين، ولكن هاذي حالة استثنائية، هاذو ناس عائدين من الحرب بحالة نفسية سيئة، تيخص يتعامل معهم بجدية أكبر وبتواصل أكثر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال موالي حول "التأخير في إصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي المؤسسات الجامعية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لاشك أن الجامعات المغربية تحتاج إلى إصلاح جذري وشمولي، كيقوم على أسس مختلفة حتى لا نعيد إنتاج نفس الأخطاء السابقة، والتي ذيلت التعليم العالي والبحث العلمي فبلادنا بأسفل الترتيبات الدولية فهاذ المجال.

وإن كان مشروع القانون المتعلق بتنظيم هذا الميدان، حسب الوزارة ديالكم، يحرص على الانسجام مع توصيات تقرير النموذج التنموي من أجل تجويد حكامة المنظومة وتحقيق جودة التكوين والنهوض بالبحث العلمي والابتكار، فإننا نتساءل معكم، السيد الوزير، عن مكانة الموظفين داخل المؤسسات الجامعية، والتي سبق وأكدتم أنهم مكون أساسي وفعال بالتعليم العالي، وأنهم يعتبرون من جنود الخفاء، ويجب أن تعطى لهم المكانة التي تليق بهم.

أليس من المجحف أن نطبق على هذه الفئة قانونا عاما لا يراعي خصوصية الاشتغال بقطع وخصوصية المرتفقين والهيئات التدريسية بهذه المؤسسات الجامعية؟

ألا تستحق هذه الفئة، السيد الوزير، الإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف، يليق بمكانتها داخل منظومة التعليم العالي، ويلعب دورا أساسيا في الرقي بالخدمة الجامعية وتجويد وضبط العلاقات المهنية داخلها؟

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل النظام الأساسي الخاص بموظفي المؤسسات الجامعية للرقي بوضعية العاملين بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

يعتبر تثمين الرأسمال البشري وتأهيله مدخلا أساسيا لأي إصلاح منشود، ولهذا الغرض وبالنظر إلى أهمية النظام الأساسي لموظفي الوزارة في تطوير التسيير والتدبير الإداري، فإن الوزارة بصدد:

- إعداد مشروع نظام أساسي جديد خاص بالأطر الإدارية والتقنية، سواء العاملين بالمصالح المركزية أو المؤسسات الجامعية؛

- اعتماد نظام أساسي محفز يشمل جميع الأطر؛

- إقرار نظام المباراة للتوظيف؛

- وعند تغيير الإطار إحداث شبكة جديدة للترقي وتحمل المسؤولية؛

- الرفع من قيمة التعويضات والتعويض عن الأخطار المهنية؛

- الرفع من عدد الأرقام الاستدلالية؛

-واعتماد التكوين والتكوين المستمر الإشهادي ضمن معايير الترقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في نفس السياق، ما كرهناش منكم، السيد الوزير، أنكم تعطيونا

واحد وقت زمني أو تاريخ لخروج هاذ النظام، احنا فعلا عرفنا بأنكم بصدد إعداد هاذ القانون الأساسي، وإنما ما كرهناش نأخذ فكرة على الفترة الزمنية اللي غادي يستغرقها هذا الإعداد.

وفي نفس الوقت، احنا متفقين معكم، السيد الوزير، بأن المشاكل اللي يعاني منها هاذ موظفي المصالح المركزية ولا المؤسسات الجامعية هي مشاكل كثيرة ومتعددة، جبتو جواب في هاذ المشروع اللي قلت عليه على بعض النقط منها، منها مثلا غياب التعويض والتأمين على الأخطار المهنية، والتكوين المستمر اللي يكون إشهادي.

بغينا غيرنزيدو، السيد الوزير، إلى جات على خاطركم، أننا كنلاحظ أن هناك نقص حاد في الأطر الإدارية في هذا الجامعات، وبغينا نعرفو واش كاينة شي طريقة لتشجيع الناس اللي هم خارج هذا الإطار باش يولجولهاذ الميدان؟

تنلاحظو كذلك، السيد الوزير، أن هاذ الموظفين تيشتكيو من الافتقار للوسائل ديال التكنولوجيا الحديثة باش تساعدهم في العمل ديالهم، على أن هاذ الناس هاذو تيتمناو لو كان تعطيهم الأسبقية في الولوج لمناصب المسؤولية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، هل هناك رد؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

تعقيب قصير، غير بغيت نقول بأن الموظفين والتقنيين ديال الجامعات المغربية، كيف ما قلتها، هم جنود الخفاء.

احنا تنديرو واحد العمل اللي بغينا يكون عمل اللي غادي يخلي المنظومة كلها ترقى، واللي بغينا هو التكوين المستمر، اليوم أش تيوقع؟ تيوقع الموظف تيدخل بـ (technicien) ولا بالماستر وكيوصل لواحد أسميتو الترقية اللي صافي ما تيبقاش يزيد عليها.

في الدول اللي متقدمة كاين واحد الترقية اللي تتبقى مدى الحياة، هاذ الشي خصنا نخدمو عليه، عارفين الظرفية ديالنا كيدايرة اليوم، عندنا (la loi 01.00 à changer)، عندنا (le statut des enseignants-chercheurs)، لأول مرة تنتكلمو على (le statut) ديال الموظفين، خصنا نمشيو بالعقل حتى الحكومة ديالنا وحتى الرأي العام وحتى كلشي يتقبل هاذ المنظومة اللي بغينا نخدمو عليها باش تكون عندنا تعليم عالي بجودة وبالمعايير الدولية اللي كاينة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "تقليص سنوات الدراسة بكليات الطب".

الكلمة لكم، السيد رئيس الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تصوراتكم من أجل تقليص سنوات الدراسة بكلية الطب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارين،

أود في البداية أن أحيطكم علما بأن دراسة إمكانيات تخفيض سنوات تكوين الأطباء من 7 سنوات لـ 6 سنوات، يدخل في إطار تنزيل الورش الملكي لتعميم التغطية الصحية لجميع الفئات المعنية بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وقد وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للارتقاء بالمنظومة الصحية، تهدف إلى رفع نسبة التأطير الصحي المحددة وفق المعايير المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة، وتتماشى مع الأهداف النموذج التنموي.

وقصد الرفع من أعداد الخريجين وتعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية، التي يقتضيها إنجاح هاذ الورش، تدارست الحكومة إمكانية مراجعة مدة التكوين من 7 سنوات إلى 6، كما هو معمول به في العديد من دول العالم كأوربا، ألمانيا، إيطاليا، إيرلندا، عندها خمسة، أمريكا عندها 4، كندا عندها 4.

ومن أجل تفعيل مقترح تقليص مدة التكوين قامت شبكة العمداء كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان بعقد سلسلة اجتماعات، تمت خلالها مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاصة بهذه

التكوينات، وهاذ المقترح يضمن الحرص على مكانة وجودة التكوينات بالكليات المعنية، وخلال اجتماعها المنعقد بـ 18 ماي صادقت اللجنة الوطنية للتنسيق التعليم العالي على التعديلات المقترحة على دفاتر الضوابط البيداغوجية والتخفيض من 7 سنوات إلى 6 بالنسبة لتكوين دكتور في الطب.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم رصد إمكانات المادية والبشرية الضرورية لمواكبة ورش توسيع وتجويد عرض التكوينات بكلية الطب والصيدلة وطب الأسنان، وكذلك وفق برنامج تعاقدي بين الحكومة والجامعات والكليات المعنية، 20% في الدخول الجامعي اللي غادي نطلعو المقاعد في كلية الطب والأسنان والصيدلة ومن هنا 26 غادي ندوبليو عدد المقاعد بالنسبة للطب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

التعقيب السيد الرئيس، تفضلو.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن تصوركم في إطار المشروع الإصلاحي للقطاع ديال التعليم العالي يهدف إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، في مقدمتها الرفع من أعداد الخريجين وتعزيز الإمكانيات والقدرات الطبية الوطنية التي يقتضيها إنجاح تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، سيما الشق المتعلق بضمان الخدمات العلاجية لجميع الفئات المعنية بالتأمين الإجباري الأساسي على المرض.

إن هذا المشروع الإصلاحي الذي أعلنتم عنه نعتبره إيجابيا، ونؤكد على أهميته وراهنيته، وذلك لأنه سيساهم - لا محالة - في حلحلة معضلة الخصاص المهول الذي تعرفه المنظومة الصحية على مستوى عدد الموارد الطبية والصحية عموما، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

فبلادنا تسعى من خلاله تحقيق أرضية لإنجاح مشروع تعميم التغطية الصحية، الذي سيواكبه ارتفاع كبير في طلب الخدمات الصحية بالقطاع العام.

وإذ نثمن قراركم الخاص بخفض عدد سنوات التكوين في الطب، والذي لا يندرج فقط في إطار تحقيق الرغبة في إنجاح تعميم الحماية الاجتماعية، بل إنه سيساعد في تحسين وضعية جامعاتنا ومستشفياتنا في الترتيب العالمي المتعلق بالصحة، والتي من بين معاييرها عدد الأطر الصحية المتوفرة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في الخدمات الصحية من طرف القطاع الخاص، لأن تشجيع الخواص على الاستثمار في قطاع الصحة، يقتضي توفير موارد بشرية كافية للأطر الصحية، سيما وأن هجرة الأطباء تعد بمثابة نزيف يؤثر بشكل سلبي على الأمن الصحي ببلادنا، خاصة مع توالي الأزمات الصحية على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي يتطلب حلولا استباقية لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مزايا الاستقرار الذي ننعم به في بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

فالكل يعلم، السيد الوزير المحترم، بأن عددا من الأطر الطبية المغاربة التي خرجت للخارج يقارب 7000 طبيب، بحسب إحصائيات تعود إلى 2018، فيما يقدر عدد الأطباء الذين يغادرون المملكة للعمل في الخارج بما يقدر بـ 200 و300 طالب سنويا.

وأمام هذا الوضع نخشى بأن لا تتمكن بلادنا من سد الخصاص الكبير في الأطباء ما لم يوقف نزيف هذه الهجرة الطبية إلى الخارج.

نظرا لضيق الوقت، السيد الوزير، نود تخفيض سنوات التكوين بالنسبة للأطباء وتطوير المناهج الخاصة بتعليمهم وتكوين عبر التقنيات التكنولوجية الفائقة للتطور وفق التصور الذي تدافعون عنه في إطار ما سميتمونه بالجامعة.. (كلام غير مسموع)، تماشيا مع الصناعة..

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول الإجراءات..

التعقيب السيد الوزير؟

بقى ليك شي شوية ديال الوقت، ما بقاش، بعض الثواني، تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

لا بغيت نأكد بأن هاذ القضية ديال سبع سنين، ست سنين راه الجودة ما غادياش تقاس نهائيا، كتعرفو الجودة ديال الطبيب المغربي، بغيت نعطيكم الأرقام، 1300 وشي حاجة، نقولو 1400 طبيب اللي كيخرج عندنا هاذ السنين دبا فالعام، النص منهم كيمشي لأوروبا.

إلى تبعتو ذاك الشي اللي كيدوز فالصحافة وبالخصوص الصحافة الدولية، الطبيب المغربي مطلوب لواحد النقطة إلى شفتو ألمانيا في أيامات الكوفيد حبسو الفيزا على العالم كامل إلا الطلبة الأطباء المغاربة، عندنا هاذ النزيف خصنا نتعاملو معا ماشي غير باش نطلعو المقاعد ديال كليات الطب، ولكن راه كاين تحفيزات اللي خصنا نعطيوها للشباب ديالنا باش يبقى.

وبغيت نرجع لنقطة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لا يمكن لو يرجع، لأن عندو أسئلة يمكن يكمل، نحترمو شوية ديال الوقت باش نضبطو شوية الجلسة.

إذن دائما في نفس القطاع، السؤال الموالي حول الإجراءات المتخذة للنهوض بقطاع التعليم العالي.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من أجل النهوض بقطاع التعليم العالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

وهذا سؤال صعيب.

قلتها ساهلة وخليتني.

وهي فالحقيقة، اللي بغيت نشير لو وهو اليوم التعليم العالي فالدول العالمية الكل مساءل، وهاذ الشي اللي عشناه هاذ السنين الأخيرة بالخصوص من عند هاذ الكوفيد، كيساءلنا باش نراجعو العقلية ديالنا فتدبير التعليم على العموم، ولكن تدبير التعليم العالي بالخصوص، هاذ الشي علاش درنا هاذ المخطط اللي خدمنا عليه، هاذ المخطط لتسريع تحويل المنظومة ديال التعليم العالي.

التسريع، لأن عندنا مشاكل ولت كبيرة اليوم، وخصنا نتعاملو معها بواحد التحول اللي يكون سريع باش الرقمنة تكون داخلة، اللي تنتمناو هو يكون واحد التجاوب لا مع الرأي العام ولا مع الرأي الداخلي ديال الجامعات المغربية.

- أولا، إصلاح بيداغوجي شامل؛

- ثانيا، وضع الأسس ديال البحث العلمي بمعايير دولية، لأن بدينا شفنا هاذ الشي تيندثر؛

- إرساء منظومة حكامة ناجعة؛

- وبالإضافة إلى تفعيل الدور المحوري للمجالات الترابية اللي النقاش اللي كان على صعيد الجهات، بغينا الجهة تكون من الركائز ديال الجامعة، وخا الجامعة عندها دور وطني ودور دولي، ولكن بغينا الجهة وبغينا الجهة تكون تشكل واحد النقطة أساسية في التطور ديال الجامعة المغربية.

ودرنا واحد الجلسات ديال الإنصات والتشاور اللي ربما ما متفقينش على كلشي، ولكن هذا حضاري خصنا تناقشو عليه، ربما راكم عارفين جل النقاشات، وغادي يتم هاذ المناقشة ديال هاذ المخطط لاعتمادو إعداد خريطة الطريق للشروع في تنفيذه بعد المناظرة الوطنية التي سيتم يعني انعقادها في سبتمبر، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة.

من أجل دينامية اقتصادية ناشئة من خلال إطلاق أوراش تنموية على شكل استراتيجيات قطاعيات كبرى في مجالات متعددة مثل الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، التجارة، السياحة، الطاقات المتجددة إلى آخره، مجموعة ديال القطاعات، أصبح ملحا إرساء إصلاح شمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي ينبغي أن يقطع مع الاختلالات التي شابت مسيرة الإصلاح طيلة العشرين سنة الماضية، ويحدث تحول نوعي على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، يجعلها في مستوى التطلعات ليرتقي بها إلى التعاهدات القانونية الملزمة لجميع الأطراف بما فيها الوزارة.

إن ربط التعليم العالي والبحث العلمي بالتنمية الشاملة للبلاد يقتضي العمل على تطوير المنظومة الحالية وارتقاب مخرجاتها وترسيخ نموذج بيداغوجي، كيما قال السيد الوزير، يمكن من ملاءمة التكوينات مع متطلبات الارتقاء بالمجتمع والحاجيات الوطنية والجهوية ومع مهن المستقبل والرفع من جودتها في مختلف الأسلاك الجامعية، وخاصة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح اللي تعرف اختلالات عميقة.

إن الضرورة الملحة لتحقيق تلاقي الإرادة السياسية مع الإرادة المجتمعية وتضافرهما في سبيل تحقيق الإصلاح الشمولي المنشود يتطلب من الوزارة أن تكون قادرة على المحافظة على خط السير في اتجاه الأفق المرسوم والهدف المرسوم، وعلى تمكين الموارد البشرية وتأهيلها، ومواكبة تحقيق رهانات الإصلاح وعلى تحقيق النجاعة في التدبير، كيما قال السيد الوزير، من أجل استعمال أمثل للموارد المادية والمالية وعلى تدبير التحولات من أجل ضمان الوصول إلى الأهداف المسطرة وعلى التقييم المستمر والمنتظم للمخرجات من أجل تصحيح مسار الإصلاح

وعلى المعرفة الدقيقة بالإشكالات الحقيقية التي تعرقل التغيير.

وطبعا لن ينجح الإصلاح في النهاية إلا بتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الطفرات الممكنة وتوحيد الجهود في إطار مقاربة تشاركية لتحقيق التغيير المطلوب.

لذا، وجب وضع حد للوضع المقلق التي تعيشه الجامعة المغربية حاليا، أمام توالي المشكلات وعدم الإقدام الفعلي على معالجتها، حيث نتابع منذ شهور احتجاجات متواصلة لعدد من المدن الجامعية، سواء من طرف الأساتذة الباحثين أو من طرف موظفي التعليم العالي.

وقد بلغت هذه الاحتجاجات أوجها بالإقدام على خوض إضرابات محلية وجهوية (l'ENCG[1] Casa)، (l'ENSAM[2] Casa)، كلية الآداب بمراكش، وذلك احتجاجا عن المشاكل التي تراكمت يوما عن يوم وعن طبيعة تعامل الوزارة معها، ومع مطالب الأساتذة والموظفين.

لذا، نطلب من السيد الوزير التعجيل باتخاذ الإجراءات لمعالجة هاذ المشاكل وتمكين الجامعة المغربية من الوسائل والشروط التي تؤهلها للاضطلاع بأدوارها في التعليم العالي والبحث العلمي والنهوض بها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، هل ترغبون في الرد؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بعجالة..

السيد رئيس الجلسة:

في بضع ثواني السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

غير بغيت نقول السيد المستشار بأن المطالب كبيرة و(le budget) ديالنا قليل، 14 مليار الدرهم، 1.200.000 طالب، نخليك تدير الحساب أنت، 10 دالمرات أقل من تركيا، أقل من أفريقيا الجنوبية، خصنا نتعاونو، وبغيت نأكد على التعليم هو التمكين، هاذ السرعة ديال التحولات خصنا نخدمو باش وليداتنا يكونو ممكنين، المسالك ما تيكونش عندنا التخصصات ما تيكونش فيهم مشكل، ولكن المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية والتمكين ديال الإنسان هو اللي مازال خصنا.

[1] **E**cole **N**ationale de **C**ommerce et de **G**estion

[2] **E**cole **N**ationale **S**upérieur des **A**rts et **M**étiers

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "المتفوقين في امتحانات الباكالوريا والراسبين في مختلف المباريات، تقدم به الفريق الاشتراكي.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الحلول والإجراءات الممكنة من أجل ضمان أحقية المتميزين من أصحاب شهادة الباكالوريا للولوج إلى المعاهد والمدارس العليا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلو.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أحيطكم علما أن المؤسسات والمعاهد العليا ذات الولوج المحدود تعتبر مؤسسات متخصصة في التكوين في مجالات ممهننة وذات قدرات استيعابية محدودة، مقارنة مع الطلب المتزايد لحملة شهادة الباكالوريا، مما يستلزم وضع مسطرة تعتمد على معايير موضوعية لولوجها، وهكذا وعلى امتداد عدة سنوات تم اعتماد الانتقاء الأولي بناء على معدلات الباكالوريا، إضافة لاجتياز مباريات كتابية كمسطرة أساسية لهذه العينة من المؤسسات.

وحرصا على ضمان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج هاذ المؤسسات، اعتمدت الوزارة مجموعة من الإجراءات من بينها:

- الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للتباري بهاذ المؤسسات؛

- توحيد طريقة احتساب معدلات الانتقاء باحتساب معدلي الامتحانين الوطني والجهوي؛

- واعتماد التدبير الالكتروني لمباريات الولوج، بغية تبسيط مسطرة الترشيح؛

- تم أيضا اعتماد التدبير الالكتروني (cursussup.gov.ma) و(tafem.ma) كاع هاذ (les plateformes) اللي تتعرفو، وحاليا تنخدمو على إرساء إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج لجميع مستويات التكوين الجامعي، ويرتكز على نظام توجيه فعال، وكذلك اعتماد منصات رقمية للتكوين البيداغوجي وإدراج الكفايات الذاتية والحياتية كجزء لا يتجزأ من مسار التكوين وتعزيز قابلية التشغيل لدى الخريجين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

كما يعلم الجميع أن التعليم العالي العمومي هو سلم الشعوب للتنمية الاجتماعية والرأسمال البشري الضروري للتقدم والازدهار في جميع المستويات والمحتضن الفعلي للبحث العلمي، رغم كل الاختلالات التي يعاني منها.

لذا، فإننا في الفريق الاشتراكي نطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها وإعطاء مزيد من الاهتمام للرقي بهذا القطاع الحيوي.

السيد الوزير المحترم،

إن تقدم الآلاف المتميزين في الباكالوريا إلى المباريات لولوج بعض المدارس والمؤسسات الجامعية ككليات الطب والمدارس الوطنية للتسيير والتجارة والهندسة، مثلا والحاصلين على معدلات قد تفوق أحيانا 18/20، دون الظفر بمقعد في مدرجاتها، هذا الأمر يبعث على الحيرة ويؤدي إلى اليأس وإحباط التلاميذ وأولياء أمورهم، زد على ذلك تزامن أغلب المباريات في تاريخ واحد.

وهذا يدعونا كذلك، السيد الوزير، إلى طرح السؤال على مدى مصداقية نتائج الباكالوريا وجدواها ومدى وعي وزارتكم بهذه الإشكالية التي تتفاقم سنة بعد سنة.

وكذلك ما مصير المتميزين في الباكالوريا وهم راسبين في مختلف المباريات؟

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، نغتنم هذه الفرصة للمطالبة بتنويرنا وتنوير الرأي العام الوطني بمصير الحوار المقرر القيام به مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، الذي نأمل أن يكون نهاية لكل التوترات بهذا القطاع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، التعقيب؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

غير نجاوب على واحد السؤال وهو أنا من الناس اللي ما كنبغيش نتكلم على أشنو هي (niveau) ديال الباكالوريا، اللي جا عندنا خصنا نتكلفو بيه، هذاك.. خصنا نعرفو أشنو غنعطيوه من بعد.

احنا خدامين على باش هاذ الإصلاح الجديد باش تكون واحد المخرجات (l'Output) اللي بغينا نخدمو عليه، أشنو بغينا التصور من الإجازة ومن الماستر ومن الدكتوراه.

بغينا اللغات تكون ملزمة، بغينا هاذ المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية تكون ملزمة قبل ما ياخذ الدبلوم ديالو.

اللي بغينا هو ما يمكنش ندخلو كاع الطلبة كلهم للاستقطاب المحدود لأن المقاعد راكم عارفينها، اليوم عندا واصلة تقريبا لـ 20%، تنتمناو فهاذ المرحلة ديال هاذ الحكومة نوصلوها لـ 30% من هنا لـ 2026، ولكن خصنا نعطيوها الوسائل ديالها باش يكون التأطير هو هذاك وباش يكون التجهيز يكون متواصل، لأن إلى جبنا كاع الطلبة دخلناهم كلهم للاستقطاب المحدود غادي نخسرو كلشي.

اليوم، عندنا مدارس عليا اللي مطلوبة ومعروفة، عندنا كليات ديال الطب اللي تتعرفو القيمة ديالها، خصنا نمشيو بتدرج وخصنا نعطيو الوسائل اللي غادة تكون إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "الابتكار والبحث العلمي كرافعة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار، عبد الإله حفظي.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

البحث العلمي والابتكار وتنافسية المقاولة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو، السيد الوزير، للجواب.

سؤاله السيد الوزير، الابتكار والبحث العلمي وتنافسية الاقتصاد.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولا، هاذ السؤال كيشكل واحد إحدى الأولويات ديال التعليم العالي اليوم، لأن احنا خصنا نهضو بهاذ الموضوع.

المحور الأول هو بحث علمي متميز من خلال:

- تكوين جيل جديد من الدكاترة، بغينا يكونو دكاترة بمعايير دولية؛

- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه اللي غادي يخرج تقريبا في سبتمبر أو لا أكتوبر، إن شاء الله؛

- إعادة تصميم جديد ومتناسق لبرامج منح التميز والحركية وأبحاث الدكتوراه، بإشراف مشترك بين الجامعة والمقاولة، وكذلك بإشراف مشترك بين الجامعة المغربية وجامعة دولية؛

- اعتماد نموذج جديد سيادي لتمويل البحث العلمي، اللي تهدف لإعطاء دينامية جديدة للصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية والتكنولوجية وتقوية موارده، من خلال تعزيز تحصيل المساهمات الحالية وتعبئة الفاعلين السوسيو اقتصاديين؛

- تشجيع المقاولات على الاستثمار في البحث التنموي، بشراكة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛

- استهداف المجالات الإستراتيجية للبحث التنموي والابتكار لضمان السيادة، يرمي إلى إنشاء معاهد بحث وطنية موضوعاتية بصفة تدريجية، لتطوير أنشطة البحث في الميادين الإستراتيجية وتدوين البحث العلمي من خلال مواكبة صفة بلد شريك في البرامج (Horizon 21-27)؛

- إعطاء الأولوية لتشجيع البحث العلمي المشترك مع الدول الإفريقية الصديقة ومراجعة برامج "فنكم".

والمحور الثاني هي منظومة الابتكار في خدمة الاقتصاد الوطني:

- تعزيز مجمعات الابتكار (les cités d'innovation) وخاصة الإطار المتعلق بالحكامة؛

- تنويع مصادر دعم وتمويل الابتكار؛

- دعم الجسور بين الجامعات والمقاولات عبر طلبات العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي المشترك؛

- تبني النموذج الوطني للسياسة المؤسساتية لتدبير الملكية الفكرية بالجامعة العمومية؛

- تشجيع انخراط الجامعة في إنشاء مقاولات مبتكرة، من خلال برامج مقاولاتية؛

- إعداد برامج لتكوين مختصين في مجال تثمين البحث ونقل التكنولوجيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى التعقيب، السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

احنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتقد بأن هذا موضوع لا يحتمل المزايدات، وبالتالي لن نزايد لأن هاذي مسألة اللي هي وطنية واللي نعتقد بأن الزمن التربوي هو زمن يندرج في الزمن الطويل، لأن ملي تندخلو الطفل للابتدائي باش أنه تنديرو سياسة جديدة، راه خصنا 30 سنة أنه بعد باش نبداو نشوفو جني الثمار ديالها.

وبالتالي مسألة أخرى هو أن بالطبع الزمن السياسي يختلف عن الزمن التربوي، ولكن احنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ليس لدينا اصطفاف سياسي، وبالتالي لسنا في المعارضة ولسنا في الأغلبية، لو كنا في المعارضة لقلت لكم غنبدا التصنيفات العالمية إلى آخره، احنا بالنسبة لنا التصنيفات العالمية تذكرنا بالمجهودات التي يجب أن تبذل من طرف جامعاتنا ومن طرف أطرنا... إلخ، هذا هو الأصل بالنسبة لنا.

الآن، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المنطلق، عندنا منطلق، بالطبع ملي نتكلمو على المنطلق هناك مآل وهناك بالطبع بينهما هناك (parcours) هناك سيرورة، المنطلق ديالنا هو أن تكون إرادة سياسية حقيقية لإرساء بحث علمي واعد، سواء على الزمن الطويل، سواء على مستوى المستقبل المنظور أو المستقبل غير المعلوم.

إشارة واضحة، إشارة حقيقة اللي غادية إيجابية هو أنه، وما تبعوهاش بزاف لا مختصين ولا مواطنين، هو أن الوزارة الحالية تبدل العنوان ديالها ما بقاتش الوزارة ديال التعليم العالي والوزارة ديال البحث العلمي، زادت واحد الاختصاص اللي هو الابتكار (l'innovation)، وهذا بالنسبة لنا هذا هو الأهم، لأن فيها الرصف وفيها الانسجام والتناغم ما بين البحث العلمي، وتكلمتي على القطاع الخاص والقطاع العام، البحث العلمي النظري الأساسي الصلب، الخام، الذي يجب صقله وتطويره من أجل يكون أنه من المداخل ديال البحث التطبيقي والتطوير و(la recherche et développement) كذلك بالنسبة للابتكار بالنسبة (l'innovation) هاذي مسائل احنا نثمنها عاليا.

بالنسبة.. إشارة إيجابية أخرى هو أن القانون المالي ديال 2022 رصد ميزانية من أجل المواكبة منها الابتكار فيها 250 مليون درهم..

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

300 مليون..

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

..فيها 300 مليون درهم، باش أنه ولكن هي متوقفة على التوقيع.

تنتمناو أنها تولي 500 مليون درهم في هاذ القانون المالي ديال 2023.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إن شاء الله تنمنى ذلك.

السيد الوزير، في بعض ثواني السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أنا اللي بغيت نقول للسيد المستشار وهو سنين هاذي واحنا تنقولو المقاولة تتقول الجامعة ما بغاتش، والجامعة تتقول المقاولة ما بغاتش.

أنا تنقول لكم من هاذ المنبر الجامعة ديالكم ومفتوحة لكم وعندي لقاءات متواصلة مع (la CGEM[3]) أشنو بغيتو في هاذ 5 سنين الماجية؟ أشنو بغيتو في هاذ 10 سنين الماجية؟ وأشنو هو اللي خصنا نخدمو عليها جميع؟ تكلمت على الدكتوراه المشتركة ولكن ماشي غير الدكتوراه المشتركة، حتى التكوين المشترك كيفاش نخدمو جميع، غنحيدو هاذ النقاش ما خصوش يبقى عندنا في هاذ البلاد، خصنا الثقة، نخدمو مع بعضيتنا ونعرفو أشنو بغينا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما ارتباطا بهاذ السؤال هذا هناك سؤالين ترتبطهما وحدة الموضوع حول "ملاءمة التكوينات الجامعية مع حاجيات سوق الشغل".

ونستهلهما بسؤال أول لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السي عبد الرحمان ابليلا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تيعاني بعض الخريجين ديال الجامعات من مشاكل تتعلق بصعوبة الإدماج في سوق الشغل، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، أشنو هي الاستراتيجية ديال وزارتكم لمعالجة هاذ المشكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لأجل ملاءمة التكوين مع متطلبات الشغل وسوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤالين معا دفعة واحدة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، بغيت أحيطكم علما أن ملاءمة التكوينات مع حاجيات التنمية وسوق الشغل تشكل إحدى أولويات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي (le PACTE ESRI 2030)، اللي طلقتو الوزارة وفق مقاربة تشاركية، شملت كافة الفاعلين.

تهدف هاذ المخطط إلى الرفع من جودة ونجاعة المنظومة، لجعلها قادرة على رفع التحديات الحالية والمستقبلية وتقديم حلول مبتكرة من شأنها أن تسهم في تسريع وثيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا.

وفي هذا الإطار، وفي انتظار مخرجات المناظرة الوطنية، شكلت المناظرات الجهوية فرصة للتشاور مع جميع الفاعلين لبلورة مقترحات وإجراءات عملية حول مساهمة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في تعزيز الاندماج الاقتصادي للشباب وملاءمة التكوينات الجامعية مع حاجيات سوق الشغل.

وبناء على استشراف حاجيات بلادنا من حيث الكفاءات والأطر، ستتم تعبئة إمكانات الوزارة والجامعات وباقي مؤسسات التعليم العالي لتكوين الرأسمال البشري المطلوب، من خلال:

- إرساء تصميم مديري لعرض التكوينات كفيل بالاستجابة

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

للحاجيات الحالية والمستقبلية لمختلف القطاعات؛

- وضع برامج ومبادرات لتلبية بعض الحاجيات الخاصة لقطاعات معينة مع ملاءمة وتنويع طرق التدريس بالتناوب على سبيل المثال؛

- الإشراك المباشر للمحيط الاقتصادي والشركاء في إحداث مسالك التكوين وتطويرها وتقييمها.

وفي نفس السياق، شرعت الوزارة في التوقيع على حزمة من اتفاقيات الشراكة بغية تكوين أطر كفئة تستجيب لمتطلبات سوق الشغل:

- اتفاقية مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي لتكوين المهندسين والأطر المماثلة: 33.500 في أفق 2025 وكذا التقنيين: 62.800 في أفق 2025؛

- اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لتكوين الجيل الجديد من الأساتذة: 96.500 في أفق 2026.

وتعمل الوزارة حاليا بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية على إعداد:

- اتفاقية مع وزارة التضامن والأسرة لتكوين الأطر المساعدة الاجتماعية: 10.000 في أفق 2030؛

- اتفاقية مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة المالية للرفع من عدد الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان المكونين: 14.123 طبيب، 1.390 صيدلي، 2.343 طبيب أسنان، أي ما مجموعه 17.856 في أفق 25-26.

ولتكريس ملاءمة التكوينات مع حاجيات الشغل، سيتم إرساء إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، يرتكز على:

- نظام توجيه فعال وناجع؛

- محتوى ومقاربات بيداغوجية متجددة ومبتكرة؛

- منصات رقمية للتكوين البيداغوجي وإدراج الكفايات الذاتية والحياتية كجزء لا يتجزأ من مسار التكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

ننتقل إلى التعقيب، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الوزير.

احنا بداية تنثمنو التصور ديال الحكومة في هاذ الموضوع، لأنه حقيقة هذا موضوع قديم وجديد وموضوع ديال كل النقاش.

ولكن حقيقة خصها تكون عندنا واحد الجرأة في هاذ المخطط أو هاذ الإصلاح باش نقولو بأن اليوم كاينين واحد الكليات وكاين شعب اللي لازالت تستقطب أعدادا كبيرة من الطلبة، ولكن سوق الشغل الحالي ماشي في حاجة لهاذ الخرجين ديال هاذ الكليات وديال هاذ الشعب، أو على الأقل ليس في حاجة لهاذ العدد الكبير ديال الخريجين اللي تيكون سنويا.

هاذ المسألة زادت في واحد من الأسباب الرئيسية في البطالة في بلادنا، واحد الأسباب الرئيسية في تراكم نسبة البطالة في هاذ الإطار، وبالتالي أنا ما تنعرفش، وهاذ الحقيقة هي معروفة ويعرفها كلشي، ولكن ما فهمتش علاش باقي هاذ الكليات وهاذ الشعب باقي مفتوحة إلى يومنا هذا، مفتوحة ومستمرة وباقي مستمرة وباقية تستقطب الطلبة بواحد الأعداد كبيرة جدا.

هاذي رسالة لكم، السيد الوزير، ولك الرسالة للطلبة وأولياء الأمر بأنه ضروري في التدقيق والتركيز في هاذ المسألة ديال التوجيه، قلتو غادي يكون واحد الإصلاح بيداغوجي إلى آخره، تنتمنى يأخذ بعين الاعتبار هاذ المسألة في القريب العاجل، لأن هاذي مسألة استعجالية جدا.

احنا كما قلنا مع التصور ديال الحكومة، مع هاذ المخطط الوطني اللي غادي يكون، هاذ المخطط الوطني خص يكون فيه مسألتين أساسيتين، خصنا نشجعو التكوينات اللي عندها علاقة بسوق الشغل وخص يكون الولوج لهاذ التكوينات سهل ومرن، ما شي صعيب، وثانيا خص تكون عندنا الشجاعة والجرأة باش نزولو بصفة نهائية التكوينات والشعب اللي فقط تزيد في نسبة البطالة وتزيد في التراكم ديال هاذ النسبة سنة عن أخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

يشكل ضعف جودة الرأس المال البشري إكراها رئيسيا أمام النمو الاقتصادي في المغرب، وينعكس هذا الضعف في تسجيل معدلات نجاح جامعي منخفضة وللطالب التوجه نحو شعب دراسية لا تستجيب لحاجيات المقاولات، وتسجيل النقائص على مستوى مكتسبات وكفاءات الخريجين.

فالمقاولات الخاصة في بعض القطاعات ترى بأن المرشحين الذين يتقدمون لنيل فرص الشغل المعلن عنها لا يتوفرون على الكفاءات الأساسية المفروض اكتسابها بها في مختلف مسالك التعليم الجامعي، بحيث لا تعثر المقاولات على العناصر التي تتوفر على الكفاءات التقنية المطلوبة.

وكما نعلم جميعا فإن الدور المحوري الذي تلعبه الجامعة على مستوى التنمية المحلية والجهوية يستلزم ضرورة بلورة خطة استراتيجية لعرض التكوينات عبر استشراف حاجيات القطاعات الإنتاجية، من حيث الكفاءات، وهو الأمر الذي نلمسه من خلال مبادرتكم إلى تنظيم المظاهرات الجهوية بشكل مكثف من أجل الوقوف على مختلف المتطلبات التي تحتاجها الجماعات الترابية، بالشكل الذي سيمكن الجامعات من تنويع عروض التكوين الملائم لسوق الشغل.

وللتذكير، فقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن نبه إلى الخطر الذي يعتري نظام التعليم ببلادنا، بحيث عبر عن ذلك بكونه نظام تعليمي يستمر في تخريج أفواجا من المعطلين، ولقد وضع الخطاب الملكي السامي الاهتمام على مكامن الخلل من خلال التشديد على ضرورة ضمان ملاءمة أفضل بين التكوين والتشغيل.

ولتصحيح هذا الوضع، أكد صاحب الجلالة على ضرورة إعطاء الأولوية للتخصصات التي تمكن من الحصول على شغل وإرساء نظام ناجح للتوجيه المبكر، مع ضرورة وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة لتأهيل الطلبة والمتدربين في اللغات الأجنبية.

ومن جهتنا نود، السيد الوزير المحترم، أن نعبر لكم عن تقديرنا للمجهودات التي تباشرونها منذ توليكم مهام تدبير هذا القطاع، ونحن على قناعة تامة أن النجاح سيحالفكم، خاصة وأن لكم من التجربة ما يؤهلكم لمواجهة التحديات التي يعرفها القطاع، لأننا نعي تماما أهمية الرؤية الاستراتيجية المتجددة التي تمتلكونها والتي تستمد أولوياتها من البرنامج الحكومي، في انسجام تام مع التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، خصوصا تلك المتعلقة بتعزيز قدرات الرأس المال البشري للمملكة وتطوير البحث العلمي والابتكار، بغية جعلهم رافعة أساسية للتنمية الشاملة.

السيد الوزير المحترم،

إن غياب الرؤية الواضحة لدى من سبقوكم في تدبير شؤون التعليم العالي أمر يؤسف له، لأنه فوت على بلادنا العديد من الفرص التي كان من الممكن أن تساعدنا على تفادي العديد من المشاكل الخاصة بإدماج طلبتنا في سوق الشغل، ولنا اليقين بأن توجهكم نحو إبداع جيل جديد من الإصلاحات لمن شأنه أن يساهم في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وجعلها قادرة على الاستجابة بالشكل الأمثل لمتطلبات التنمية ومواكبة التحولات الهيكلية والمتسارعة للسياق الدولي في عدة ميادين، ونعتقد بأن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

عندكم الرد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

غير النقطة اللي بغيت نشير لها بأن خصنا لابد ما نتجاوبو مع سوق الشغل، واحنا عارفين بأن الشباب ديالنا كيقلب على لقمة العيش، ولكن ما ننساوش بأن الجامعة عندها دور أيضا ديال التعلم وديال المعرفة.

هاذ التكوينات اللي ربما تنتكلمو عليها بعض المرات بحال السوسيولوجيا ولا الفلسفة ولا.. كاينين التكوينات اللي ربما كنشيرو لها اليوم بالأصابع هي لابد ما خصها تبقى في الجامعات، غير تنظن بأن إلى كونا الشباب ديالنا وعندو اللغات.. المشكل الكبير اللي كاين اليوم مطروح وهو الشباب كيمشي يدير القانون ولا كيمشي يدير بالعربية لأن ما عندوش اللغة.

احنا هذا الإصلاح اللي درنا اليوم في البرنامج الحكومي واللي ربما سمعتو بالنسبة للتربية الوطنية وهذا الإصلاح اللي احنا غاديين فيه على إلزام اللغات غادي يخلي الشباب ديالنا يمشي يختار المسالك ديالو على قناعة، وهذا اللي بغينا، بغينا نتجاوبو مع سوق الشغل، وبغينا أيضا شباب اللي ربما حتى وليداتكم بعض المرات كتقول له سير دير (ingénieur) كيقول ليك ما بغيتش بغيت نمشي ندير العلوم السياسية ولا العلوم القانونية، خصنا غير نتجاوبو مع هاذ المشاكل اللي عندنا اليوم ديال متطلبات سوق الشغل ديالنا وخص المحيط السوسيو اقتصادي يكون راضي على الخريجين ديال الجامعة المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى سؤال موالي حول "النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

عرف النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي جمودا منذ سنة 1997، مما أثر سلبا على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

أشنو كتشوفو غادي تديرو فهاذ النظام الأساسي؟ التدابير المزمع إحداثها أو إجراؤها لإبراز هاذ القانون الأساسي الذي أصبح أساسيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، من أجل الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

باش نكون نختصر في الجواب ديالي، ما يمكنش يكون شي إصلاح إلى ما كانش عندنا موارد بشرية مؤهلة، ما كاينش شي إصلاح في العالم إلا ما كانوش الجامعيين والأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين مؤهلين وكيخدمو بتفان.

اليوم، هاذ الشي اللي ما تدارش في عشرين عام ولا ثلاثين عام، ما نطلبوهش لهاذ الحكومة في ست شهور ولا سبع شهور، احنا بتواصل كبير فهاذ الظرفية اللي كاينة اليوم راكم كتعرفوها، ظرفية صعيبة بالنسبة لينا، بالنسبة للعالم ككل، ومع ذلك كاين اللقاءات متواصلة، اللي بغينا وهو نستقطبو كاع الكفاءات باش تجي للجامعة المغربية، ذاك الشي علاش تكلمت لكم قبيلة على الجيل الجديد ديال الدكاترة، بغينا دكاترة اللي كيتكلمو اللغات، بغينا دكاترة اللي كيعرفو المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية اللي كيكونو (des coaches) لأن تيكون فالمدرج خص الأستاذ يكون قادر باش غير يستقطب المشاكل اللي كاينة عند الطالب، وبغينا يكون التحفيز، والتحفيز هو المهم لأن البحث العلمي من الركائز الكبيرة ديال التعليم العالي، إلى ما كانش البحث العلمي وإلا ما كانوش أساتذة جامعيين كيديرو البحث العلمي راه غادي يولي إعدادية ولا غادي يولي (lycée).

إذن احنا خدامين على هاذ المشروع ديال النظام الأساسي وبتنسيق مع جميع الفرقاء، راه النقاشات كانو قبل ما تجي هاذ الحكومة، واحنا مازالين متواصلين مع بعضنا باش يكون عندنا شي صيغة اللي نكونو متافقين عليها كلنا، 95% ديال النقاش راه احنا سالیناه، دبا كنشوفو الظرفية وكنشوفو كيفاش غادي نحطو هاذ الشي، وأنا كنت بغيت باش يكون واحد الإصلاح شامل ماشي نتكلمو على النظام الأساسي ونخليو القانون 01.00، ونخيلو الإصلاح، نتكلمو على كلشي، ويكون إن شاء الله عندنا واحد الجامعة مغربية اللي ترجع لبلاصتها.

بغينا الهيبة ترجع للجامعة، وبغينا يعني الرأي العام يثيق فالجامعة المغربية، لأن 99% ديال الأساتذة الباحثين وديال الإداريين والتقنيين ناس اللي تيخدمو بتفان.

اللي بغينا اليوم هو يكون واحد التجاوب مع الشركات، وتجاوب مع هاذ التكوينات اللي كاينة اليوم اللي مطلوبة ونتجاوبو مع هاذ التحولات السريعة، شكون كان كينتظر هاذ الشي اللي عشناه هاذ العامين؟ كاين اللي ما عمرو سمع لا بـ (ZOOM) ولا بـ (TEAMS) ولا بحتى شي حاجة، اليوم كلشي غادي تيتغير ومزال ما وقفناش مزال السنين المقبلة غادي تشوفو عاوتني تغيرات كبيرة، هاذ الشي هو علاش خصنا نستقطبو الكفاءات اللي غادة تجينا من الدكتوراه ومن بعد تاخذ المنصب ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شوية ديال المرونة، لأنه في سؤال آخر ترك واحد الدقيقة و30 ثانية ما استعملهاش، صحيح، ياك؟

شكرا على التتبع.

إذن التعقيب، السيد الرئيس، التعقيب لكم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

أعتقد، يمكن هذا هو الجواب فهاذ الأجوبة اللي اعطيت كاملين اللي أثلج الصدر ديالي. أكيد أنكم واعون بأهمية العناية بالملف المطلبي ديال رجال التعليم العالي بصفة عامة، لأنه في اعتقادنا نجاح أي إصلاح لابد ما يكون مرتبط بالعناية والاعتناء بالعنصر البشري كيف قلتو، السيد الوزير، ومواكبته على كافة المستويات وتوفير كذلك كافة إمكانيات النجاح له.

إذن لابد أن تأخذوا بعين الاعتبار نجاح الإضراب الوطني الأخير اللي كان التقرير حسب ما سمعناه 100% نجح، وهي رسالة واضحة لكم وللحكومة، السيد الوزير، من أجل تطبيق هذا النظام الأساسي رغم الصعوبات اللي تذاكرتو عليها والحالة الاقتصادية... إلخ، وهو باعتبار أن هذا أحد المداخل الأساسية لرفع الاحتقان عن الجامعة، هذا من شأنه كذلك أن يشحذ الهمم ويرفع المعنويات ويضمن الانخراط الفعلي والتام للسيدات والسادة والأساتذة الباحثين في إنجاح الإصلاح المنشود.

السيد الوزير،

أساتذة التعليم العالي يعانون كثيرا كما يعلم الجميع على مستوى تشجيع البحث العلمي، لذا فإننا نطالبكم كحل مرحلي بالاشتغال على إقرار إعفاء ضريبي على البحث العلمي، والذي من شأنه أن يساهم في رفع الأجور التي بقيت مجمدة منذ سنة 1997، تاريخ إقرار القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، أي منذ 23 سنة لم تستفد هذه الطبقة من أي زيادة ولو درهم واحد للأستاذ الباحث، فنحن نريد الوصول إلى المغرب الرقمي والجامعة الرقمية، والأستاذ لا يزال يعيش على هذا الحال، هناك تناقض في هذه المعادلة.

لذلك، فإنه أصبح من المستعجل الإسراع في إصلاح النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم لكي يرفع هذا الحيف عن هذه الشريحة والطبقة المتنورة داخل المجتمع.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "جودة التكوينات الجامعية"، الذي تقدم به المستشاران خالد السطي ولبنى علوي.

أعطي الكلمة لأحدهما لبسط هذا السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نسائلكم، السيد الوزير، عن جودة التكوينات الجامعية في برنامجكم وعن الاستعمال الأمثل للموارد البشرية في قطاعكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

غير باش ما نخليش هاذ السؤال اللي كان من قبل، أنا ما عندي حتى مشكل ندافع على هاذ القضية ديال الضريبة على البحث العلمي، ولكن اللي ما دارش البحث العلمي ما غياخذش النصف ديال (salaire).

أولا، أحيطكم علما بأن التقييم وضمان الجودة يعتبر من أهم مرتكزات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، فلم يعد المطلوب الآن هو التكوين فقط، بل توفير تكوين ذي جودة.

وفي هذا السياق، تم إحداث الوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العملي بموجب القانون رقم 80.12 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، ويعتبر هذا الإحداث خطوة مهمة لإرساء أسس نظام وطني للتقييم وضمان الجودة للمنظومة.

وفيما يخص جودة التكوينات، لابد من التذكير بأن فتح مسالك التكوين بالمؤسسات الجامعية مشروط بحصول هذه المسالك على الاعتماد من طرف الوزارة ومن طرف الوكالة.

وقبل عملية الاعتماد يتعين إخضاع مشاريع المسالك إلى عملية التقييم، التي تقوم بها الوكالة بإشراك مجموعة من الأساتذة والخبراء، ويتم هذا التقييم عن طريق التأكد، أولا، عن مدى مطابقة هذه المسالك لدفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية وكذا مدى استجابتها لمعايير الجودة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الجامعية أو المؤسسات غير التابعة للجامعات أو مؤسسات التعليم العالي الخاص.

وفي نفس السياق، يتم تتبع المسالك بعد اعتمادها عبر ثلاث آليات:

الآلية الأولى: التقييم الذاتي لهذه المسالك التي يتعين على المؤسسات القيام بها سنويا وكذا عند طلب تجديد الاعتماد؛

الآلية الثانية: تتبع الوكالة لعينيات من المسالك المعتمدة، بحيث يتم فحص الوثائق، وكذا القيام بزيارات ميدانية للتأكد من مدى احترام هذه المسالك لمختلف الضوابط وملاحظة كيفية سير عملية التكوين؛

الآلية الثالثة: التقييم المؤسساتي الذي يعتبر من بين أهم المهام المنوطة بالوكالة، ويتم إنجازه من طرف خبراء الوكالة على مرحلتين:

- أولا، مرحلة دراسة تقرير التقييم الذاتي؛
- ومرحلة الزيارة الميدانية للمؤسسة من طرف الخبراء.

ويهم هذا التقييم خمسة محاور أساسية:

- الحكامة؛
- البحث العلمي؛
- الحياة الطلابية؛
- خدمات المؤسسة المقدمة للمجتمع؛
- وكذا التكوينات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارات الميدانية تمكن الخبراء من اللقاء بمختلف الفاعلين، بما فيهم الأساتذة والطلبة والشركاء السوسيو

اقتصاديين، مما يتيح التأكد من حسن سير عرض التكوينات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لابد من تجديد التأكيد على أن الإصلاح البيداغوجي يقتضي فتح حوار مجتمعي بمشاركة مختلف المهتمين والمتدخلين، لتفادي مآل نظام "البكالوريوس"، الذي تم توقيفه بعد سنة فقط على تطبيقه، ولذلك نثير الملاحظات التالية:

- ضعف الولوج للتمارين التطبيقية، حيث يعاني الطلبة في بعض الكليات من صعوبات في إجراء التجارب المخبرية وفي القيام ببعض الدراسات الميدانية، ويضطر العديد من الأساتذة المشرفين على هذه التكوينات إلى دعوة الطلبة للمساهمة في تمويل الأنشطة العلمية والدراسات الميدانية والخرجات العلمية؛

- غياب العدالة المجالية في توزيع المسالك الجامعية؛

- عدم احترام الغلاف الزمني للتعلم في غياب تام للمراقبة، مما يؤثر على الجودة؛

- اعتماد أساليب تقليدية للتقييم والتقويم.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، واستنادنا إلى الملاحظات المسجلة، ندعو إلى:

- ضرورة وضع حد للاحتقان غير المسبوق الذي يعيشه القطاع من خلال حوار جاد ومسؤول مع النقابة المغربية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتعليم العالي، والإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين والنظام الأساسي الخاص بالموظفين، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي عرفه إضراب الأساتذة الجامعيين؛

- توسيع الطاقة الاستيعابية لبعض التخصصات ذات الاستقطاب المفتوح واعتماد العدالة المجالية، مع تحسين شروط التمدرس داخل المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح؛

- تنزيل مبدأ التناوب اللغوي المنصوص عليه في القانون الإطار ومأسسة التكوين والإشهاد المزدوج والمشترك بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية والدولية؛

- رقمنة التسجيل في المسالك الجامعية، مع إخضاعه لضوابط ومعايير استحقاق وتكافؤ الفرص؛

- تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بمواكبة التخرج من أجل تيسير اندماج الحاصلين على الشواهد في محيطهم السوسيو مهني؛

- تحسين شروط التمارين التطبيقية داخل المختبرات مع فرض إلزاميتها؛

- تعزيز التعليم بالتناوب وتحسين شروط وظروف التعليم عن بعد بشكل يضمن حق الطلبة في الولوج لمختلف المسالك؛

- معالجة صعوبات ولوج طلبة بعض الماسترات للمباريات المعلن عنها بسبب اشتراط بعض الإدارات تسميات محددة، حيث يتم إقصاء طلبة درسوا نفس المواد بسبب التسميات، وهو ما يضطر هؤلاء الطلبة في الكثير من الأحيان إلى البحث عن شواهد تثبت مجال تخصصهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "تقييم تجربة الكليات المتعددة التخصصات"، تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن تقييم تجربة الكليات المتعددة التخصصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، من أجل الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، التقييم كاين المجلس الأعلى اللي دار واحد التقييم اللي ربما أنا تنقول لكم باش تمشيو تقراوه وتشوفوه، واحنا كوزارة ملي تقلدت هذه المسؤولية طلبت باش يكون واحد التقييم اللي على النواة الجامعية كلها، ولكن بكليات متعددة التخصصات ديال الناظور، تازة، ورزازات، كذلك المدرسة العليا للتكنولوجيا ديال خنيفرة، ديال كلميم، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ديال الداخلة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ديال قلعة السراغنة، وهذه الدراسة اللي غادي نخرجوها

في الأسابيع المقبلة، ولكن غادي نعطيكم غير بعض المقتطفات.

هذا التقييم كيبين عن وجود عدة نقاط ضعف، أولا، سواء تعلق الأمر بالتأطير البيداغوجي أو أنشطة البحث باش ما نقولش منعدمة، وكنعرفو بأن لا جامعة بلا بحث علمي، الإشكالات المتعلقة بالتدبير والحكامة، وفضلا عن إكراهات ذات الصلة بالحياة الطلابية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

ما غاديش نطول عليكم، لأن هذا التقييم هذا غادي نخرجوه في الأسابيع المقبلة، أظن إن شاء الله قبل هاذ العطلة الصيفية.

هاذ ضعف الإنتاج العلمي في أغلب هذه المؤسسات هو ضعف تواجد الأساتذة، ما كيكونوش ساكنين، وغياب تكوينات ديال الدكتوراه وكذلك الخزانات وكذلك كاع المسائل اللي كتخلي علاش تنتكلمو على التمكين.

كتعرفو اليوم وربما انتوما تتعرفو هاذ الشي أحسن مني، بأن اليوم الشركات فاش كيطلبو من المحيط السوسيو اقتصادي كيطلب لينا.. كيقول لنا بغينا وليدات وبنيات يكون عقلهم يكون ماشي عامر، يكون كامل، خص يكون ممكن باش يتجاوب مع هذه التحديات وهذه التحولات اللي كاينة، راكم تتعرفو اليوم الإنسان تيكون عندو التخصص ولكن عامين وثلاثة ولا ربما عام وكيخصو يدير تخصص آخر، اليوم الجامعة ولت جامعة مدى الحياة، ما بقاتش جامعة اللي تنجيو وتناخذو منها كارطونة وتنمشيو، خصو يجي يقرى ويمشي ويرجع يمشي ويرجع، وهذا هو المآل ديال الجامعة الدولية، هذا هو اللي خصنا نخدمو عليه جميع وتنظن بأن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الوزير،

لا يسعنا إلا التنويه بالدينامية التي أحدثتم في هذا القطاع وبالبعد التشاوري الذي حرصتم على إعماله، عبر تنظيم المناظرات الجهوية، وعطفا على سؤالنا وعلى ضوء الجواب الذي تفضلتم به يهمنا أن نؤكد ما يلي:

إن الرهان المركزي اليوم يجب أن يظل هو الجودة، ذلك أن العبرة ليس بالكم، بل يجب الحرص الكبير على وجود العرض البيداغوجي، لأن العديد من التقارير خلصت إلى أن هذه التجربة تمت على حساب الجودة، في العديد من الحالات كنا في الواقع أمام ثانويات تعرف خصاصا في كل شيء، في الأساتذة والمدرجات والموظفين والاعتمادات، لذلك فإن المهم اليوم ليس هل سنتوقف عن بناء المزيد منها أم لا؟ بل الأساس هو القيام بتقييم موضوعي على أساس منهج النقد الذاتي، كي لا نعيد في المستقبل أخطاء مشابهة، وكي لا تظل الجامعة والطلبة مختبرا لبعض التجارب الفاشلة.

لن نمل من ترديد أن أحدا مداخل التطوير وتحديث منظومة التعليم العالي يمر وجوبا عبر العناية بالشغيلة وتمكينها من كافة ظروف العمل اللائق وتحسين وضعيتها المادية لتحفيزها على الانخراط أكثر في الإصلاح.

نعتبر أنه من الأفضل عدم تشتيت الإمكانيات والموارد التي تعاني من النقص أصلا، وبالمقابل يجب تركيز الجهود لتشييد أقطاب جامعية جهوية كبرى، يتعين أن تضطلع بالإضافة إلى أدوارها التعليمية بمهام ثقافية وفكرية، نحن في أمس الحاجة إليها.

ختاما، نتساءل، السيد الوزير، عن رفضكم التجاوب مع الطلب المتكرر لإحداث نواة جامعية بإقليم وزان، رغم توفر الوعاء العقاري.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، استنفذتم الوقت وما كاينش إمكانية.. بغيتي تجاوب باقي عندك، السيد الوزير، أسئلة موالية ويمكن تستغل..

إذن ننتقل إلى سؤال موالي حول "تعميم المنح الجامعية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل مولاي مصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

متى سيتم تعميم المنح الجامعية على الأقاليم الفقيرة، نموذجا لإقليم خنيفرة، وزان؟

وما الإجراءات المزمع اتخاذها لإعادة النظر في كل القرارات التي تحد من تعميم المنح الجامعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ السنة المقبلة راه احنا غادي نخدمو مع وزارة الداخلية باش يكون عندنا واحد الرؤية اللي تكون ملائمة، هاذ المشاكل اللي كاينة ديال المنح، أنا ملي شفت تعميم المنح الجامعية تخلعت ما يمكنش نديرو التعميم، خصنا نوصلو المنحة للناس الضعفاء، الناس اللي تيحتاجوها، أما الناس اللي لاباس عليهم ما خصهمش ياخذوها ماشي معقول.

وأنا ماشي مع التعميم، أنا مع نوصلو المنحة للشابات والشباب ديالنا اللي ما فحالهمش، وهذا هو اللي خصنا نخدمو عليه اليوم باش تعرفو بأن عندنا 408.000 منحة على الصعيد الوطني، فهاذ السنة المالية ديال هاذ العام زدنا بطلب مني 250 مليون درهم كلها درناها فالمنح، ما درناها لا في بحث علمي ولا فتطوير البيداغوجية، درنها فالمنح، 408.000 تقريبا عندنا أكثر من مليون طالبة وطالب، واحنا بعاد على التعميم، ولكن اللي تنتمناو هي فهاذ البرنامج الحكومي إن شاء الله نوصلو ما بين 50 و60% ديال الطلبة باش نعرفو بأن العدد ديال الطلبة هو مازال وكيتزايد، فكل عام تقريبا عندنا ما بين 8 و10% ديال الطلبة الجدد، اللي بغينا هو تكون تكافؤ الفرص وتكون المنح ملي تتعطى تعطى على حقها وطريقها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

مشكورون، السيد الوزير، على جوابكم، ولنا اليقين التام بأنكم ستبذلون مجهودات لتعميم الاستفادة من المنح الجامعية في صفوف الطلبة بجميع ربوع المملكة.

السيد الوزير،

احنا معكم أن فعلا الفئة المحتاجة والهشة والفقيرة هي لاش خص تعطى الأولوية، ولكن ملي كتدعم المنح الجامعية راك تدعم طلب العلم، فلذلك ما تدعمش الأسر، طلب العلم، فلذلك التعميم ضروري ولكن يجي في مرحلة ثانية، لأن الآن هو يكون الأصل هو تعميم الفئة الهشة.

إن الجميع يدرك الأهمية التي تكتسيها هذه المنح بالنسبة للطلبة الجامعيين، خصوصا المنتمين للهوامش والعالم القروي والذين غالبيتهم ينتمون للأسر المعوزة وذوي الدخل المحدود، لذلك فإن أسباب نزول هذا السؤال في هذا الوقت بالذات له سنده في كون أن نسبة الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية تراجعت بشكل كبير، نموذج أقاليم خنيفرة، الناظور، الدرويش وتطوان ووزان على وجه التحديد، بحيث أن كاينة تقريبا 700 طلب تتوفرفيها شروط الاستفادة ولم تستفد.

السيد الوزير المحترم،

إن الطلبة كانوا يأملون تعميم استفادتهم من المنح الجامعية ليتفاجؤوا بتراجع نسبة المستفيدين من المنحة، خاصة وأن غالبية طلبة هذه المناطق ينحدرون من أسر ضعيفة الدخل، علما أنهم يضطرون إلى التسجيل في الجامعات التي تكون بعيدة عن مقرسكناهم.

أمام غياب نواة جامعية قريبة من الطالب بعد عزمكم توقيف برنامج إحداث 33 نواة جامعية في غياب أحياء جامعية كافية، تبقى المنحة الوسيلة الوحيدة للتخفيف من أعباء الدراسة الجامعية، وعدم الاستفادة منها يساهم بشكل كبيرفي تفشي ظاهرة الهدرالجامعي، خاصة في صفوف الطالبات، إضافة إلى إكراهات أخرى مرتبطة بالتحرش والبعد عن الأسرة وعدم الاستفادة من المنحة والسكن الجامعي.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، بالإسراع في مراجعة الطريقة المعتمدة في تقديم المنح لفائدة طلبة التعليم العالي، ولما لا تعميمها؟ خاصة وأن أقاليم كثيرة قامت بتعميم المنحة على طلبتها والاشتغال بسرعة على توفير السكن الجامعي من أجل إعطاء فرصة لطلبتنا لكي يدرسوا في أجواء تطبعها الشفافية وجعل الاستفادة من المنح أكثرعدالة.

وفي هذا الإطار، ندعوكم إلى توسيع التنسيق مع مجالس الجهات لتعميم هذه المنحة، بهدف ترسيخ أسس عدالة مجالية في إطارالجهوية المتقدمة التي انخرط فيها المغرب، الهدف من هذا التنسيق..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

السيد الوزير مازال عندكم شوية ديال الوقت.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

المراجعة راني اشرت ليها.

أنا كنواعدكم غادي نراجعو الكيفية ديال المنح، ولكن ما تكونوش خاطئين في حقنا، لأن ما نقصناش المنح زدنا، كانت 395.000 وردیناها 408.000.

هاذ الشي اللي تتقولو ديال بأن كاينين أقاليم اللي كانت بالنسبة، لـ (pourcentage) هذاك (pourcentage) راه ما عندو حتى شي حاجة

علمية، راه واحد النهار وقفو وقالو هاذوك الطلبة اللي عمرو قالو 70%، ولا 80% ولا 60%، ولكن هذه السنين الأخيرة، هاذ العام هذا بزاف الطلبة دخلو لـ (plateforme)، احنا دبا حليناها قبل دبا شي شهر هذا باش محلولة.

إذن، ملي غادي تشوفو الطلبات غادي يكونو كثار بزاف، وبزاف الطلبة مساكن اللي من وسط ضعيف وما عمروش، ما فراسهومش، أنا دبا عندي طلبات وما عنديش كفاش ندير لهم، هنا خص يكون تحسيس وخصنا نراجعو الكيفية باش كنعطيو المنح، وخصنا نرفعو من عدد المنح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى سؤال آخر هذه المرة حول "وضعية الأساتذة الباحثين"، تقدم به مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط هذا السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

حسب ما جاء في معرض جوابكم في جلسة عمومية بمجلس المستشارين أن تعديل النظام الخاص بالأساتذة الباحثين وتحسين وضعيتهم الاعتبارية يندرج ضمن أولويات الوزارة، كما أكدتم أنه تم إعداد صيغة من هذا النظام وفق مقاربة تشاركية مع الشركاء الاجتماعيين.

هذا النظام، حسب ما جاء في كلمتكم، سيعمل على إرساء إطار قانوني تحفيزي لهذه الفئة من الأستاذة، مرتكزا في مضامينه على ثقافة الأداء والمردودية.

اليوم، السيد الوزير المحترم، أولا، نسائلكم عن مجهودات الوزارة لتحسين ظروف عمل واشتغال الأساتذة الباحثين والنهوض بأوضاعهم المهنية والاجتماعية؟

ثانيا، ما هي المكانة التي خصصها برنامج إصلاح الجامعة المغربية لهذه الفئة، باعتبارهم عنصرا أساسيا وفاعلا في أي إصلاح لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

هذا السؤال جاوبت عليه قبيلة، ولكن نقدر ربما نأكد بأن احنا كنآمنو بأن ما كاينش شي إصلاح إذا ما كانش الموارد البشرية والكفاءات اللي تتطلب هذه الوضعية هاذي، إذن عندنا اعتبار كبير بالنسبة للأساتذة الباحثين وكذلك الإداريين والتقنيين.

أنا كأستاذ جامعي ديما كان التميز وديما كان الوسط الجامعي، ديما كان التحفيز مشروط مع العمل.

اليوم اللي احنا خدامين عليه واللي كنتمناو، إن شاء الله، نحاولو ندیرو هذا المشروع ديال النظام الأساسي الجديد، راكم ربما انتوما في هاذ الميدان راكم تتعرفو بأن اليوم كانت عندنا (PA[4])، (PH[5]) و(PES[6]) احنا مشينا في واحد التوجه اللي تكون فيه (Maître de Conférence) و(PES) ويكون التحفيز والتميز هو اللي غادي يكون الأساسي بالنسبة للنظام الأساسي الجديد.

اللقاءات راهم يعني مكثفة، وتنظن بأن غادي نوصلو للحل اللي غادي يرضي الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كما تعلمون أن موضوع الأساتذة الباحثين تحول الآن إلى موضوع الساعة بين الأساتذة والوزارة، وامتد النقاش حوله إلى درجة أنه أصبح يلقي بظلاله على مسار الدراسة بالجامعات المغربية، حيث أن النقابات تعلن بين الفينة والأخرى عن إضرابات، الشيء الذي يؤدي إلى توقف الدراسة لمدد متباينة وفي أوقات عصيبة، غالبا ما تتزامن والامتحانات والاستعدادات لنهاية السنة الجامعية

السيد الوزير،

إن هذه الفئة من الأساتذة تأمل كثيرا في تسريع الحكومة بإصدار

[4] **P**rofesseur-**A**ssistant

[5] **P**rofesseur **H**abilité

[6] **P**rofesseur de l'**E**nseignement **S**upérieur

نظام أساسي للأساتذة الباحثين، استجابة لتطلعاتهم ومطالبهم، خاصة وأن تصريحكم مؤخرا، السيد الوزير، حول إعداد مشروع النظام الأساسي ونصوص تطبيقية المرتبطة به، بعث بشيء من الأمل لدى الأساتذة الباحثين، لكن عامل الزمن والتأخير أثار التوتر بين الوزارة والأساتذة، ومما زاد من حدة الأمور منشوركم الموجه إلى رؤساء الجامعات المتعلق بالتوظيف، حيث اشترطتم إتقان المرشحين حملة الدكتوراه باللغة العربية، لغة أجنبية أخرى، وهو الأمر الذي لا ينسجم مع المنطق، لأن الطلبة يدرسون بلغة واحدة طيلة مراحل التكوين الجامعي إلى حين الحصول على الدكتوراه.

وبغض النظر على المواقف المختلفة والمتباينة بين الهيئات النقابية للأساتذة الباحثين والوزراء، فإننا من موقعنا كمنتخبين نناشدكم، السيد الوزير، الأخذ بالحسبان عامل الزمن، ونؤكد على تسريع إخراج هاذ الملف للوجود مراعاة لهاته الفئة من الأساتذة، لما لهم من دور أساسي ومحوري في مستقبل الجامعة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، هل لكم تعقيب أورد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار،

شرت لواحد النقطة اللي ما غاديش نغيرها فالعقلية ديالي، الجامعة المغربية كتوظف الكفاءات، اليوم عندنا وليدات فالمدرجات، بغيت أحسن أستاذ جامعي فالعالم يكون عندي فالمدرج.

أرسلت دورية للاستئناس لرؤساء الجامعات باش فالتوظيفات تكون توظيفات معقولة وشفافة، ودكتور اللي ما كيتكلمش على الأقل العربية والفرنسية ولا العربية والإنجليزية ولا..، كيفاش بغيتي نديرو فالمدرج الجامعي، واش بغيتي وليداتك يكونو حاضرين؟

الكفاءة هي الأولى، بغينا دكاترة من الجيل الجديد قبل ما يوصلونا، عندنا اليوم دكاترة اللي الحمد لله يقدرو يتباراو ويدخلو للجامعة المغربية، وبغينا تكون الشفافية، وغادي نتبعها بنفسي، رسلتها للاستئناس، ولكن غادي نتبع توظيف بتوظيف، هاذي ما فيها لا نقابة وحتى شي واحد، النقابة متفقة معايا، النقابة ديال التعليم العالي متفقة معايا، لأن خصها تكون الشفافية، هاذ الشي اللي كنسمعو راه كثير، هاذ الشي بغينا نحبسو منو، ما غنحبسوش ربما كامل ولكن بغينا نقصو منو، نقدرو ربما ما نتافقوش على شي حوايج آخرين، ولكن على الشفافية ما غنتنازلش عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

ننتقل إلى آخر سؤال فهاذ السلسلة ديال الأسئلة التي استمعنا إليها، والموجهة إلى قطاع التعليم العالي.

هاذ السؤال الأخير يتعلق بـ"مصير النواة الجامعية والكليات المتعددة الاختصاصات"، تقدم به الفريق الحركي، لذلك أعطي الكلمة لأحد المستشارين من هاذ الفريق لتقديم هاذ السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أمام تردد الحكومة في الكشف عن موقف واضح عن مآل الكليات المتعدد التخصصات ومختلف المؤسسات الجامعية الملتزم بها في المرحلة السابقة، ولأن المبررات المقدمة غير مقنعة، نعود مرة أخرى لنسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل هذه المشاريع الجامعية المهمة في العديد من الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

من أولويات هاذ الوزارة هي إرساء تصميم مديري وطني لعرض التكوينات، وفق مقاربة استشرافية لرصد الحاجيات الحالية والمستقبلية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث الرأسمال البشري.

غادي نرتكزو على المخرجات ديال اللقاءات الجهوية، اليوم ما كاينشي نواة اللي لغينها، حتى حاجة ما ملغية، احنا درنا غير(moratoire) حتى نساليو النقاش ونديرو التصميم المديري.

هاذ الكليات المتعددة التخصصات اللي كاينة واللي خدامة، خصنا نتعاملو معها باش نعاونو ويرجعو هاذ النواة وهاذ الكليات، حتى هوما

نعطيوهم الوسائل باش يخدمو ويكونو التكوينات اللي كاينين فيهم يكونو بحال التكوينات اللي كاينين في المدن الكبرى، واعتبار الجهة شريكا، أي حاجة خصها تدار غنتفاهمو مع الجهة أشنو هو التصور ديال الجهة، وأشنو هو التصور الوطني.

هاذ الشي كلو احنا جايين ليه، ولكن أي نواة كاينة أو أي كلية متعددة التخصصات اللي كاينة اليوم غادي نتعاملو معها باش نتعاونو، باش يوليو مركبات جامعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير،

نعود مرة أخرى لفتح موضوع المؤسسات الجامعية الملتزم بها في المرحلة السابقة، في ظل عدم وضوح موقف الحكومة المطبوع بالتردد.

وأنتم، السيد الوزير، دبا كتقولو بأن ما كاين حتى شي إلغاء، نتمناو هاذ المسائل، وكيف ما جاء في التعقيب ديال السيد المستشار بأن كاين عدم الرؤية أو غياب الرؤية للحكومات السابقة، نتمناو من هاذ الحكومة تكون عندها رؤية واضحة وصادقة، ونتمناو من الكلام ديالكم يكون، السيد الوزير.

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، قطاع التربية والتكوين مؤطر برؤية إستراتيجية لإصلاح محددة بأجندة زمنية وبقانون إطار، مما يفرض تجاوز منطق التشخيص ومواصلة الإصلاح، مستحضرين في هذا الإطار ما جاء في إحدى الخطب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث قال جلالته:

"ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي أي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات، متجاهلة البرنامج السابق، لذا فإنه لا ينبغي إقحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، وأن لا يخضع تدبيره للمزايدات أو الصراعات السياسية"، انتهى نطق صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله.

ثانيا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، المؤسسات الملتزم بها وعددها 34 ليست كلها كليات متعددة التخصصات، وعلى هذا الأساس كاين واحد العدد ديال المؤسسات هي بالأهمية بمكان، احنا ما تنقولوش باش نكونو كل إقليم أو لا كل اسم نعطيه كلية أو لا جامعة.. بل ضمنها العديد من المدارس العليا للهندسة والعلوم التقنية ومهن الرياضيات والعلوم التطبيقية والتكنولوجية والعلوم الاقتصادية والقانونية والشرعية وغيرها، والتي تمت برمجتها بمقاربة مجالية، تراعي الخصوصيات الإقليمية، وحظيت بموافقات رسمية لمجالس الجماعات والسلطات العمومية وبدعم مالي من الأقاليم.

وأنتم، السيد الوزير، خصكم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هل هناك رد؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الرد اللي غادي نرد وهو، كيف ما قلت السيد المستشار، أنا متفق معك هاذ الميادين هاذي ما فيهاش السياسة، خصنا نكونو عند حسن الظن ديال سيدنا الله ينصره، وخصنا يكون رأسمال بشري مكون أحسن تكوين، الإنسان يكون مَمْكّن.

لحد الساعة، أنا تنقول لكم بأن كاين تصميم مديري وطني على جميع التكوينات في المغرب، وخصنا نتعاونو كلنا باش اللي بغيتيها لولدك تبغيها لوليدات الناس اللي ما فحالهمش، هذا هو اللي بغيت نقول لك السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبذلك نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل لسؤالين موجهين لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وبهذه المناسبة نرحب بالسيد الوزير معنا في هذه الجلسة والسيد وزير العدل والسيد الوزير المكلف بالميزانية.

إذن على بركة الله ننتقل إلى هذين السؤالين، ونستهلهما بسؤال أول حول "برنامج الوزارة لتسريع وثيرة إصلاح المساجد المغلقة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط هذا السؤال.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لازالت العديد من المساجد التي تم إغلاقها من أجل الإصلاح تنتظر تسريع هذه العملية حتى يتم فتحها في وجه المصلين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله وفريقه.

فيما يتعلق بهذا السؤال، كاين تقريبا 9 ملايين ديال الأمتار مربعة ديال المساجد، الحمد لله، 9 ملايين بمعنى كنتساءلو كيفاش يمكن أن الواحد يدبر أسمو ديالها، المتابعة ديالها وكلها، ولاسيما في العالم القروي قديمة، وفي الطبيعة، وفي العالم كذلك الحضري كاين عدد ديال المشاكل.

ففي إطار تحسين حكامة تدبير برنامج تأهيل المساجد، قامت وزارة برصد اعتمادات مالية مهمة تقدر بـ 300 مليون درهم سنويا، لكن هنالك تقريبا 200 حتى لـ 250 مسجد جديد يُغلق، فالوزارة ما بين أنها تبني مساجد جديدة أو تصلح المساجد اللي خصها تصلح وبين أنها يالاه تتواكب هاذ العملية.

ومع ذلك عملت على:

- تعزيز آليات تنفيذ البرنامج وتحسين التأطير التقني للمندوبيات الجهوية والإقليمية؛

- ووضع مساطر وبرامج معلوماتية خاصة بتنفيذ البرنامج وتقييم نجاعتي؛

- وإبرام اتفاقيات التعاون مع عدة مؤسسات عمومية وشبه عمومية، كالوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية، ووكالة رد الاعتبار وإنقاذ مدينة فاس بالنسبة لمشاريع فاس ومكناس، ووكالة تنمية أقاليم الشمال بالنسبة لمشاريع جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، مؤسسة العمران بالنسبة لمشاريع مدينتي مراكش والصويرة ومؤسسة إدماج السكن بالنسبة لمشاريع مدينة الدار البيضاء.

وقد أسفرت المجهودات المبذولة منذ سنة 2011 إلى حد الآن على تأهيل 1382 مسجدا من أصل 3665، بكلفة إجمالية تقدر بـ 2 المليار و412 مليون، وإنجاز خبرة تقنية لـ 5029 مسجد، بكلفة إجمالية بلغت 152 مليون درهم.

بالنسبة للمساجد المغلقة المتبقية والتي تناهز 2283، لأن من 11 قلت لكم تقريبا كل سنة تتزاد واحد 200، فتتوزع كالتالي: 539 في طور التأهيل بكلفة إجمالية قدرها 1 مليار و32 مليون، 519 مسجد في إطار الدراسات والتراخيص، وبالرغم من المجهود المالي الذي بذلته الدولة ومساهمة المحسنين لتأهيل المساجد المغلقة لازال هناك 1225 مسجدا يتطلب تأهيلها حوالي ملياري درهم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على اهتمامكم وأنكم لا تدخرون جهدا في مهمتكم، وكنشكروكم على الأرقام اللي اعطيتونا والعدد ديال المساجد والمبالغ المالية، إلا أنه، السيد الوزير، كاين واحد النقط اللي بغيت نشيرليها لأنه فاش تيتقفل شي مسجد كيخلق واحد الأزمة ديال المصلين، لأن مولفين واحد المسجد فواحد الحي وذيك المسجد فاش كيتغلق على أساس أنه يتصلح ما تتعطاش واحد المدة زمنية، كاين المساجد اللي مغلوقة أكثر من 5 سنوات ما هي تصلحات وما هي تبنات، وهذا تيخلق واحد الأزمة، وكاين بعض الجمعيات، السيد الوزير، اللي كتساعد كتبغي تصلح مساجد طبعا تحت الإشراف ديالكم، ولكن تتلقاها عندها واحد الإجراءات روتينية، خصوصا أن المساجد اللي تتكون بعيدة من المراكز ديال المندوبيات سيروأجي تيديرواحد العجز، كاين محسنين على طريق الجمعيات وطبعا تنكرر، السيد الوزير، تحت الإشراف ديالكم ولكن ما كرهناش، السيد الوزير، تبسطو هاذ المساطر هاذي.

كاينة واحد النقطة، السيد الوزير، ولو أنها غير مشار لها في السؤال هي المدارس العتيقة، المدارس العتيقة، السيد الوزير، بغيناكم السيد الوزير تعطيوها واحد الاهتمام ديالها، خصوصا كنهضر على الجهة ديال مراكش- تانسيفت أنها فيها مدارس كثيرة، وفعلا المحسنين والجمعيات قامو بالإصلاح ديالها، ولكن ما كافيش وكنشوفو شي مدراس عندها تاريخ، نعطيك على سبيل المثال المدارس العتيقة ديال سيدي عبد الله السكياطي بإقليم الصويرة اللي قرا تحت يده تقريبا بعض العلماء الأجلاء، ولكن كنشوف أنها فحال الأطلال، تنطلبو منكم السيد الوزير تدخلو فهاذ الأمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

السيد الوزير، عندكم رد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يتعلق بالمساجد عندنا واحد المسطرة ديال أشنو اللي نسبقو واللي ما نسبقوش حسب الإمكانيات اللي عندنا، المسجد اللي تيكون حدا واحد المسجد معين وكيمكن يمشيو ليه الناس وكتعرفو بأن في الدين من الأفضل أنك تمشى للجامع ولا تمشي للفران كيف ما تيقولو، لأن الخطوات للجامع.. هاذ الشي ماشي بغينا نبعدو الجامع على الناس، ولكن راه عندنا واحد المسطرة باش كيمكن نسبقو هذا على هذا، ومع ذلك راه احنا مغلوبين كيف ما قلت ليكم، لأن كاين الزيادة كل سنة، علاش سبقت وقلت أن حوالي 9 ملايين ديال الأمتار؟ بمعنى الصيانة ديال 9 ملايين ديال الأمتار ديال بناية نقارنوها مثلا بالصيانة ديال البنايات الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

نظرا لأهمية المعلومات درنا شوية ديال المرونة واحد 30 ثانية، ومازال عندو سؤال ثاني ننتقل إليه، ويتعلق بـ"وضعية الأئمة بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين أو المستشارات من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلي الأخت فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

يعاني مجموعة من الأئمة، وخاصة بالوسط القروي، من ظروف اجتماعية ومادية صعبة، ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها للنهوض بوضعية الأئمة بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدة المستشارة المحترمة على سؤالها، ما بقاش عندنا فرق ما بين الأئمة ديال العالم القروي والأئمة ديال العالم الحضري فيما يتعلق بالوضعية ديالهم الإدارية، وربما الأئمة ديال العالم القروي عندنا واحد النسبة تقريبا أكثر من 70% اللي ساكنين فالجامع وطبعا الآن مع التوزيع ديال الكهرباء كيتمتعو بالسكن وبالكهرباء.

أما بالنسبة لجميع الأئمة ومن ضمنهم الأئمة ديال العالم القروي راه الاعتمادات السنوية التي تترصد لهم راه 1.93 مليار درهم في السنة: مكافآت، مليار و601 مليون والتغطية الصحية 229، والتكوين 104 ملايين.

على المستوى المادي، مكن المجهود المادي الذي بذلته الوزارة من رفع قيمة المكافآت الشهرية تدريجيا ليصل مبلغ الزيادة الإجمالية التي أمر بها أمير المؤمنين حفظه الله بحلول سنة 2022 إلى زيادة على ما كان 1200 درهم بحيث أصبحت المكافأة الشهرية الدنيا تتراوح ما بين 2300 و2600 درهم بالنسبة لمن يزاول الإمامة وحدها، في العالم القروي كل إمام في الغالب يزاول الإمامة والآذان والخطبة بمعنى كتزاد لو اسمو ديالها، و2500 و3700 درهم بالنسبة لـ 78% الذين يجمعون بين الإمامة ومهام أخرى.

على المستوى الصحي تنعرفو بأنه تيتمتعو بواحد النظام صحي ما كاينش حتى عند الموظفين الآخرين.

على المستوى الاجتماعي، بالنسبة للجانب الاجتماعي ومنذ سنة 2011 يستفيد جميع القيمين الدينيين من خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين وبصرف إعانات مادية عن العجز والوفاة ومساعدات مالية بمناسبة عيد الأضحى والزواج إلى غير ذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أشكركم السيد الوزير على الوفاء ديالكم بأن تعود، لأن سبق طرحنا هذا السؤال في علاقة بسؤال آخر ولكن فضلتم أنكم تجيو مباشرة وتجاوبو على هذا السؤال.

إذن في البداية ما يمكن لنا إلا نوهو بالمجهودات اللي كتقوم بها الوزارة ديالكم هي جهود جبارة، تنفيذا لتعليمات أمير المؤمنين الساهر على الأمن الروحي ديال المملكة، إذن هذه السياسة التي لامست جوهر الإشكاليات اللي كيعاني منها الأئمة بصفة عامة، مثمنين المجهودات التي تقوم بها مؤسسة محمد السادس في سبيل تحسين وضعيتهم.

فإذ نثمن عاليا كل الإجراءات التي ساهمت في الرقي بمستوى عيش

الأئمة والقيمين الدينيين وحصولهم على تغطية صحية متكاملة في العالم الحضري، نؤكد أن الوضعية في العالم القروي مختلفة تماما، بحيث، السيد الوزير، نجد هذه الفئة تعيش اللا استقرار واللا يقين على مستقبلها.

لهذا، فمن هذا المنبر نطالبكم إيلاء اهتمام أكبر وعناية أفضل تشييدا وتجهيزا وتدبيرا، فلا يعقل، السيد الوزير، أن يبقى مستقبل الإمام بالعالم القروي رهينا بمزاجية جماعة، حيث أن مجرد سوء تفاهم بين أعضاء شي قبيلة وداخل دوار كيعصف.. كيمكن لو أنه يخرج ذاك الإمام من ذاك المسجد وكيعصف بالحقوق ديالو والمكتسبات ديالو، مما يؤدي إلى توقف أو تجميد مهام الإمام وينتج عن ذلك بين عشية وضحاها أن كيصبح بدون دخل، بدون تغطية صحية، أكثر من ذلك، أنه الأسرة ديالو كتصبح حتى هي غير مستقرة، وأكثر من هذا أنه كيفقد ما يسمى ما عندوش الإمكانية أنه يدخل مباشرة للمسجد، وإنما خصو يعمل واحد ما يسمى بالتكوين المستمر واحد 3 أشهر، وفي هذه اللحظة ما عندوش تغطية صحية إذن، فكما حدث مؤخرا مع الإمام اللي تم تصويره بشفشاون وهو كيضرب الفلقة لواحد الطفل وتعرض لهجوم شرس وكانت الزجر ديال الوزارة ديالكم، واحنا كنقدرو هذا الموقف وإن كنا من الرافضين لمثل هذه الممارسات اللي شرب عليها الدهر، تجاوزها الزمن.

فإننا في هذا الوقت كنطلبو، السيد الوزير، كنطلبو منكم صون كرامة هاد القيمين الدينيين والأئمة لما في ذلك من الحفاظ على الأمن الروحي ديال المملكة، وأننا هاذ الناس كيخصهم تكون عندهم ظروف مريحة باش يشتغلو بشغف وباش يشتغلو كذلك وخصوصا في العالم القروي، حيث شوية الظروف صعيبة.

إذن هما مستعدين يشتغلو ولكن اليوم هوما عندهم مطلب كذلك أساسي هو، أولا، تفعيل المذكرة اللي عندكم انتوما في الوزارة اللي تطالب بتثبيت هاذ الأئمة داخل المساجد ولو بشي شراكة مع السلطات المحلية، لأن مؤخرا تعرض واحد الإمام خرجوه وجا القايد باش يحاول أنه يدخل في هاذ الشي وما استطعش أنه.. لأن كاينة واحد القوة معنوية ربما عند الجماعة وكتغيب هذه المذكرة وهذه التدابير اللي كتحاول تحافظ على المصالح والمكتسبات ديال هاذ الأئمة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير في إطار الرد، في بعض الثواني.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يتعلق بهذا العالم ديال الأئمة كان في واحد الوقت ما خاضع لحتى شي قواعد، الآن خاضع لقواعد 100% بحيث الجماعة لم يعد لها أن تعفي ولا أن توظف إماما، ما بقاش هاذ الشي هذا نهائيا، والحركية كانت تيتحولو تقريبا 10.000 الأئمة تيغيرو الأماكن ديالهم، الآن ما يمكنش أي إمام يغير يدخل للمسجد أو لا يخرج منو إلا بموافقة الوزارة مع وجود واحد الحركة انتقالية اللي هي طبيعية وعادية عندما تكون الأسباب.

لذلك، هاذ المسألة هاذي تنضبطوها شيئا فشيئا، وإنما هو واحد العالم كان خارج تماما عن الضوابط؛ الآن، الحمد لله راه منضبط نقدر نقول لك 90%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إذن، السيد الوزير، على الرد، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الشفوية المبرمجة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى طلبات تناول الكلمة في نهاية الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية، ونشكر الحكومة على تجاوبها للتفاعل مع أربع طلبات، نستهلها بطلب تناول الكلمة الأول الموجه إلى الحكومة في شخص السيد وزير العدل حول "حالة القلق التي يعيشها موظفات وموظفو المحاكم من جراء تأخر إعلان نتائج الترقي بالاختيار في صفوف هيئة كتابة الضبط".

وأعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية لتناول الكلمة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

الشكر موصول للسيد وزير العدل الذي قرر التفاعل مع طلب تناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، حول الموضوع الذي أشرتم إليه المتعلق بـ"حالة القلق التي يعيشها موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط جراء التأخر في إعلان نتائج الترقي بالاختيار".

الإعلان عن اللوائح الأولية بأسماء الموظفين المؤهلين للترقي في الدرجة خارج وداخل نظام الحصيص المستوفي للشروط النظامية تم الإعلان عنها منذ تاريخ 2021/10/29، ولم يتم الإعلان عن النتائج إلى غاية اليوم.

طبعا، تأخر الإعلان عن هذه النتائج له انعكاسات اجتماعية ومهنية على المعنيين بهذه الترقية، خاصة في ظل انعدام التواصل بين الإدارة وبين الموظفين بخصوص أسبابه، وهي فرصة نتيحها اليوم لكم، السيد

الوزير، من أجل التواصل مع هذه الفئة.

طبعا، اللوائح المعلن عنها للمعنيين بالترقي بالاختيار برسم السنة المالية 2021 تهم عددا كبيرا من موظفي كتابة الضبط وفي مختلف درجاتها، مما يطرح هاذ الموضوع المتعلق بالترقية بالاختيار عدة تساؤلات حول معايير ومقاييس المفاضلة بالترقي بالاختيار في الدرجة، حيث وإن كانت الإدارة تملك سلطة تقديرية منحها المشرع لها، لكن هذه السلطة تبقى مقيدة بالتطبيق السليم للقانون وبتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والعدل والإنصاف، طبقا للمادة 34 من قانون الوظيفة العمومية.

وهنا نستدعي معكم، السيد الوزير، ما قضى به حكم صادر عن المحكمة الإدارية بمكناس، الذي ألزم وزارتكم بوضع وتحديد معايير ترقية الموظفين، كما قلت في البداية، ننتظر تفاعلكم، السيد الوزير، بما يطمئن هذه الفئة التي تشكل العمود الفقري لمنظومة العدالة ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود دقيقتين.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة هذا النقاش خصويكون مع النقابات، اليوم التقيت مع الفيدرالية ومع الجامعة وغدا غادي نلتقي مع الكونفدرالية، ونعتقد أن المشكل ديال هاذ الشي ديال الترقيات هي ذيك السلطة التقديرية اللي تعطات للإدارة.

دائما تنطرح السؤال أشنو هي الوسائل باش نضبطوها باش ما توليش هذيك السلطة التقديرية داخلة فيها مجموعة العناصر الأخرى الذاتية، تناقشو في هاذ الموضوع هذا، وقلنا اللائحة ولكن هذيك اللائحة اللي طبقا للفصل 34 من الظهير، درنا واحد اللائحة لدراسة عميقة كينص عليها الظهير، ولكن في آخر المطاف، راه الوزير كاين الفوق ما تيعرف أش كاين التحت، قليل باش.. تيخصو يقلب على المعلومات باش يعرف أشنو كاين تحت.

لذلك، أنا تنشرط وتنفرض باش يكون هناك معايير محددة تكون متوفرة باش يمكن لنا نطبقو عليها باش يمكن لي نراقب هذاك اللي تيدير هذيك اللائحة ديال الترقيات، وهاذ الشروط مشحال كان عليها نقاش كبير وطويل مع.. تنوصلو واحد المجموعة ديال المعايير وديال الشروط وتنحاولو إلى حد كبير أنه.. ودرنا واحد الاجتماع 17 يونيو مع أعضاء اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء واللي بالمركزية باش، أولا، يوافقو لنا على هاذ المعايير، لأن وخا تدير الإدارة المعايير كتديرها ذاتيا، خص هذاك أعضاء (اللجنة) متساوية الأعضاء يوافقو على هاذ المعايير هذا باش ترد عليهم باش يمشيو يقلبو على الموافقة ديال هاذ اللجن المتساوية الأعضاء على هاذ المعايير هذا، ثم طرح مقترح الإدارة وافقو عليه وتحدد الأسبوع الأول لشهر يوليوز المقبل للبت في الترقية بالاختيار، وغادي نمشيو في هاذ الاتجاه.

ما غتكونش الموضوعية 100% هذا هو المشكل، لأنه غادي نعطيك نموذج، تيجيني التنقيط ديال الموظف عندو 19.5% وتتجيني شكاية ديال نفس المسؤول تيقول فيها راه ما تيجيش وما تيحضرش وكذا، ها هو عاطيه نقطة 19، 20 راه هو ما تيحضرش ما تيجيش، خوذ قرار أنت أش غادي تدير، تتجيك التنقيطات كلها فيها 19 و19.5، 19.5 وكلهم تيشتكيو، نكونو موضوعيين، هاذ المسألة ديال التنقيط خصنا نعيودو فيها النظر، ما يمكنش تبقى تاخذ 19، 19، 19، 19 لأنه هاذ المسؤول ما بغاش يتحمل المسؤولية.

انتهى الوقت، كان مازال فيا اللي يهضر ولكن اللي اعطى الله هو هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

إذن ننتقل إلى 3 طلبات توصلت بها الرئاسة، دائما طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي:

- الطلب الأول: تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول موضوع "الإجراءات والتدابير المتخذة لتشديد المراقبة الجمركية للإرساليات التي تتعلق بالمعاملات المنجزة من خلال المنصات الإلكترونية"؛

- والطلب الثاني: تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل حول موضوع "المرسوم رقم 2.22.438 المتعلق بتغيير المرسوم الصادر في 9 أكتوبر 1977 بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الراجع لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الهادف إلى استثناء صراحة المعاملات المنجزة عن طريق المنصات الإلكترونية من الإعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد"؛

-والطلب الثالث: تقدمت به مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي حول موضوع "مصادقة الحكومة على فرض الضريبة على التجارة الالكترونية بموجب المرسوم المصادق عليه في المجلس الحكومي ليوم الخميس 16 يونيو 2022".

هذه الطلبات الثلاث أحيلت داخل الأجل على الحكومة، والحكومة عبرت مشكورة عن قبولها للتجاوب مع هذه الطلبات، وبهذه المناسبة نشكر السيد الوزير المكلف بالميزانية، وأعطي الكلمة في البداية لفريق

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود دقيقتين لتناول الكلمة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

صادق المجلس الحكومي على المرسوم رقم 2.22.438 بتغيير المرسوم رقم 2.77.862 بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والذي يروم إلى تشديد المراقبة الجمركية للإرساليات التي تتعلق بالمعاملات المنجزة من خلال المنصات الإلكترونية، وهو الأمر الذي أثار استفسارات وأسئلة وقلق لدى العديد من المواطنات والمواطنين.

وقصد توضيح مضامين هذا المرسوم وإزالة اللبس عن الأهداف منه، جاء طلبنا لتناول الكلمة حول هذا الموضوع، آملين أن يساهم جواب الحكومة في تقريب مضامين هذا المرسوم من الرأي العام.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإننا ننتهز هذه الفرصة لمضاعفة المجهودات المبذولة لتطوير وتحديث التواصل الحكومي، وذلك بغية سد الباب أمام الإشاعات وسوء الفهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود دقيقتين كذلك.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

بداية، بغيت نشكر السيد الوزير للتعامل الإيجابي مع طلب الكلمة اللي غادي ناخذوها بخصوص المرسوم اللي أخذته الأسبوع اللي فات واللي كيهدف لإخضاع المعاملات عبر المنصات الإلكترونية الأجنبية للرسوم الجمركية بعدما كانوا مستثنيين في حدود مبلغ معين.

وإذا كان فريق الاتحاد المغربي للشغل كيتفهم أن هذا الإجراء من شأنه أنه يوسع الوعاء ديال المداخيل الجمركية لفائدة الخزينة العامة، إلا أن مثلا حماية التجارة والصناعة المحليتين اللي جات في التعليل كنعرفو بأنه هذا الإجراء ما غاديش يكفي طبعا وأنها كيخصها سياسة مندمجة، وكاين إشكال آخر بلادنا مرتبطة باتفاقيات التبادل الحر واش هذا الإجراء ما غاديش يكون يعتبر خرق لمبدأ حرية المنافسة عبر توجيه المواطنين نحو المنصات المحلية بدل الأجنبية؟

كاين كذلك واحد العدد ديال علامات الاستفهام، السيد الوزير، فالعديد من المواطنين وخاصة الشباب كيقتنيو منتوجات غير متوفرة في السوق الوطنية ولا عموما منتوجات سلع بأسعار محفزة، وبالتالي واش هاذ الشي ما غاديش يحد من حرية المستهلك في التسوق عبر منصات التجارة الدولية؟

من جهة أخرى، لا شك أن هذا الإجراء سيكون له تأثير سلبي على الآلاف من الشباب المغاربة اللي في ظل ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في هذه الظرفية الاستثنائية وطبعا غلاء المعيشة، توجهو لهذه المنصات كيشريو وكيعاودو يبيعو.

فبغيناكم، السيد الوزير، تعطيونا إجابات شافية عن الجدوى من هذا الإجراء اللي اخذيتيوه الأسبوع اللي فات، واللي غيدخل حيز التنفيذ بداية يوليوز القادم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي في حدود دقيقتين.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير المحترم،

لقد صادقت الحكومة في المجلس الحكومي ليوم الخميس 16 يونيو 2022 على مشروع المرسوم رقم 2.22.438 بتغيير المرسوم رقم 2.77.862 بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والذي يهدف إلى تشديد المراقبة الجمركية للإرساليات التي تتعلق بالمعاملات المنجزة من خلال المنصات الإلكترونية، عبر تغيير مقتضيات الفصل 190-ج-2- من المرسوم 2.77.862 المذكور أعلاه، بهدف استثناء المعاملات المنجزة عن طريق المنصات الإلكترونية من الإعفاء عن الرسوم الجمركية عند الاستيراد، بصرف النظر عن قيمة هذه الإرساليات.

وقد أثار هذا الموضوع تخوفات كبيرة لدى العديد من مستعملي التجارة الإلكترونية، نظرا لما لها من انعكاسات وآثار مرتقبة على أسعار وتكاليف هذا النوع من التجارة، الشيء الذي سيؤثر لا محال على قيمة الرواج التجاري الإلكتروني، هذا الأخير الذي عرف تزايدا في السنوات الأخيرة بفعل الإجراءات المرتبطة بكورونا.

ولأجله، نلتمس من السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية توضيح ملابسات وحيثيات هذا القرار الحكومي وتنوير الرأي العام الوطني، درءا لأي تأويلات أو تفسيرات مغرضة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة للحكومة، لكم الحق السيد الوزير في ستة دقائق، وأفضل أن تجيبوا من المنصة إن أردتم ذلك.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدات والسادة المستشارين، على هذه التساؤلات، لتمكين الحكومة من الإجابة وإعطاء كل التوضيحات المرتبطة بهاذ الموضوع، وعبركم بطبيعة الحال، وضع الرأي العام الوطني في حقيقة وجوهر الموضوع.

الموضوع اليوم، نبداو من المنطلق هو أنه في مدونة الجمارك كان واحد التسهيل معين في حدود 1250 درهم، كل عملية تهم أي سلعة بأي طريقة، كانت كتنزل القيمة نتاعها على 1250 درهم كنقولو بأن الثمن زهيد، وتتعلق خاصة بودائع كتصيفطها سواء الجالية المغربية المقيمة بالخارج أو العائلات فيما بينها، وبالتالي ما كتخضعش لأي رسم جمركي حتى لحدود 2018، هاذ الإرساليات كان العدد نتاعهم 2.8 ديال مليون إرسالية، في سنة 2021 هاذ العدد انتقل إلى أكثر من 6 ديال المليون إرسالية، (donc) انتقلنا من 2.8 إلى أكثر من 6 مليون إرسالية، وفي قلب ذوك 6 مليون ديال الإرساليات، كاينين أكثر من 4 ملايين متاع المشتريات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية، القيمة متاع هاذ الإرساليات تجاوزت 2 ديال مليار نتاع الدرهم.

وتبين بالواضح وبعد القيام بعمليات التدقيق اللازمة، أن الناس كيلجؤو سواء لـ (la sous facturation) كينقصو القيمة الحقيقية للفاتورة باش يبقاو فـ 1250 أو لتشتيت وتنويع الممونين، وتتوجه هاذ البضائع للناس الذين يمارسون تجارة في نوع من أنواع السلع.

أمام هاذ الحالة، أشنو هو الخيار؟ أولا، القانون والمدونة ديال الجمارك خصها تضمن المساواة أمام القانون للجميع، ما يمكنش واحد السيد كيجيب هذيك السلعة فـ (conteneur) وكيخلص عليها 68% لما يتعلق الأمر بالصين، وفي نفس الوقت واحد كيمارس التجارة في نفس المواد وكيخلص عليها وما كيخلص عليها لا شيء، لأن القيمة كما قلت ولينا كنتكلمو على الملايير متاع الدرهم.

(donc)، أمام هاذ الوضعية إلى ما رجعناش هاذ العدالة الجبائية وحمينا هاذ التجارة الداخلية اللي هي اللي كتشغل الملايين ديال المغاربة، التجارة الداخلية، وهي اللي كتخلي الصناعة أو ما تبقى منها خاصة فـ (textile) واللي تشغل مئات الآلاف من المغاربة، نخليوه غير في وضع قانوني، لأن في نهاية المطاف الجمارك والمدونة متاعها، ما كتستهدفش الطريقة ديال الشراء، اللي بغا يشري فالمنصة الإلكترونية وتيرتاح فـ (les technologies d'information) الله يعاونو، ولكن اللي بغا يبقى يجيب من (conteneur) الله يعاونو، المدونة ديال الجمارك كتستهدف السلعة المعينة، وضع السلعة في نفس الظروف متاع الجبايات.

المسألة الأخرى، هاذ التعديل اللي درنا على المرسوم واللي تيستهدف هاذ الشيء بالضبط ماشي توسيع الوعاء لتحصيل الموارد الضريبية، لأن ملي تتشوف هاذ الشي كله المداخيل متاعو أمام ما يتطلبه من جهد وتعبئة قليل، الهدف منه هو نحميو التجارة الداخلية التي أؤكد أنه كتشغل الملايين متاع الأسر، ونحميو الصناعة الداخلية اللي المشرع، نحن جميعا هاذ السلعة اللي تنتكلمو عليه وضعناها في 68% فـ (les droits à l'importation).

(Donc) أمام هاذ الوضعية تم التعديل، وهاذ التعديل لا يستهدف المبادلات متاع الأشخاص الذاتيين، معناه أن هذاك العمال المقيمين بالخارج اللي هوما 5 ملايين اللي بغا يصيفط واحد الهدية للعائلة متاعو ولا يصفيط ليه شي دواء ولا فذاك الشي اللي أقل من 1250 درهم لن يؤدي أي ضريبة جمركية، غادي يبقى كيستافد من الإعفاء، ولكن اللي بغا يدير التجارة يخلص بحالو بحال الناس اللي تيمارسو التجارة متاع نفس المادة ويكون فـ (l'équité fiscale)، والله يعاونو لأن ذاك التاجر المهيكل تيخلص (la patente) وتنقولو لو إلى عندك (comptabilité) خلص لينا (l'IS[7]) إلى غير ذلك، ودبا قلنا ليه راك (CPUSTE)، خصك تديكلاري باش تخلص (la protection sociale) إلى غير ذلك، ما يمكنش يكون عندنا الكيل بمكيالين.

ثم هاذ المسألة هاذي راه اللي طور ولا غادي يطور التجارة عبر منصات التواصل الرقمي راه ماشي في صالحه، لأن غادي يخلص الضرائب، (donc) اليوم سنضع الجميع على قدم المساواة.

الإنسان اللي تيجيب واحد السلعة معينة بأي شكل من الأشكال بما فيها الشراء عبر المنصات الرقمية، خصو يأدي الضرائب، وهذه هي حقيقة الأمر، والهدف من هاذ الشي أنا قلت ليكم واحدة فهاذ الشركات اللي ولت معروفة على الصعيد العالمي في 10 سنوات الرقم ديال المعاملات ديالها بلغ 100 مليار دولار، 100 مليار دولار، والاتحاد الأوربي وضع (TVA[8]) ضريبة على القيمة المضافة على هذه المشتريات بمختلف أصنافها، والمكتب العالمي للجمارك هو بصدد دراسة مختلف الأشكال لتقنين هذه التجارة التي أقول أنه لا يعقل أن نعمل بتشريعين، تشريع كنصادقو عليه وفيه واحد الرسوم ديال 68%، وعمليات كنشوفوها يوميا أنه تمارس في تجارة غير مهيكلة، ولكن أرقام معاملاتها صافي ولت تتنافس التجارة المهيكلة وتنشوفوها وما تتخلص ولا شيء.

وهاذ الإجراءات احنا نقولو اليوم للناس غادي يبدا في فاتح يوليوز، هذاك الشي اللي كان شراوه من قبل ملي ما كانش هاذ الوضوح فالقانون

---

[7] **I**mpôt sur les **S**ociétés

[8] Taxe sur la Valeur Ajoutée

ولو أن المرسوم السابق الهدف منه كان واضح هو هذا، كنقولو يا ودي هذاك الشي اللي تيدار بين الأشخاص الذاتيين هو اللي معفى ماشي التجارة، ولو بهكذا كنقولو ياودي هاذ الإجراء ما يبدا حتى لفاتح يوليوز واللي جاب شي سلعة يخرجها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شكرا.

فتحتي الشهية للسادة المستشارين إلى غاية أنهم طلبو مني إضافة مزيد من الوقت لكم لتشفي غليلهم حول هذا الموضوع اللي فالحقيقة يستأثر باهتمام الجميع.

شكرا لكم، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

شكرا للسيد وزير العدل كذلك على المساهمة القيمة.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارين على الحضور والمساهمة.

وأعلن عن رفع هذه الجلسة.